



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي



أثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوداني باستخدام نموذج تحليل الانحدار الذاتي (VAR)

(دراسة قياسية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية 1992 – 2019م)

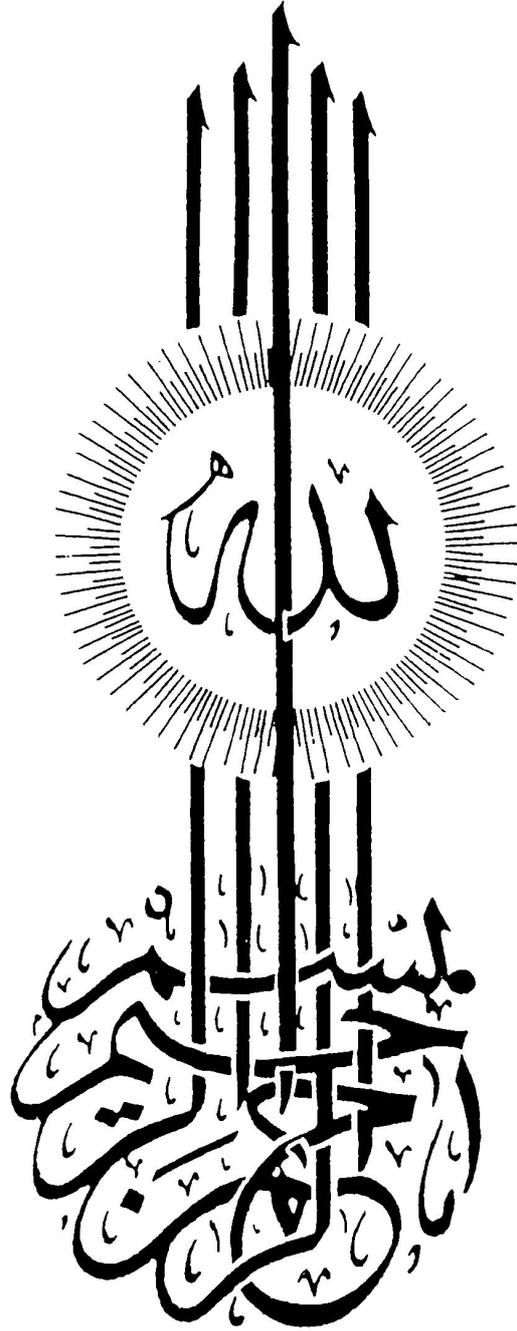
**Impact of Variations in Exchange Rate on Sudanese Economy
By Using Vectorial Auto Regression (VAR)
(Impirical Study on Some Macro Economic Variables)
(1992 -2019)**

بحث لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

إشراف الدكتور:
أحمد علي أحمد محمد

إعداد الدارس:
فاطمة عبد المجيد عثمان محمد

فبراير 2022



استهلال

قَالَ تَعَالَى:

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾

صدق الله العظيم

سورة آل عمران، الآية (18)

إهداء

- ❖ إلى من الجنة تحت قدميها.. أمي ثم أمي ثم أمي
- ❖ إلى المربي العزيز الأستاذ.. والدي رحمة الله عليه
- ❖ إلى الذين بدونهم لا تحلو الحياة.. إخوتي وأسراهم الكرماء
- ❖ إلى زوجي العزيز.. معتصم
- ❖ إلى.. زملائي في كل مرافق العلم والتعليم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرق المرسلين، الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، الشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى حمداً كثيراً ﴿لِيَن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ على توفيقه لإخراج هذه الدراسة. والشكر موصول لأسرة:

- مكتبة كلية الخرطوم التطبيقية.
 - مكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
 - مكتبة بنك فيصل المركز الثقافي.
 - مكتبة جامعة النيلين.
 - مكتبة جامعة الزعيم الأزهري.
 - مكتبة جامعة إفريقيا العالمية.
 - مكتبة جامعة الخرطوم.
 - مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية.
- كذلك الشكر لأفراد أسرتي الكريمة الذين تابعوا معي خطوات إكمال هذه الدراسة، وعلى رأسهم رفيقة دربنا السيدة الوالدة العزيزة، وشكري واممتاني للسيد العزيز الوالد رحمة الله عليه، لأنه كان دائماً يشجعني على البحث وإكمال مشواري العلمي مهما كانت الظروف، ويمتد الشكر للسيد الدكتور/ أحمد علي أحمد محمد على نصائحها الغالية ولبصماته الواضحة وصبره وجلده على إرشادي لتكتمل صورة الدراسة.

أيضاً الشكر كل الشكر لزملائي في كلية الخرطوم التطبيقية الذين تابعوا وحضروا معي السمنارات وأدلوها بنصائحهم الغالية لإخراج الدراسة بصورتها المتواضعة، وشكري وعرفاني واممتاني لكل زملائي في مرافق العلم والتربية، والشكر موصول إلى الأستاذ/ يوسف عبد الغني.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر تغيرات سعر الصرف علي الاقتصاد السوداني دراسة علي بعض المتغيرات الاقتصادية في الفترة من 1992 إلى 2019 باستخدام نموذج تحليل الانحدار الذاتي (VAR). تمثلت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما هو اثر تغيرات سعر الصرف علي الاقتصاد السوداني؟ والأسئلة الفرعية ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم والناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات؟ وتمثلت فرضيات الدراسة في أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم، وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف وميزان المدفوعات. أما المنهج المتبع هو الوصفي التاريخي والتحليل الإحصائي والأسلوب القياسي لتوضيح نموذج الدراسة. بالنسبة لنتائج الدراسة كانت كالاتي: أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم وهناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وهناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات. أما التوصيات العمل علي ضبط تغيرات سع الصرف لآتها تؤثر علي التضخم والناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات، وضع إستراتيجية محددة لتحسين سعر الصرف، ضرورة إعطاء سياسة سعر الصرف أهمية أكثر، العمل علي زيادة المعروض من العملات الأجنبية والاستمرار في سياسة التعويم للجنيه السوداني، تحديد العوامل التي تؤثر علي سعر الصرف، وضع إستراتيجية لتتويج هيكل الصادرات والواردات بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية، وهذا يتطلب تطوير البنية الإنتاجية.

Abstract

This study aims to know the impact of exchange rate changes on the Sudanese economy, a study on some economic variables in the period from 1992 to 2019 using an autoregressive analysis (VAR) model. The research problem was represented in the following main question: What is the impact of exchange rate changes on the Sudanese economy? And the subsidiary questions: What is the impact of exchange rate changes on inflation, GDP and balance of payments? The hypotheses of the study were that there is a statistically significant relationship between exchange rate changes and inflation rates, a statistically significant relationship between exchange rate changes and gross domestic product, and a statistically significant relationship between exchange rate changes and the balance of payments. The method used is historical descriptive, statistical analysis and standard method to clarify the study model. As for the results of the study, it was as follows: that there is a direct relationship between the exchange rate and inflation, and there is an inverse relationship between the exchange rate and GDP, and there is an inverse relationship between the exchange rate and the balance of payments. As for the recommendations, work to control the exchange rate changes that affect inflation, GDP and the balance of payments, develop a specific strategy to improve the exchange rate, the need to give the exchange rate policy more importance, work to increase the supply of foreign currencies and continue the floating policy of the Sudanese pound, determine the factors that Affect the exchange rate, develop a strategy to diversify the structure of exports and imports by shifting from the export of raw materials to the export of industrial products, and this requires the development of the production structure.

جدول المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	استهلال
ب	إهداء
ج	شكر وتقدير
د	مستخلص
هـ	Abstract
و	جدول المحتويات
ح	فهرس الجداول
ك	فهرس الأشكال
ل	فهرس الملاحق
	المقدمة
2	الإطار المنهجي للدراسة
6	الدراسات السابقة
	الفصل الأول
	مفهوم سعر الصرف
18	المبحث الأول: ماهية وأنواع وتغيرات سعر الصرف
34	المبحث الثاني: نظم ونظريات سعر الصرف
55	المبحث الثالث: معاملات وسياسات سعر الصرف
65	المبحث الرابع: محددات سعر الصرف
	الفصل الثاني
	المتغيرات الاقتصادية الكلية للدراسة
76	المبحث الأول: التضخم
87	المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي
94	المبحث الثالث: ميزان المدفوعات
100	المبحث الرابع: أثر سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية
	الفصل الثالث
	المتغيرات الاقتصادية الكلية للدراسة في السودان 1992 - 2019م
109	المبحث الأول: سعر الصرف في السودان

الصفحة	الموضوع
127	المبحث الثاني: التضخم في السودان
136	المبحث الثالث: الناتج المحلي الإجمالي في السودان
143	المبحث الرابع: ميزان المدفوعات في السودان
	الفصل الرابع
	منهجية التحليل وتقدير نموذج الدراسة
147	المبحث الأول: توصيف نموذج الدراسة
158	المبحث الثاني: فحص وتقدير نموذج الدراسة
199	الخاتمة
199	النتائج
200	التوصيات
201	قائمة المراجع والمصادر
	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1/2)	العلاقة بين الناتج القومي و الناتج المحلي	88
(1/3)	سعر الصرف الاسمي	112
(2/3)	سعر الصرف الحقيقي	113
(3/3)	السياسات التي تمت في سعر الصرف خلال الفترة 1992 - 2019م	114
(4/3)	سعر الصرف الرسمي والموازي في الفترة 1992 - 1999م (جنيه للدولار)	117
(5/3)	تطورات سعر الصرف للجنيه السوداني خلال الفترة 1957 - 1981م	122
(6/3)	التطورات التي شهدتها سعر الصرف خلال الفترة 1982 - 1991م	123
(7/3)	تطورات سعر الصرف في السودان خلال الفترة 1992 - 2019م	124
(8/3)	أسعار صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار خلال الفترة 1997 - 2009م	126
(9/3)	أسعار صرف الدولار في الأسواق المحلية خلال الفترة 2005 - 2019م	127
(10/3)	سعر الصرف للجنيه السوداني من 1992 - 2019م	128
(11/3)	معدل نمو عرض النقود من 1992 - 2018م	129
(12/3)	معدلات التضخم خلال الفترة 1992 - 1995م	130
(13/3)	معدلات التضخم خلال الفترة 1996 - 1999م	131
(14/3)	معدلات التضخم خلال الفترة 2000 - 2004م	132
(15/3)	معدلات التضخم خلال الفترة 2005 - 2007م	133
(16/3)	متوسط معدل التضخم والأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب المجموعات السلعية لكل من الأعوام 2017 و 2018م و 2019م	135
(17/3)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 1981/1982 خلال الفترة 1992 - 1994م	136
(18/3)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 1995 - 1998م	137
(19/3)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام (81-1982) خلال الفترة 1999 - 2002م	138
(20/3)	الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2003 - 2004م	138
(21/3)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2005 - 2006م	139
(22/3)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2007 - 2008م	139

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(23/3)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2009 - 2010م	140
(24/3)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2011 - 2012م	140
(25/3)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2013م	141
(26/3)	الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعامي 2014 - 2015م	142
(27/3)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعامي 2016 - 2017 على أساس أسعار 1981/1982م	142
(28/3)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2018-2019م	143
(29/3)	ميزان المدفوعات للأعوام 1992 - 1995م	143
(30/3)	ميزان المدفوعات للأعوام 1996 - 1999م	144
(31/3)	ميزان المدفوعات للعام 2000-2001	144
(32/3)	ميزان المدفوعات للأعوام 2002 - 2005م	144
(33/3)	ميزان المدفوعات للأعوام 2006 - 2010م	145
(34/3)	ميزان المدفوعات للأعوام 2011 - 2014م	145
(35/3)	ميزان المدفوعات للأعوام 2015 - 2019م	146
(1/4)	التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1992-2018)	158
(2/4)	نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة	164
(3/4)	نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج أثر سعر الصرف على التضخم	165
(4/4)	معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج خلال الفترة (1992-2018)	166
(5/4)	نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على التضخم خلال الفترة 1993-2019	166
(6/4)	اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية استقلال البواقي لنموذج	168
(7/4)	اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين	169
(8/4)	نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة	170
(9/4)	تحليل التباين للتضخم خلال عشرة سنوات من التنبؤ	171
(10/4)	نتائج اختبار تصحيح الخطأ للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم	173

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(11/4)	نتائج اختبار (F) بين سعر الصرف والتضخم	174
(12/4)	نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة الأول	175
(13/4)	نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج	176
(14/4)	معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذجاً لدراسة خلال الفترة (1992-2018)	177
(15/4)	نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1993-2019)	178
(16/4)	اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية استقلال البواقي لنموذج	180
(17/4)	اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين	180
(18/4)	نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة	181
(19/4)	تحليل التباين للناتج المحلي الإجمالي خلال عشرة سنوات من التنبؤ	183
(20/4)	نتائج اختبار تصحيح الخطأ للعلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي	185
(21/4)	نتائج اختبار (F) بين سعر الصرف والناتج المحلي	186
(22/4)	نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة	187
(23/4)	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بين متغيرات نموذج الدراسة (1992-2018)	188
(24/4)	معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج خلال الفترة (1992-2018)	189
(25/4)	نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1993-2019)	190
(26/4)	اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية استقلال البواقي لنموذج	192
(27/4)	اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين	192
(28/4)	نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة	183
(29/4)	تحليل التباين للتضخم خلال عشرة سنوات من التنبؤ	194
(30/4)	نتائج اختبار تصحيح الخطأ للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات	196
(31/4)	نتائج اختبار (F) بين سعر الصرف وميزان المدفوعات	197

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	طلب وعرض الإسترليني	(1/1)
23	تحديد سعر الصرف الحر	(2/1)
30	هيكل سعر الصرف	(3/1)
36	تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف الثابت	(4/1)
38	تحديد سعر الصرف في إطار قاعدة الذهب	(5/1)
46	العرض والطلب على الدولار في ظل الرقابة على الصرف	(6/1)
61	سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية	(7/1)
64	سياسة موازنة سعر الصرف	(8/1)
67	أثر الإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي	(9/1)
78	علاقة التضخم بالزمن	(1/2)
81	تضخم جذب الطلب	(2/2)
82	تضخم دفع التكاليف	(3/2)
105	كيفية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات	(4/2)
110	سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار	(1/3)
111	معالجة العجز في ميزان المدفوعات	(2/3)
133	معدلات التضخم خلال العام 2008م	(3/3)
134	معدلات التضخم خلال الفترة 2009 - 2013م	(4/3)
135	معدلات التضخم خلال الفترة 2012 - 2016م	(5/3)
171	إختبار (CUSUM) لنموذج الدراسة	(1/4)
182	إختبار (CUSUM) لنموذج الدراسة	(2/4)

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
210	اختبار استقرارية متغيرات الدراسة	1
221	التكامل المشترك -النموذج الأول	2
222	تقدير النموذج الأول	3
223	تقدير النموذج الثاني	4
224	التكامل المشترك -النموذج الثالث	5
225	مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج الأول	6
226	مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج الثاني	7
227	اختلاف التباين للنموذج الأول	8
227	اختلاف التباين للنموذج الثالث	9
228	متغيرات الدراسة	10

المقدمة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

ثانياً: الدراسات السابقة

المقدمة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

1/ المقدمة

تعتبر النقود وسيلة للتداول بين أفراد المجتمع. ولكل دولة عملة نقدية مبرئة للذمة. ويعتمد التعامل السلعي على النقود، وتقاس قوة الدولة بقوة عملتها. وتعرف نسبة التبادل بين الوحدات النقدية للدولتين بسعر الصرف ويحظى سعر الصرف باهتمام كبير لدى الأوساط الدولية. وتعتبر سياسة سعر الصرف من أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها .

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم الوسائل التي تتبناها الدول لعلاج بعض المشاكل الاقتصادية بصفة عامة، وعلاج الخلل في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار وميزان المدفوعات، وأسعار الفائدة المحلية والأجنبية، وكمية النقود، وتكاليف الإنتاج المحلية، والسياسات الاقتصادية.

أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة ومناقشة آثار تقلبات سعر الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية لاسيما التجارة واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر الذين أدركوا المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير، إذ أن تقلبات سعر الصرف تضيء قدرا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية وكذلك الحال بالنسبة للمستوردين، ومنذ الخروج عن قاعدة الذهب ونظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول خاصة السودان إلى نظام سعر الصرف المرن أصبح الباحثين الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الاقتصاد الكلي وقد اختار الباحث ثلاثة متغيرات اقتصادية لكي تمثل الاقتصاد السوداني وهي التضخم والناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات وقد ضمن ذلك في ثلاثة نماذج.

ويظهر تأثير سعر الصرف على النشاط الاقتصادي الكلي من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد ظهر ذلك جليا في السودان عند انتهاء الدولة لسياسة تحرير سعر الصرف عام 1992م، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع، ومن ضمن تلك السلع مدخلات الإنتاج وغيرها مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي يؤدي بدوره إلى آثار اقتصادية سلبية كانهخفاض قيمة النقود وانخفاض أصحاب ذوي الدخل الثابتة.

2/ مشكلة البحث:

يعتبر الجدل الاقتصادي القائم حول دور سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية من أهم الموضوعات الاقتصادية المثيرة للجدل، ويتركز هذا الجدل حول مدى تأثير سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في السودان. تكمن مشكلة البحث أن سعر الصرف يؤثر على المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم وميزان المدفوعات والنتاج المحلي الإجمالي وغيرها.

والسؤال الرئيسي هو: ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوداني؟.

وتتبع من المشكلة الأسئلة الفرعية الآتية:

1/ ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم؟

2/ ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي؟

3/ ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات؟

3/ فرضيات البحث:

1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم.

2/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي.

3/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات سعر الصرف وميزان المدفوعات.

4/ أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تتجلى أهمية البحث في أن هنالك أهمية متزايدة لسعر الصرف خاصة في اقتصادات الدول النامية عامة حيث يعتبر من أهم الأدوات التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم وميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي وغيرها. وقوة واستقرار هذا السعر يعد انعكاساً لسلامة الأسس الاقتصادية للدولة وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها اقتصادها.

الأهمية العملية:

1/ عمل دراسة ليستفيد منها طلاب العلم وواضعي السياسات الاقتصادية للعمل على استقرار أسعار الصرف.

2/ عمل دراسة تكون أساساً لبحوث مستقبلية في سعر الصرف.

5/ أهداف البحث:

1/ معرفة أنواع وسياسات سعر الصرف.

2/ التعرف على أنواع وسياسات سعر الصرف المطبقة في السودان.

3/ معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في السودان.

6/ مصادر المعلومات:

مصادر ثانوية: الكتب، المجلات، المنشورات، الدوريات، الأوراق العلمية، المؤتمرات، الانترنت.

7/ منهجية البحث: التاريخي الوصفي والتحليلي والإحصائي والأسلوب القياسي حيث استخدم نموذج تحلي الانحدار الذاتي.

نموذج الدراسة:

النموذج الأول: قياس أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي

حيث:

$\log(\text{GDP})$: لوغاريتم متغير الناتج المحلي الإجمالي

$\text{Log}(\text{EX})$: لوغاريتم متغير سعر الصرف

$\text{Log}(\text{IV})$: لوغاريتم متغير الإنفاق الاستثماري

$\text{Log}(\text{G})$: لوغاريتم متغير الإنفاق الحكومي

β_0 : الحد الثابت في النموذج

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الانحدار

ui : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

النموذج الثاني: قياس أثر سعر الصرف على مؤشر التضخم

حيث:

$\log(\text{INF})$: لوغاريتم متغير التضخم

$\text{Log}(\text{EX})$: لوغاريتم متغير سعر الصرف

$\text{Log}(\text{MS})$: لوغاريتم متغير عرض النقود

$\text{Log}(\text{GDP})$: لوغاريتم متغير الناتج المحلي الإجمالي

β_0 : الحد الثابت في النموذج

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الانحدار

ui : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

النموذج الثالث: قياس أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

حيث أن:

$\log(\text{BP})$: لوغاريتم متغير ميزان المدفوعات

$\text{Log}(\text{EX})$: لوغاريتم متغير سعر الصرف

$\text{Log}(\text{OP})$: لوغاريتم متغير درجة الانفتاح الاقتصادي

$\text{Log}(\text{GDP})$: لوغاريتم متغير الناتج المحلي الإجمالي

β_0 : الحد الثابت في النموذج

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الانحدار

ui : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

8/ حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

الحدود الزمنية: 1992 – 2019م.

الحدود الموضوعية: أثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوداني.

9/ هيكل البحث:

يتكون البحث من المقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تحتوي المقدمة على التمهيد والمشكلة والأهداف والأهمية والفرضيات ومصادر المعلومات ومنهجية البحث وحدود وهيكل البحث، الفصل الأول: مفهوم سعر الصرف، ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول: ماهية وأنواع وتغيرات سعر الصرف، المبحث الثاني: نظم ونظريات سعر الصرف، المبحث الثالث: عمليات وسياسات ومحددات سعر الصرف. الفصل الثاني: المتغيرات الاقتصادية الكلية للدراسة، ويتكون من أربعة مباحث، المبحث الأول: التضخم، المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي، المبحث الثالث: ميزان المدفوعات، المبحث الرابع: أثر سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية. أما الفصل الثالث: المتغيرات الاقتصادية الكلية للدراسة في السودان، ويتكون من أربعة مباحث، المبحث الأول: سعر الصرف في السودان، المبحث الثاني: التضخم في السودان، المبحث الثالث: الناتج المحلي الإجمالي في السودان، المبحث الرابع: ميزان المدفوعات في السودان. وأخيراً الفصل الرابع اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج ويتكون من مبحثين المبحث الأول توصيف نموذج الدراسة، المبحث الثاني فحص وتقدير نموذج الدراسة، ثم الخاتمة التي تحتوي على النتائج والتوصيات وقائمة المراجع والمصادر ثم الملاحق.

10/ التعريفات الإجرائية :

1-Swap: هي عقود تبديل العملات .

2- تعويم العملة: **Floating** يقصد بالتعويم عدم تحديد محتوى ذهبي للوحدة النقدية وبالتالي عدم الالتزام رسمياً بسعر صرف معين للعملة بل تركه لظروف العرض والطلب والهدف الأساسي هو إعطاء القيمة الحقيقية لعملة القطر ، وقد استخدمت هذه العملية علي نحو واسع بعد انهيار اتفاقية بريون وودز . وتنتشر هذه الظاهرة عادة في الأقطار التي تحتكر السلطات العامة.

3- الأسواق السوداء: **Black markets** ترتبط هذه الظاهرة بمسألة تعدد أسعار الصرف بصورة غير رسمية وتنتشر هذه الظاهرة عادة في الأقطار التي تحتكر السلطات العامة فيها النقد الأجنبي ويعود السبب في بروز هذه الأسواق إلى وجود طلب كبير علي العملات الأجنبية. (1)

4- درجة الانفتاح التجاري: **Degree of openness** تعني مقدرة الدولة علي التعامل التجاري الخارجي مع المحيط الدولي ويمكن حسابها من خلال قسمة مجموع الصادرات + مجموع الواردات علي الناتج المحلي الإجمالي. (2)

11/ الصعوبات والمشاكل:

1/ انتشار جائحة كورونا أدى إلى إغلاق بعض المكتبات ومصادر المعلومات .

2/ اختلاف البيانات في السودان من مصدر إلى آخر .

3/ التغييرات السياسية أدت إلى تعطيل إجراءات مسيرة البحث .

ثانياً: الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

1/ دراسة الدارس: محمد عبد الله يوسف محمد، (2018م): (3)

مشكلة الدراسة تمثلت في أنه بالرغم من نجاح شهادات شهامة إلا أن عائداتها انخفضت من عام لآخر والسؤال ما هو أثر التضخم وسعر الصرف الودائع المصرفية على عائدات شهادات شهامة. هدفت الدراسة إلى التعرف على شهادات المشاركة الحكومية ومساهمتها في تفعيل سوق الخرطوم للأوراق المالية ومساهمة القطاع المصرفي في مبيعات الشهادة، والتعرف على الأوراق المالية التي تروجها شركة السودان للخدمات المالية، أما الأهمية العلمية تأتي من عدم وجود دراسات تناولت هذا الموضوع الأهمية العلمية للدراسة أهمية بالنسبة للجمهور وشركة السودان للخدمات المالية وسوق الخرطوم للأوراق المالية وبنك السودان. افترضت الدراسة في أن هناك علاقة طردية بين التضخم وحجم الودائع المصرفية وعائدات شهادات شهامة، وهناك علاقة بين سعر الصرف وعائدات شهادات شهامة، اتبعت الدراسة منهجية الأسلوب الإحصائي والوصفي والتحليلي والأسلوب القياسي. خرجت الدراسة بنتائج منها ضعف حجم التداول في القطاع الزراعي وازدياد حجم إصدار شهادات

(1) عرفان تقي الحسيني، 2002م، التمويل الدولي، (الطبعة الثانية، عمان: دار مجدلاوي للنشر)، ص ص 156-157، 159.

(2) محمد إبراهيم محمد صافي، 2018م، أهم محددات سعر الصرف في السودان باستخدام نماذج المعاملات الآنية 1980 - 2015، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ص 139.

(3) محمد عبد الله يوسف محمد، 2018م، أثر التضخم وسعر الصرف والودائع المصرفية في عائدات شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) في السودان خلال الفترة 1999 - 2016م، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

شهامة، وضعف مساهمة الجمهور في مبيعات الأوراق المالية الحكومية مساهمة القطاع المصرفي بنسبة عالية في مبيعات الأوراق المالية الحكومية. أما توصيات الدراسة فتمثلت في الاهتمام بشهادات شهامة وجذب مدخرات الأفراد مباشرة للاكتتاب في الأوراق المالية، والترويج الجيد لشهادات شهامة ووضع المزيد من الضوابط للمصارف لاستثمار الودائع في الأوراق المالية وإنشاء محافظ استثمارية لتمويل المشاريع الزراعية.

2/ دراسة الدارس: خالد عبد الحميد، (2017م):⁽¹⁾

عمدت الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على ميزانية المدفوعات المصري وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، مثل الناتج المحلي الإجمالي في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي في الفترة 1991 – 2017م، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج القياسي في التحليل ونموذج الانحدار المتعدد، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توجد علاقة عكسية معنوية بين سعر الصرف وفائض ميزان المدفوعات، وأن الناتج المحلي الإجمالي تأثره غير معنوي على فائض ميزان المدفوعات.

3/ دراسة الدارس: إسماعيل محمد إبراهيم محمد، (2016م):⁽²⁾

تمثلت مشكلة البحث في عدة تساؤلات منها: ما هي العوامل المؤثرة والمساهمة في تحديد سعر الصرف؟، هل هنالك آثار لسعر الصرف على الأداء الاقتصادي السوداني؟. افترض البحث: أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والعوامل المؤثرة والمساهمة في تحديده. هدف البحث إلى معرفة العوامل والمحددات التي تؤثر على سعر الصرف، والتعريف بهذه العوامل والمحددات للمهتمين بهذا المجال. اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي. خرجت الدراسة بعدة نتائج منها: أن سعر الصرف يمثل أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية والذي يؤثر في كل العوامل الاقتصادية الأخرى، بجانب أنه يمثل مؤثر هام لحركة التجارة الدولية بين الدول يؤثر على موازين المدفوعات سلباً أو إيجاباً وعلى التبادل الدولي للسلع والخدمات. أوصت الدراسة بأن العمل على مراجعة هيكل الاقتصاد السوداني لمواكبة التغيرات التي حدثت بعد انفصال جنوب السودان، وذلك بالاهتمام بالقطاعات الأخرى مثل: الزراعة، والصناعة، والثروة الحيوانية، والمعادن، وقطاع السياحة، وذلك لزيادة قيمة الصادرات وإحلال الواردات، وبذلك نضمن توفير عملات أجنبية حتى نضمن استقراراً اقتصادياً في السودان.

(1) خالد عبد الحميد، 2017م، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات المصري في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1991 – 2017م، مجلة مصر المعاصرة والجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.

(2) إسماعيل محمد إبراهيم محمد، 2016م، أثر سعر الصرف على الأداء الاقتصادي بالسودان 2000 – 2014م، رسالة مقدمة لنيل درجة الفلسفة في الاقتصاد، جامعة الزعيم الأزهرى، الخرطوم بحري.

4/ دراسة الدارس: أمير عوض يوسف المقبول، (2015م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في ما هي أسباب تدهور الجنيه السوداني، ما هي نظم ونظريات سعر الصرف؟، ما هو تأثير كل من الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الرسمي؟. هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى انخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، توضيح أنواع وسياسات ونظريات سعر الصرف ومدى تأثير السعر على إجمالي الناتج المحلي، قياس تأثير الاستيراد والصادرات على إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي، قياس تأثير الاستثمار والاحتياط من النقد الأجنبي على إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي، قياس تأثير سعر الصرف الرسمي والموازي على إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي، افترضت الدراسة الآتي: يؤثر سعر الصرف الرسمي والموازي على إجمالي الناتج المحلي، تؤثر الصادرات على إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي، يؤثر الاستيراد على الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الرسمي، يؤثر الاحتياطي من النقد الأجنبي على الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، توجد علاقة طردية بين إجمالي الناتج المحلي بالسعر الرسمي وسعر السوق والاقتصاد السوداني. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، المنهج الاستنباطي، المنهج التحليلي باستخدام الانحدار الخطي. خرجت الدراسة بالنتائج الآتية: تعدد سعر الصرف مؤشر أولي على ابتعاد الاقتصاد عن وضع التوازن، يميل ارتفاع سعر صرف الدولار مستوى معيشة حصولاً للمغتربين، ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازي يعني ارتفاع قيمة الاستيراد، تدذب في إجمالي الناتج المحلي، أن سياسات النقد الأجنبي التي تؤثر على إجمالي الناتج المحلي هي زيادة الصادرات وتشجيع الاستثمار، لم تتجح سلطات البنك المركزي في بناء وإدارة احتياط النقد الأجنبي بكفاءة عالية، كثرة القوانين والضوابط والتوصيات والإرشادات واللوائح تؤدي إلى عدم اليقين لدى القطاع الخاص الأجنبي والمحلي، أدى استمرار انخفاض سعر صرف الجنيه السوداني واستخدام الاحتياطي من النقد إلى تراجع الاقتصاد وقلة الإيرادات واختلال الميزان التجاري. أوصت الدراسة بالآتي: ضرورة ثبات واستقرار القوانين واللوائح التي تتعلق بالنقد الأجنبي، تشجيع الاستثمار الأجنبي وإزالة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمار، دم استخدام الاحتياطي من النقد الأجنبي للمحافظة على سعر الصرف، تشجيع سياسات التمويل المصرفي.

⁽¹⁾ أمير عوض يوسف المقبول، 2015م، أثر سياسات النقد الأجنبي على إجمالي الناتج المحلي في السودان في الفترة 2005 - 2012م، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

5/ دراسة الدارسة: دوحة سلمى، (2015م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على توازن الميزان التجاري؟ وما مدى فعالية نظام أسعار الصرف ومحاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السالبة لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري، هدفت الدراسة إلى دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري، تحديد مدى فعالية نظام أسعار الصرف، محاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري، الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزئي بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهيناً للظروف الاقتصادية. استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي الذي اعتمدت عليه الدراسة في الجانب القياسي، ومن ثم قامت ببناء نموذج قياس لتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري. خرجت الدراسة بنتائج عدة منها: أن الدينار الجزائري كان مقيم بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفترة 1984 - 1987م بسبب الرقابة المفروضة عليه، شهد نظام سعر صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي، اعتماد الجزائر بالدرجة الأولى على المحروقات يجعل منه رهينة لتقلبات الأسعار العالمية للبترول، يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية، الهدف الأساسي من تخفيض العملة المحلية هو تحرير التجارة الخارجية، شكلت سياسة تقليص قيمة العمة المحور الأساسي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي، سياسة التخفيض لقيمة العملة لم تؤدِ إلى أي تحسين مباشر في الميزان التجاري.

6/ دراسة الدارس: جبوري محمد، (2013م)⁽²⁾

يمكن عرض المشكلة من خلال السؤال الرئيسي التالي: ما هو تأثير طبيعة أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي؟ وتتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية: كيف يمكن استخلاص دروس في التاريخ النقدي والمالي في عملية المفاضلة بين أنظمة أسعار الصرف البديلة؟ هل أدت التصنيفات الخاطئة لأنظمة أسعار الصرف إلى استنتاجات خاطئة حول تأثير أنظمة أسعار الصرف البديلة على الأداء الاقتصادي؟ وما هي اختبارات أنظمة الصرف المتاحة أمام الدول النامية؟ ما هو نظام سعر الصرف الأكثر مردود في الحد من

⁽¹⁾دوحة سلمى، 2015م، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خضرم، بسكرة، الجزائر.

⁽²⁾جبوري محمد، 2013م، أثر أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان، الجزائر.

معدلات التضخم؟ هدفت الدراسة إلى إبراز الأهمية الاقتصادية والمالية لدور أنظمة أسعار الصرف في ظل التحولات المالية، تحديد تأثير وطبيعة العلاقة التي تربط أنظمة أسعار الصرف المختلفة بالتضخم والنمو الاقتصادي، محاولة التمكن من استخدام أساليب الاقتصاد القياسي في التحليل. افترضت الدراسة الآتي: العلاقة التي تربط بين أنظمة أسعار الصرف بالتضخم هي علاقة تأثير وتأثر، يؤثر نظام سعر الصرف العائم ايجابياً على النمو الاقتصادي. تعتمد الدراسة في المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، بالإضافة إلى المنهج القياسي في الجانب التطبيقي باستخدام نماذج بانل الديناميكية . خرجت الدراسة بالنتائج الآتية: ارتفاع معدلات التضخم في الدول يشجع على تطبيق أنظمة الصرف الثابتة، ضرورة الاتجاه نحو التعويم واستهداف التضخم. أوصت الدراسة بالآتي: ضرورة الاهتمام بالنمو في الإنتاجية لأنه هو العامل الحاسم في المدى الطويل في تحديد العلاقة بين أسعار صرف العملات، أن إتباع بعض الدول نظام الربط بعملة قوية أو سلة من العملات قد يكون ملائم بشرط فرض قيود على حركة رؤوس الأموال المضاربة، ضرورة تنمية الأسواق المالية في البلدان النامية والرفع من درجة كفايتها.

7/ دراسة الدارس: محمد مبارك مصطفى الإمام، (2013م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في هل تعمل سياسات سعر الصرف على تحسين التجارة الخارجية في السودان؟، ما هي نظم سعر الصرف في السودان التي تعمل على زيادة معدل نمو التجارة الخارجية؟، هل تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحسين سعر الصرف؟. تمثلت أهداف الدراسة في هدف رئيس: قياس أثر نظم سعر صرف الجنيه السوداني على التجارة الخارجية في السودان في الفترة من 1990 - 2011م. وأهداف فرعية هي: معرفة أثر سياسات التجنيب على القطاعات الأخرى في السودان، معرفة مدى تأثير إنتهاج الدولة لسياسات التحرير الاقتصادي، التعرف على أثر استخدام الدولة لنظام سعر الصرف الثابت، محاولة وضع كافة الحلول المثلى للوصول بالسياسات والنظم البديلة الموازية للتطورات الاقتصادية. افترضت الدراسة أن هناك علاقة بين نظم وسياسات سعر الصرف والتجارة الخارجية في السودان، هناك علاقة عكسية بين استقرار أسعار الصرف وزيادة الواردات في السودان، توجد علاقة طردية بين تحسين صرف العملة الوطنية وتدفق رؤوس الأموال. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي عن طريق تحليل الجداول والمنهج الإحصائي القياسي من خلال بناء نماذج قياسية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج E. view.

(1) محمد مبارك مصطفى الإمام، 2013م، نظم وسياسات سعر الصرف وأثرهما على التجارة الخارجية في السودان في الفترة 1990 - 2011م، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

خرجت الدراسة بالنتائج التالية: سياسة تخفيض العملة أثرت سلباً على دخول الأفراد مما كان لها الأثر في قلة المدخرات، إتباع سياسة السعر الحر في السودان أدت إلى تحسين ميزان المدفوعات. أوصت الدراسة بالآتي: رفع الضرائب على السلع والمنتجات المحلية لتشجيع الصناعة، الصياغة المثلى للتشريعات والقوانين واللوائح والنظم للحد من التضارب في تنفيذها، نشر معلومات عن السودان توضيح الإمكانيات المتاحة، ضخ عملات أجنبية للبنوك التجارية العاملة، الاستفادة الفعلية من عائدات البترول والمحروقات.

8/ دراسة الدارس: الصادق عثمان حميدة، (2008م):⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في أن تحديد سعر الصرف إدارياً يضر بالاقتصاد الوطني فإذا قيم الجنيه السوداني بأعلى من قيمته الحقيقية مقابل الدولار سيؤدي إلى تخفيض أسعار البضائع المستوردة، أما المصدرة فسترتفع أسعارها مما يضعف قدرة البلاد التصديرية وهذا يفاقم مشكلة الميزان التجاري وميزان المدفوعات. هدفت الدراسة إلى قياس مؤشرات الاقتصاد الكلي والمعاملات الاقتصادية قياسياً واقعياً، تصوير العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، اختيار الفروض النظرية التي استنتجت على أساسها معلمات الدوال التي تم التوصل لها وتحديدها تحديد قطاع من حيث نوع العلاقة ومن حيث معنوية الفروق. افترضت الدراسة الآتي: أن سياسات الصرف تؤثر على الواردات والصادرات، أن الميزان التجاري يتأثر بسياسات سعر الصرف، أن سياسات سعر الصرف تؤثر على معدلات الطلب والعرض من النقد وكمية العرض والطلب من السلع والخدمات. استخدم الباحث المنهج الإحصائي، والوصفي، والاستنباطي، والاستقرائي (المنهج القياسي) للكشف عن حقائق الظاهرة موضوع الدراسة. أما النتائج أن سياسات سعر الصرف لم تؤدي إلى استقرار أسعار الصرف إلا بعد استخراج البترول وان زيادة سعر الصرف ليست هي الوحيدة التي تؤثر في تنافسية الصادرات ولم تؤدي إلى تخفيض الواردات وأدت إلى عجز في الميزان التجاري. أما التوصيات هي الاتجاه نحو التصنيع وخلق أسواق جديدة وتشجيع الصادرات وانتشاء الصرافات

9/ دراسة الدارس: مشهور هذلول بربور، (2008م):⁽²⁾

يمكن تلخيص المشكلة من خلال التساؤلات الآتية: هل هناك علاقة بين التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الأردني وبين التحركات في الأسعار المحلية؟، ما هي العوامل المؤثرة في انعكاس أثر تحركات أسعار صرف العملة الأجنبية؟. يهدف

⁽¹⁾الصادق عثمان حميدة، 2008م، أثر سياسات سعر الصرف على أداء متغيرات الاقتصاد الكلي - دراسة قياسية 1992 - 2003م، أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

⁽²⁾مشهور هذلول بربور، 2008م، العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985 - 2006م، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

الباحث إلى قياس انتقال أسعار صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية إلى مؤشر الأسعار والاستهلاك في الأردن من خلال تحديد العوامل المؤثرة في الانتقال، تحديد مدى فاعلية نظام أسعار الصرف الحالية في الحد من ارتفاع الأسعار. افترضت الدراسة في الآتي: تؤثر التحركات في أسعار الصرف الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، تؤثر صدمة الطلب وصدمة العرض على انتقال أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية أي مؤشر الأسعار في الأردن . استخدم تحليل الانحدار الاتجاهي Vector auto regression من خلال تعديل نموذج McCarthy- 1999 ليتلاءم والبيئة الاقتصادية للأردن. خرجت الدراسة بالنتائج الآتية: وجود علاقة معنوية لأثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر أسعار تجارة الجملة ومؤشر أسعار المستهلكين، وجود علاقة بين صدمة الطلب وصدمة العرض وبين سرعة وحجم انتقال أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مؤشر أسعار تجارة الجملة ومؤشر أسعار المستهلكين، وجود علاقة بين صدمة العرض وبين سرعة وحجم انتقال أثر التحركات في أسعار صرف العملات. أوصت الدراسة بالآتي: ضرورة الاهتمام وبدرجة كافية بتحديد قنوات انتقال آثار أسعار الصرف إلى مؤشرات الأسعار المحلية ومحاولة السيطرة على هذه القنوات، اعتماد أنظمة صرف أقل تشدداً فهناك سلسلة من أنظمة الصرف وهي تتراوح بين الاتحادات النقدية ومجلس العملة وأنظمة المصرف المثبتة إلى عملة ارتكاز، إجراء دراسات أخرى ذات علاقة بموضوع أسعار الصرف وانعكاس التحركات فيها على مؤشرات الأسعار.

10/ دراسة الدارس: معيار منصف، (2007م): (1)

تدور إشكالية البحث في محاولة بناء نموذج قياس لتفسير العلاقة بين سعر الصرف الدينار الجزائري والمتغيرات الاقتصادية الكلية حسب أساسيات النظرية الاقتصادية بعد الإصلاحات الهيكلية، التحرير العقلي انطلاقاً من سنة 1990م إلى يومنا هذا، وحسب الباحث فإن تقدير سعر الصرف في الجزائر يشكل صعوبة كبيرة حيث لم توجد نماذج تفسيرية لسعر الصرف ويعود هذا إلى عدم مقدرة النماذج الاقتصادية القياسي والسلاسل الزمنية على تفسير السلوك العشوائي لأسواق الصرف ولذلك نجد أن أكثر النماذج تصديراً لسعر الصرف هي نماذج الانحدار الذاتي (VAR).

(1) معيار منصف، 2007م، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدينار الكويتي باستخدام طريقة (VAR) خلال الفترة 1990 - 2003م، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

11/ دراسة الدارس: قنيش محمد، (2004م):⁽¹⁾

تدور إشكالية البحث في محاولة تقييم في سعر صرف الدينار الجزائري على التوازنات الاقتصادية الكلية في إطار تبني الجزائر برامج التعديل الهيكلي، ومن نتائج هذه الدراسة هي أن التقلبات الزائدة في معدلات الصرف الحقيقية سيؤدي إلى حدوث تكاليف كبيرة على التوازنات الكلية وعلى مستوى الرفاه الاجتماعي.

12/ دراسة الدارس: محمد الجلي محمد سليمان، (2002م):⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تأرجح وتذبذب الجنيه السوداني له تأثيراته السالبة على حركة الاقتصاد الوطني وهنا تكمن المشكلة في عدم استقرار سعر الصرف بالنسبة للعملة المحلية والتخفيضات المتلاحقة للجنيه السوداني من أكثر المشاكل التي تواجه العملة المحلية. يهدف البحث لوضع إطار موضوعي وعلمي للتحكم في سعر الصرف ومحاولة وضع آليات موضوعية تساعد في استقرار سعر الصرف. افترضت الدراسة الآتي: أن للسياسة النقدية أثر واضح في التحكم في سعر الصرف، أن لانعكاسات سياسات سعر الصرف أثر ايجابي على ميزان المدفوعات، تذبذب سياسات النقد الأجنبي تؤثر تأثير مباشر في سعر الصرف للجنيه السوداني، تخفيض الجنيه السوداني على التوالي يؤثر سلباً على سعر صرفه مقابل العملات الأجنبية، الطلب الحكومي الكبير على العملات الأجنبية لمجابهة المشاريع التنموية أحد أهم العوامل المؤثرة في عدم استقرار سعر الصرف، العملات الرئيسية بصفة عامة والدولار بصفة خاصة دور رئيسي ومباشر في عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات السوداني. اتبع البحث المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي. خرج البحث بالنتائج الآتية: استخدام الحكومة من النقد الأجنبي كانت أكثر من الموارد، أدت سياسة السماح بحيازة العملة الحرة إلى تشجيع تهريب العملات بطريقة مباشرة وغير مباشرة، من الصعوبة الوصول إلى السعر الواقعي للجنيه السوداني في ظل سوق لا توجد فيه إحصائيات أو معلومات وافية، أن زيادة سعر الصرف أدت إلى زيادة الواردات. أوصت الدراسة بالآتي: تقليل الاعتماد على عملة احتياطية واحدة مثلاً الدولار نقادياً للأخطار الناجمة عن التقلبات التي تحدث في قيمة العملة، العودة إلى سياسة سعر الصرف الثابت القابل للتعديل بدلاً من التعويم، عدم فصل سياسات النقد الأجنبي من السياسات الاقتصادية الكلية في البلاد، لا بد من تقييد مدى الحرية التي يحدد بها سعر الصرف بالنسبة للجنيه السوداني.

(1) قنيش محمد، 2004م، محاولة تقييم سعر الصرف للدينار الجزائري في ظل التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران.

(2) محمد الجلي محمد سليمان، 2002م، أثر تغيير سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان 1970 - 2001م، أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

1\ (Motlagh, et. al. 2018):⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى معرفة آثار تقلبات سعر الصرف على استيراد وتصدير الأدوية في إيران خلال الفترة 2001 - 2014م، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتكامل والمتوسط المتحرك (ARIMA) أو نموذج بوكس - جينز واستخدمت متغيرات مثل عائدات النفط والنتائج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى سعر الصرف، وأظهرت النتائج أن كل زيادة بنسبة 1% في عائدات النفط تؤدي إلى زيادة بنسبة 13% في استيراد الدواء على المدى القصير وكل زيادة بنسبة 1% في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة 1.61% في نفس المتغير على المدى الطويل، كذلك لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستيراد مع أي من المتغيرات الأخرى، وأيضاً كان لتقلبات سعر الصرف تأثير عكسي على صادرات الأدوية حيث أن زيادة 1% في تقلبات سعر الصرف أدى إلى انخفاض في تصدير الأدوية بنسبة 0.17%.

2\ (Tumturk, O., 2018):⁽²⁾

ناقشت الدراسة البحث في الآثار طويلة الأجل لتقلبات سعر الصرف على الصادرات لعدد (6) دول نامية وهي: تركيا، اندونيسيا، المكسيك، بولندا، البرازيل، شيلي. وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المشروط لعدم التجانس (ARCH. GRACH) لاختبار عشوائية السلسلة الزمنية، وأشارت نتائج النماذج إلى لا توجد علاقة تكامل مشترك بين البرازيل واندونيسيا وشيلي، بينما توجد علاقة تكامل مشترك بين تركيا والمكسيك وبولندا وأن الدخل الحالي هو المحدد الرئيسي الذي يقود أحجام الصادرات في تركيا والمكسيك وبولندا، ويوجد أثر سالب ومعنوي بين سعر الصرف والصادرات في بولندا وإيجابي في تركيا.

3\ (Bazargan & Lotfalipout 2014):⁽³⁾

هدفت الدراسة إلى دراسة اثر تقلبات أسعار الصرف علي الميزان التجاري الإيراني، وتقدير اثر تقلب سعر الصرف الحقيقي علي ميزان التجارة في إيران خلال الفترة 1993-2011. وتوصلت الدراسة إلى:

1- لا يوجد تأثير كبير لسعر الصرف الحقيقي علي الميزان التجاري.

(1) Motlagh (2018): Investigation the effect of exchange rate fluctuation on the import and export of medicine in Iran from 2001 – 2014, Shriaz E-Medical Journal

(2) Tumturk, O. (2018): The impact of exchange rate volatility on export flows in developing countries, Ulaslararas Iktisadi veideri

(3) Bazargan & Lotfalipout (2014): The Impact of Exchange Rate Volatility on trade Balance of Iran

- 2- يجب علي الحكومة تنفيذ سياسة تركز علي إنتاج السلع البديلة .
3- لا يمكن الاعتماد علي تقلب أسعار الصرف الحقيقية في إدارة الميزان الإيراني.

4\ (Havva, Mohammad and Teimour) (2012) ⁽¹⁾

تبين هذه الدراسة أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود، والتضخم)، في جمهورية إيران الإسلامية خلال الفترة (1973-2007ك)، واستخدم الباحثون الاختبارات التالية: نماذج VAR ، اختبار جرانجر، واختبار تصحيح الخطأ. وقد أظهرت نتائج الاختبارات وجود علاقة بين كل من سعر الصرف، والمؤشرات الكلية المتمثلة في: الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود والتضخم، وكانت كالتالي:

- وجود علاقة سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود في المدى الطويل.
- وجود علاقة ايجابية بين مؤشر أسعار الاستهلاك والناتج المحلي في المدى الطويل.
- وجود علاقة سلبية بين سعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل.
- لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف الحقيقي ومؤشر أسعار الاستهلاك في المدى الطويل.
- هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في المدى الطويل، أي أن سعر الناتج المحلي الإجمالي هو الذي يؤثر في سعر الصرف.
- الصدمات في سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى التقليل من الناتج المحلي وعرض النقود.

5\ (Mcperson,2000): ⁽²⁾

هدفت الدراسة لتوضيح العلاقة بين معدل سعر الصرف والنمو الاقتصادي في كينيا خلال الفترة 1970 - 1996م، وحللت العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي ونمو الناتج المحلي، وتم اشتقاق العلاقة بثلاث طرق هي: نموذج الاقتصاد الكلي المحدد، ونموذج الانحدار التلقائي، وطريقة المعادلة الواحدة. ومن نتائج التقديرات وجد الباحث أنه لا يوجد علاقة مباشرة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في كينيا

⁽¹⁾ Havva Mohammed parast Tabas et Mohammad Reza Mirzaenezhad and Teimour Mohammadi (2012), The Effect of the Real Effective Exchange Rate Fluctuations on Macro-Economic Indicators (Gross Domestic Product (GDP), Inflation and Money Supply); Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business; Vol 4, No 6

⁽²⁾ Mcpherson, (2000), Exchange Rates and Economic Growth in Kenya: An Econometric Analysis

ولكن يوجد علاقة غير مباشرة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي من عدة قنوات تتضمن، الاستثمار، إجمالي الواردات، الإنتاج الزراعي، والمساعدات الخارجية، حيث أن سعر الصرف الحقيقي يؤثر في تلك المتغيرات التي تعتبر من متغيرات الناتج المحلي الإجمالي، فتأثير سعر الصرف عليها يؤدي للتأثير على النمو الاقتصادي ولكن بطريقة غير مباشرة. وتشير نتائج الانحدار التلقائي إلى أن معدل سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي الحقيقي غير مترابطات بشكل أساسي، ولكن في المدى الطويل لا يمكن الفصل بينهما أما في المدى القصير فتوجد علاقة ضعيفة وغير مباشرة، وتوصلت الدراسة بأن معدل النمو الاقتصادي يتأثر بالسياسات المالية والنقدية، والمنح والمساعدات الخارجية وعوامل اقتصادية أخرى كنمو الصادرات، وهذه العوامل مجتمعة ينتج عنها مغالاة في سعر الصرف الحقيقي الذي يعمل لغير صالح النمو، كما توصلت إلى أن التحسينات في أسعار الصرف وحدها لن تكون دقيقة لإحياء النمو في كينيا ولكن يجب أن تكون التحسينات في أسعار الصرف ضمن برنامج إصلاح اقتصادي.

الفجوة العلمية:

تشبه هذه الدراسة الدراسات السابقة في أنها تناولت موضوع أثر سعر الصرف علي المتغيرات الاقتصادية.

أما اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة يتمثل في الآتي:

- * تعتبر هذه الدراسة حديثة لأنها تناولت الموضوع حتى 2019.
- * استخدمت الدراسة نموذج الـVAR والذي يعتبر من التقنيات الحديثة في التحليل .
- * اعتمدت الدراسة علي خصوصية الاقتصاد السوداني ولم تستخدم المتغيرات التي استخدمت في نماذج الدراسات السابقة مما أعطي الدراسة بعدا آخر .
- * تناولت الدراسة سعر الصرف علي أنه متغير مستقل وبقية المتغيرات تابعة بينما ركزت معظم الدراسات علي أنه متغير تابع .
- * لم تعتمد الدراسة علي أن سعر الصرف هو المتغير المستقل الوحيد بل أدخلت معه عرض النقود والانفتاح التجاري والاستثمار والإنفاق الحكومي .
- * ركزت معظم الدراسات علي متغير تابع واحد ولكن الدراسة الحالية تناولت أثر سعر الصرف علي متغيرات الاقتصاد الكلي متمثلة في التضخم والناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات.
- * ركزت الدراسة الحالية علي التغيرات في المدى الطويل والقصير مما يمكن اعتبارها دراسة متكاملة.

الفصل الأول

مفهوم سعر الصرف

المبحث الأول: ماهية وأنواع وتغيرات سعر الصرف

المبحث الثاني: نظم ونظريات سعر الصرف

المبحث الثالث: معاملات وسياسات سعر الصرف

المبحث الرابع: محددات سعر الصرف

الفصل الأول

مفهوم سعر الصرف

مقدمة:

يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي لكونها آلية ناجعة تستطيع حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الاقتصادية المتوقعة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول ماهية وأنواع سعر الصرف، المبحث الثاني نظم ونظريات سعر الصرف، المبحث الثالث عمليات وسياسات ومحددات سعر الصرف.

المبحث الأول: ماهية وأنواع وتغيرات سعر الصرف:

مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية، بمعنى أدق هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى، وغالباً ما يتحدد سعر الصرف وفقاً لقوى الطلب والعرض الحرة في الدول التي تأخذ بنظام الثمن الحر.⁽¹⁾

سعر الصرف هو سعر وحدة العملة الأجنبية بدلالة العملة المحلية⁽²⁾، حيث أن هناك عملتين فإن السعر يمكن أن يعبر عنه بدلالة أحدهما أو الآخر وتسعر العملات الأجنبية بدلالة عدد الوحدات المحلية التي تلزم الحصول على واحدة من العملة الأجنبية.⁽³⁾

ويمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين:

1/ الزاوية الأولى: ينظر إلى أنه عبارة عن عدد من الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهنا يمكن تعريف سعر الصرف بدلالة سعر الدولار أي 1 دولار = 20 جنيهاً سودانياً.

2/ الزاوية الثانية: يمكن تعريف سعر الصرف بدلالة العملة الوطنية، 1 جنيه سوداني = 3 دولار. أي أن سعر العملة الوطنية يعادل القيمة التبادلية أو العكسية لسعر العملة الوطنية⁽⁴⁾، أي أن سعر الصرف هو قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدره بوحدات العملة

(1) محمد كمال خليل الحمزوي، 2004م، سوق الصرف الأجنبي ماهيته مدركاته الأساسية (الإسكندرية: منشأة المعارف)، ص 17.

(2) دومنيك سلفاتور، 2011م، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا عادل (الطبعة الخامسة، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية)، ص 146.

(3) كامل بكري، 2002م، الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل (الإسكندرية: الدار الجامعية)، ص 283.

(4) سامي عفيفي حاتم، 1995م، دراسات في الاقتصاد الدولي (الطبعة الرابعة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية)، ص 132.

الوطنية⁽¹⁾، أو هو نسبة مبادلة عملتين أي أن سعر الصرف للدولار الأمريكي الواحد يساوي (125) ين ياباني في عام 2002م.⁽²⁾

وأيضاً عُرف على أنه أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويقها. يمكن أن يعرف سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ أن الواردات تزيد الطلب على العملات الأجنبية⁽³⁾، أي هو السعر الذي على أساسه يبادل النظام المصرفي العملة المحلية بالعملة الأجنبية.⁽⁴⁾ فهو سعر يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى⁽⁵⁾

ومن خلال هذه التعريف نستنتج الآتي:

1/ أن سعر الصرف هذا يبقى ثابتاً في كل أجزاء السوق باتفاق تحكيمي ويشير تحكيم سعر الصرف إلى أن عملية شراء عملة أجنبية، حين يكون سعرها منخفض وبيعها حين يكون سعرها مرتفع، وعندما يرتفع سعر الصرف الأجنبي فإن العملة المحلية تنخفض أو تهبط قيمتها بالنسبة للعملة الأجنبية وعندما ينخفض سعر الصرف فإن العملة المحلية ترتفع أو تزيد من حيث القيمة فإذا كان سعر الصرف (2.29) في لندن، (2.31) في نيويورك فإن المحكمين سوف يشترون الجنيهات في لندن ويبيعونها في نيويورك محققين ربح قدره (2) سنت على كل جنيه ومع حدوث هذا فإن سعر الجنيه بدلالة الدولارات يرتفع في لندن وينخفض في نيويورك حتى يتعادلان.⁽⁶⁾

أن مفهوم سعر الصرف يشتمل على أربعة عناصر:

- 1 - العملية: تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى.
- 2 - المكان: سعر الصرف.
- 3 - الهدف: تسوية المدفوعات الدولية.

(1) السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، 2012م، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي)، ص 244.

(2) عبد الكريم جابر العيساوي، 2015م، التمويل الدولي مدخل حديث (الطبعة الثانية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع)، ص 272

(3) دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(4) عثمان إبراهيم السيد، تنظيم سوق النقد الأجنبي في السودان، (مطبوعات بنك فيصل الإسلامي، السلسلة العربية رقم 16، إصدار مركز البحوث والإحصاءات)، ص 14.

(5) مجدي محمد شهاب، 2012م، الاقتصاد الدولي المعاصر (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة)، ص 244.

(6) دومنيك سلفاتور، مرجع سبق ذكره، ص 146.

4 - السعر: علاقة التمويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية. (1)

ومبادلة عملة بأخرى يقتضي وجود نسبة مبادلة وهذا الثمن يتعرض للتقلب بالارتفاع أو الانخفاض ولكن درجة التقلب تختلف باختلاف نظام الصرف المتبع. (2)

ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي بالعمليات التي تسجل في الجانب المدين في ميزان المدفوعات وتفسير ذلك أن بسبب الطلب على الواردات المنظورة والغير منظورة، أما جانب العرض في الصرف الأجنبي فيتحدد بالعمليات التي تسجل في الجانب الدائن. (3)

ويمكن صياغة دالة الطلب على العملات الأجنبية الدولار مثلاً كالاتي:

$$Dy = f(py, p, i, RGDP, \dots)$$

Dy = الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية.

py = سعر الصرف.

p = متوسط أسعار السلع والخدمات.

i = متوسط سعر الفائدة.

$RGDP$ = ناتج محلي إجمالي حقيقي.

وهذا يعني أن الكمية المطلوبة من العملات الأجنبية دالة في كل من سعر الصرف ومتوسط أسعار السلع والخدمات ومتوسط سعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. (4)

لا تقتصر وظيفة سعر الصرف على عملية تحويل العملات إلى بعضها البعض، بل تستخدم أيضاً كوسيط لتحويل أسعار السلع والخدمات إلى أسعار معبراً عنها بوحدة عملة أخرى، حيث يمكن مقارنة نفس السلعة في أسواق مختلفة. (5) نجد أن كل عملة تخدم دولة واحدة فالدولار في الولايات المتحدة والين في اليابان والحالة الاستثنائية هي اليورو الذي يخدم (12) دولة أوروبية. (6) تعني كلمة Exchange، تبادل أو صرف النقد وفي ضوء ذلك فإن سعر الصرف الأجنبي يعني سعر وحدة النقد الأجنبي بدلالة العملة المحلية. (7)

(1) دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 4.

(2) زينب حسين عوض الله، 2013م، العلاقات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية: الفتح للطباعة والنشر)، ص 80.

(3) محمدي فوزي أبو السعود، 2010م، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات (الإسكندرية: الدار الجامعية)، ص 332.

(4) فريد بشير وعبد الوهاب الأمين، 2008م، اقتصاديات النقود والبنوك (الطبعة الأولى، المنامة: مركز المعرفة للاستشارات)، ص 260.

(5) إيمان عطية ناصف، 2008م، مبادئ الاقتصاد الدولي (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة)، ص 283.

(6) موردحاي كريانين، 2004م، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية (الرياض: دار المريخ للنشر)، ص ص 26-27.

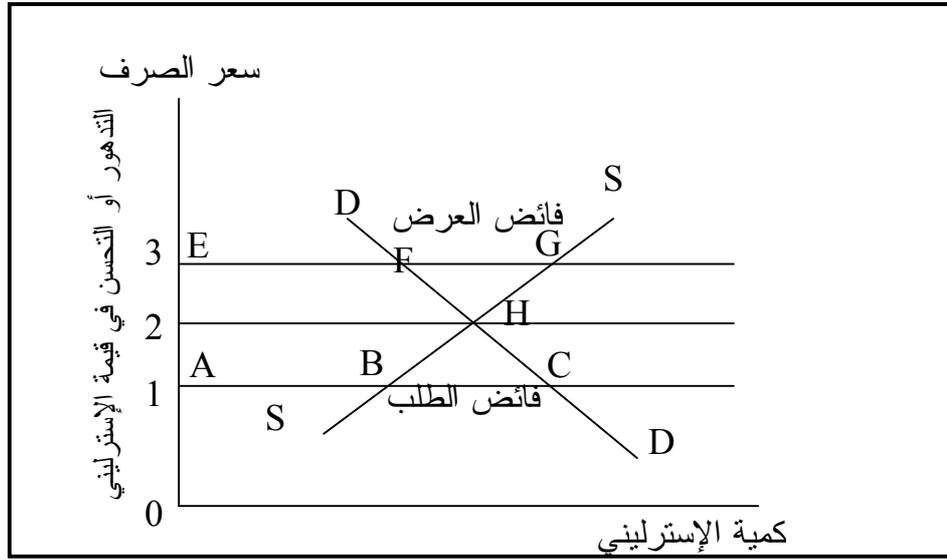
(7) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، 2011م، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر)، ص 22.

توازن سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف التوازني وكمية التوازن من الإسترليني المتبادل في سوق الصرف الأجنبي بنقطة تقاطع منحنى الطلب DD مع منحنى العرض SS فقط عند صرف معين والذي نفترض بأنه دولارين لكل جنيه إسترليني، وسوف يكون سعر الصرف متوازناً، والشكل التالي جمع كل من منحنى العرض والطلب على الصرف الأجنبي، وهذا التحديد يمثلته الشكل التالي: (1)

شكل (1/1)

طلب وعرض الإسترليني



المصدر: جون هيدسون، العلاقات الاقتصادية الدولية.

في هذا الشكل عند أسعار اقل من دولارين لكل جنيه إسترليني (نفرض أنه دولار لكل جنيه إسترليني) يكون هناك فائض في الطلب على الإسترليني. وهنا سوف تفوق الكمية المطلوبة من الإسترليني (AC) الكمية المعروضة منه (AB)، وسوف يتسبب فائض الطلب (BC) في تحسن قيمة الإسترليني حتى تصل إلى دولارين لكل جنيه. ومن جهة أخرى عند أسعار صرف أعلى من دولارين نفرض أنه 3 دولارات لكل جنيه إسترليني فسوف يكون هناك فائض في عرض الإسترليني، وفي هذه الحالة تفوق كمية الإسترليني المعروضة (FG) الكمية المطلوبة منه (EF) وسوف يتسبب فائض العرض (FG) في تدهور قيمة الإسترليني حتى تصل إلى دولارين لكل جنيه إسترليني ولهذا تمثل النقطة (H) نقطة توازن مستقر stable equilibrium والتي يتم في اتجاهها تعديل سعر الصرف السوقي.

(1) جون هيدسون، مارك هرنندر، 1987، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة د. طه عبد الله منصور، د. محمد عبد الصبور، (الرياض: دار المريخ للنشر)، صص 164-165.

ويرتفع الطلب على الصرف الأجنبي أساساً من خلال استيراد السلع والخدمات من الخارج وتسديد استثمارات القروض الأجنبية.⁽¹⁾

أهمية سعر الصرف:

يحمل سعر الصرف أهمية بالغة في كونه يبدي تأثيره على التجارة وتدفق الاستثمارات⁽²⁾ وأن ارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض في قيمة العملة الوطنية⁽³⁾ ويتسم بأهمية كبرى حيث أنه يؤثر في نظام الأسعار في مختلف الدول التي تجري بينها مبادلات أيضاً كان شكلها.⁽⁴⁾

أنواع سعر الصرف:

يمكن التمييز بين عدد من أنواع أسعار الصرف وفقاً لمعيار التقسيم المستخدم وأهم المعايير:

أولاً: معيار أسلوب تحديد الصرف

في هذا المعيار يمكن التفرقة بين سعر الصرف الحر (المرن) وسعر الصرف المدار (الرسمي) .

1/ سعر الصرف الحر Free exchange rate: هو السعر الذي تحدده ظروف الطلب والعرض⁽⁵⁾ وبالتالي فإن جهاز الثمن هو الذي يمثل العامل الذي يحدد سعر الصرف لكل عملة دون تدخل السلطات، أي عند المستوى التوازني لعقد طلب العملة،⁽⁶⁾ فإذا أخذنا عملتين هما الجنيه المصري والدولار الأمريكي فيتحدد عرض الدولار في السوق المصري بطلب الأمريكيين على السلع والخدمات المصرية، وكذلك حركات رأس المال من أمريكا إلى مصر، أما الطلب على الدولار فيتحدد بطلب المصريين على السلع والخدمات الأمريكية وتحركات رؤوس الأموال من مصر إلى أمريكا، ويمكن التعبير عن ذلك بمنحني الطلب على الدولار (ط) ومنحني عرض الدولار (ع)، في الشكل يقيس المحور الرأسي قيمة الدولار، أي أن هذا المحور يقيس سعر الصرف بالدولار ويتحدد سعر الصرف الحر عند نقطة تقاطع منحني الطلب على الدولار مع منحني العرض على الدولار ويكون سعر الصرف التوازني هو 1 دولار = 550 قرش.

(1) Brenner M. B. and others, 1987, Macro-economics (USA) Hought Mifflin company Boston, second edition, p. 464.

(2) بسام الحجاز، 2003م، العلاقات الاقتصادية الدولية (الطبعة الأولى، لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع)، ص 101.

(3) جلال جويده القصاص، 2010م، مبادئ الاقتصاد الكلي (الطبعة الأولى، الإسكندرية: الدار الجامعية)، ص 253.

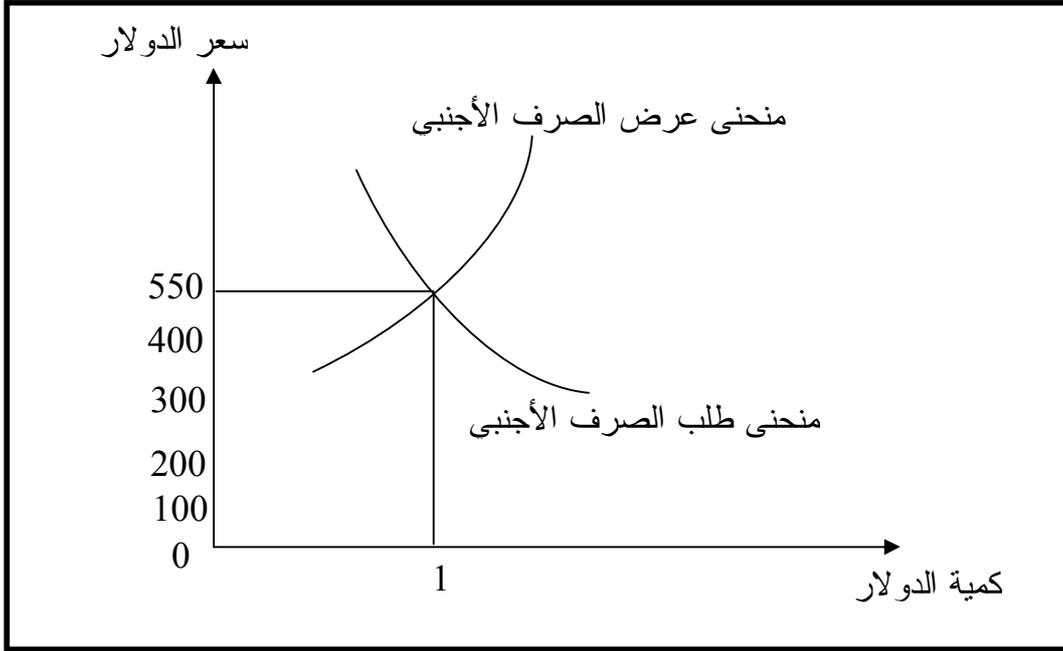
(4) طارق فاروق الحصري، 2010م، الاقتصاد الدولي (الطبعة الأولى، القاهرة: المكتبة العصرية للنشر)، ص 90.

(5) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(6) سامي عفيفي حاتم، 1989م، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، (القاهرة: الدار المصرية)، ص 191.

شكل (2/1)

تحديد سعر الصرف الحر



المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية. ويلاحظ أن ارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية يعني انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية. (1)

أي أن قيم صرف العملات تحدد بظروف الطلب والعرض في سوق الصرف الأجنبي. (2)

والمقصود بالعرض والطلب هنا ما ينجم عن تعامل المقيمين في الداخل والراغبين في القيام بمدفوعات للمقيمين في الخارج لأي سبب مثل استيراد السلع والخدمات أو تحويل رؤوس أموال وطنية إلى الخارج أو العكس أي أن الطلب على الصرف الأجنبي يأتي من طلب المقيمين على السلع والخدمات والأسهم والسندات والعقارات ومختلف الأصول الأجنبية⁽³⁾، ويتمثل الطلب على العملة الأجنبية في كافة البنود المدينة في ميزان المدفوعات وعلى رأسها الواردات بينما يمثل العرض كافة البنود الدائنة في ميزان المدفوعات وعلى رأسها الصادرات، فإذا ارتفع الطلب على الواردات فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على

(1) السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 248 - 247.

(2) مايكل ايجدمان، 1999م، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور (الرياض: دار المريخ للنشر)، ص 506.

(3) عبد الحسين جليل عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 44.

العملة الأجنبية فيرتفع سعر الصرف الأجنبي وتنخفض قيمة العملة المحلية⁽¹⁾، أي أن يتحدد سعر الصرف دون تدخل من الدولة ويعكس منحني الطلب على العملة المحلية قانون الطلب العادي ويسمي السعر هنا سعر الصرف التوازني Equilibrium exchange rate بمعنى أن سعر الصرف التوازني يمثل السعر الذي يسود عندما يتحقق التوازن الاقتصادي داخلياً وخارجياً خلال الفترة الطويلة.⁽²⁾

2/ سعر الصرف الإداري أو المدار (الرسمي) Managed exchange rate: وهو السعر الذي تأخذ به الدولة ويتم الإعلان عنه وهذا السعر يعتبر الأساس في كافة المعاملات التي تتم بين الأطراف المتعاملة في السوق الرسمية للصرف الأجنبي والهدف هو تشجيع التصدير فإذا وجدت الدولة أن مدفوعاتها للخارج Out payment تزيد عن متحصلاتها تقلصت قيمة العملة الوطنية لصالح العملات الأجنبية في سوق الصرف.

هنا تضطر الدولة للتدخل لإجبار المصدرين مثلاً على بيع ما لديهم من عملات أجنبية لها أو لبنوك معينة، وهذا التدخل يكون بفرض سعر إداري (رسمي) وعادة ما يكون اقل من السعر التوازني، وعند هذا السعر يكون الطلب على الصرف الأجنبي أكبر من عرضه بفجوة يطلق عليها فائض الطلب المكبوت Suppressed excess demand.⁽³⁾ ثانياً: معيار مدى ثبات سعر الصرف:

يمكن التفرقة في هذا المعيار بين أسعار الصرف الثابتة Fixed foreign exchange rate وأسعار الصرف المعومة Floating foreign exchange rate.

1/ أسعار الصرف الثابتة: يتحدد سعر الصرف بصورة رسمية من جانب السلطة النقدية في الدولة، وذلك بهدف تقليل التقلبات في سعر الصرف وبالتالي تلافى الآثار السلبية لهذه التقلبات⁽⁴⁾، أي تتدخل السلطات النقدية الحفاظ على الاستقرار النسبي لقيمة عملتها حول سعر التعادل Par value ويرى أنصار هذا الأسلوب أن الأسعار الثابتة:

- 1 - تيسر تنفيذ الصفقات التجارية.

- 2 - تساعد المصدرين في التعرف على حصيلة صادراتهم.

- 3 - ضمان عدم تأثر الأرباح المحققة بأي تقلبات في أسعار الصرف.

(1) جلال جويده القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 255.

(2) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(3) Henning Charles N, Pigott, William Scoff, Robert Henry, 1987, International financial management, McGraw, Hill Kogakusha Ltd. Tokyo, p. 48.

(4) جلال جويده القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 253.

4 - يحقق واقعية دراسة الجدوى الاقتصادية. (1)

2/ أسعار الصرف المعمومة Floating foreign exchange rate: هنا تسمح الدولة بتغيير سعر الصرف داخل نطاق معين فإذا ارتفع سعر الصرف الأجنبي عن حد معين يتدخل البنك المركزي (فيما يعرف بسياسة السوق المفتوحة) ببيع جزء من الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية لديه في السوق مما يزيد من عرض العملة الأجنبية لديه في السوق، وبالتالي ينخفض سعر الصرف الأجنبي وإذا انخفض عن حد معين يتدخل البنك المركزي بشراء العملة الأجنبية من السوق مما يخفض من عرض العملة الأجنبية، وبالتالي يرفع سعر الصرف، وقد أخذت مصر بسياسة تعويم الجنيه عام 2003م، وهذا النوع يمثل مرحلة وسطى بين سعر الصرف الثابت وسعر الصرف الحر⁽²⁾، ويقصد بهذا النوع أن الأسعار هي التي تتحدد من خلال قوى السوق الحرة دون تدخل حكومي وغالباً ما يرتبط تحديد الأسعار المعمومة بوضع حدود دنيا وعظمى لتقلبات الأسعار ويعتقد من يتبع هذا الأسلوب أن الأسعار المعمومة تحدد سعر الصرف الحقيقي للعملة ويمكن الحكومة من متابعة الأهداف النقدية المحلية. (3)

ثالثاً: معيار عدد أسعار الصرف:

هنا يمكن التمييز بين:

- 1 - نظام سعر الصرف الواحد: بمعنى أن تكون للوحدة في النقد الأجنبي سعر صرف واحد.
- 2 - نظام تعدد أسعار الصرف Multiable exchange rate: أن تكون للوحدة من النقد الأجنبي عدد من الأسعار بالنسبة لعملة الارتباط ألا وهي العملة المحلية حيث يخصص كل سعر لتسوية نوعية معينة من المعاملات كما هو الحال عندما تأخذ الدولة:
أ/ سعر صرف تفضيلي: هو سعر صرف تفضيلي لصادرات ترغب الدولة في تشجيعها وسعر صرف تفضيلي للواردات من السلع الإستراتيجية والغذائية.
- ب/ سعر صرف سيحي: يطبق على النشاطات السياحية داخل الدولة. (4)
- ج/ جزائي: هي أسعار تحددها الدولة بغرض الحد من عمليات معينة إذ ترتفع العملة الأجنبية في حالة نوع معين من الواردات وتخفيضها في حالة أخرى مثل الأدوية والمواد الخام اللازمة للصناعة المحلية. (5)

(1) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(2) جلال جويده القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 257.

(3) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(4) عبد الرازق بن الزاوي، 2016م، سعر الصرف الحقيقي التوازني، (عمان: دار اليازوري العلمية)، ص 36.

(5) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 25- 82 .

رابعاً: معيار مدى مباشرة سعر الصرف: (طريقة التعبير عن سعر الصرف): يمكن تقسيمه إلى:

أ/ سعر صرف مباشر: أي تعتبر العملة الأجنبية بمثابة سلعة يتحدد سعرها بالعملة المحلية.
ب/ سعر صرف غير مباشر: يتمثل في عدد الوحدات من العملات الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من النقد المحلي، والولايات المتحدة هي في مقدمة الدول التي تأخذ بهذا النظام، ويرتبط بهذا المعيار ما يسمى بسعر الصرف المشتق Gross rate وتعني مشتق عندما لا تكون العملة المحلية طرف مع عملية الاستبدال في إيطاليا كان سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والمارك الألماني أي يتحدد من خلال العلاقة مع عملة ثالثة.

خامساً: معيار البعد الزمني:

يمكن التمييز بين سوق سعر الصرف الفوري والمستقبلي:

أ/ سوق سعر الصرف الفوري: يتم فيه بيع وشراء النقد الأجنبي مع التسليم الفوري للعملة محل البيع ويسمى أيضاً السعر الحاضر Spot rate وهو السعر الجاري الذي تتم به المعاملات Current rate.

ب/ سوق سعر الصرف المستقبلي: يتم فيه إبرام عقود البيع والشراء على أن يتم التسليم في تاريخ مستقبلي، وأيضاً يسمى السعر الأجل، وبالتأكيد أن السعر الأجل يرتفع عن السعر الفوري ويصحب ذلك تدهور في قيمة العملة الوطنية واختلاف الأسعار المستقبلية الآجلة تعد مصدر أساسي لأرباح المضاربيين وعليه يمكن التمييز بين نوعين من الأسعار:

1/ السعر الفوري: السعر الفوري هو السعر المعلن للعملة الذي يتعين تطبيقه في أقرب يوم متاح ويتم الإعلان عن أسعار الصرف على النحو التالي:

أ/ في السوق المحلية يتم التعبير عن أسعار الصرف في نشرات البنوك والصحف المحلية على أساس النقد المحلية وحدة واحدة في النقد الأجنبي ويتم الإعلان في كل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة.

ب/ في السوق العالمية: هناك اتفاق على أن يتم التعبير عن سعر الصرف في الصحف والمجلات المتخصصة بما يسمى أسعار الصرف الفورية Spot exchange rates.

2/ سعر الصرف الأجل (القطعي): والسعر الذي يتم على أساسه شراء أو بيع عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ التعاقد، ويلاحظ أن الفرق بين السعر الفوري والسعر الأجل Out right forward rate لا يذكر لأن طريقة السداد وطريقة الحساب وأسلوب تحديد التاريخ واحدة غير أن المخاطر في هذا السوق الأجل كثيرة ومن ثم يتعين اتخاذ الحيطة والحذر تجاهها.⁽¹⁾

(1) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

أنواع أسعار صرف أخرى:

أ/ **السعر الاسمي**: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بعملة بلد أخرى ويتم تحديده تبعاً للطلب والعرض وينقسم إلى سعر صرف رسمي وسعر صرف موازي أي المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في البلد نفسه. (1) وهذا السعر يمثل مقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلاتها بقيمة عملة بلد آخر. (2)

ب/ **سعر الصرف الحقيقي**: هو عدد الوحدات من السلعة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يعكس القدرة على المنافسة ويفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية وهو نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية. (3) ويمثل سعر الصرف الحقيقي التحركات في سعر الصرف الاسمي معدلة بنسبة التضخم في بلدين مختلفين. (4)

ج/ **سعر الصرف الفعلي**: هو سعر يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية وبالتالي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية.

د/ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**: في الواقع هو أسمى لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية وحتى يكون هذا السعر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح. (5)

هـ/ **سعر الإقفال**: هو سعر التبادل الفوري في نهاية السنة المالية أو المحاسبية.

و/ **سعر التعادل**: يعد سعر التعادل Parity rate السعر الرسمي الذي تحدده الدولة بقيمة عملتها من الذهب والذي يتم بموجبه التبادل على وفق ما تحتويه العملة من كمية ونوعية الذهب (عياره) والتزمت الدول ألا يتقلب سعر التعادل أكثر من $(1\pm)$ من القيمة الاسمية. (6)

ز/ **سعر الصرف الفعال**: يعتمد هذا السعر على محددتين هما المساهمة النسبية في حركة السلع والخدمات من الأصول الدولية والآخر هو سعر الصرف الاسمي للعملة الوطنية.

ح/ **سعر الصرف المعدل Adjusted exchange rate**: أن هذا السعر مرتبط بواقع ميزان المدفوعات ويمكن اعتماد الصيغة:

(1) محمد مبارك مصطفى الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(2) غازي عبد الرازق النقاش، 1996م، التمويل والعمليات المصرفية، (الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر)، ص 136.

(3) محمد مبارك مصطفى الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(4) Bisho Paul, Dixon Don, 1992, Foreign exchange handbook, managing risk and opportunity in global currency market, 1st edition, McGraw Hill, p. 26.

(5) محمد مبارك مصطفى الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(6) عبد الحسين جليل عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 23.

$$F_1 = F \left(1 + \frac{M - X}{X} \right)$$

F_1 : سعر الصرف المعدل.

F : سعر الصرف الجاري.

M : المدفوعات بالعملة المحلية.

X : المقبوضات بالعملة المحلية.

أي أن سعر الصرف المعدل دالة في كل من سعر الصرف الجاري والصادرات والواردات.

ولقد أقرت البنوك المركزية في عام 1960م أن تغير أسعار صرف عملاتها والذي بموجبه يمكن للبنك المركزي أن يتدخل ويحول سعر صرف العملة إذا اتضح أن ذلك ليس هو السعر الواقعي أو التوازني.⁽¹⁾

ط/ سعر الصرف التأسيري: هو سعر يقوم البنك المركزي باحتسابه يومياً خلال حساب المتوسط المرجح للمعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي عن طريق كل المتعاملين فيه عبر البنوك وشركات الصرافة وما بين المصدرين والمستوردين والبنك المركزي، ويعتبر أفضل مقياس لسعر توازن السوق.⁽²⁾

وظائف سعر الصرف:

أولاً: الوظيفة القياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ثانياً: الوظيفة التطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع الصادرات ويمكن أيضاً أن يؤدي إلى الاستغناء عن بعض فروع صناعة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.

ثالثاً: الوظيفة التوزيعية: أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي لارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم بإعادة توزيع الدخل القومي والثروات بين أقطار العالم.⁽³⁾

(1) هوشيار معروف، 2013م، تحليل الاقتصاد الدولي (عمان: دار جرير)، ص ص 307-310.

(2) منشورات بنك السودان، 2016م، تقييم سياسات سعر الصرف في السودان بعد استخدام الحافز، إدارة الإحصاء والسياسات، ص 1.

(3) فايزة علوان، 2016م، التمويل الدولي، (الطبعة الأولى، عمان: دار أمجد للنشر)، ص 80.

سوق الصرف الأجنبي Foreign exchange market:

تعريفه: هو السوق الذي تتبادل فيه عملات مختلف الدول وتحدد فيه أسعار الصرف الأجنبي وتبادل العملات الأجنبية في جميع البنوك والمؤسسات ذلك لأن طبيعة الصرف الأجنبي لا تختلف عن طبيعة المبادلات الأخرى. ومن وظائفه

أ/ القيام بتسوية المدفوعات الدولية (المقاصة الدولية) أو نقل القوى الشرائية الدولية.

ب/ القيام بعمليات الموازنة الائتمانية بين أسعار الصرف ويتم ذلك من خلال السلطات النقدية ونقل العملات من دولة إلى أخرى.

ج/ القيام بعمليات التغطية Hedging إذ تسبب تقلبات سعر الصرف مخاطر كبيرة بالنسبة للجهات الملتزمة بدفع عملات أجنبية خاصة في ظل نظام النقود الورقية.

مستويات سوق سعر الصرف الأجنبي:

المستوى الأول: فهي البنوك التجارية التي تعمل وكأنها دور مقاصة بين طالبي الصرف الأجنبي وعارضيه.

المستوى الثاني: يتضمن المستخدمين المباشرين والعارضين المباشرين للعملة الأجنبية وهم المستوردون والمصدرون والمستثمرون والسياح.

المستوى الثالث: هم السماسرة الذين بواسطتهم تستطيع البنوك التجارية فيما بينها أن تحصل على ما تحتاجه من العملة الأجنبية أو تتخلص من الفائض.

المستوى الرابع: وهو أعلى مستوى ويأتي البنك المركزي الذي سيكون الملجأ الأخير للبيع والشراء للعملة الأجنبية عندما لا تكون هناك مساواة بين الإيرادات والنفقات من الصرف الأجنبي. (1)

خصائص سوق الصرف الأجنبي:

1 - يدخل سوق النقد الأجنبي ضمن طائفة الأسواق الكاملة التي تسودها خصائص المنافسة الكاملة.

2 - تجانس العملة الأجنبية.

3 - تتكفل عمليات الترويج والتحكيم Arbitrage بالقضاء على ظاهرة اختلاف العملات بين أسواق الصرف الأجنبي.

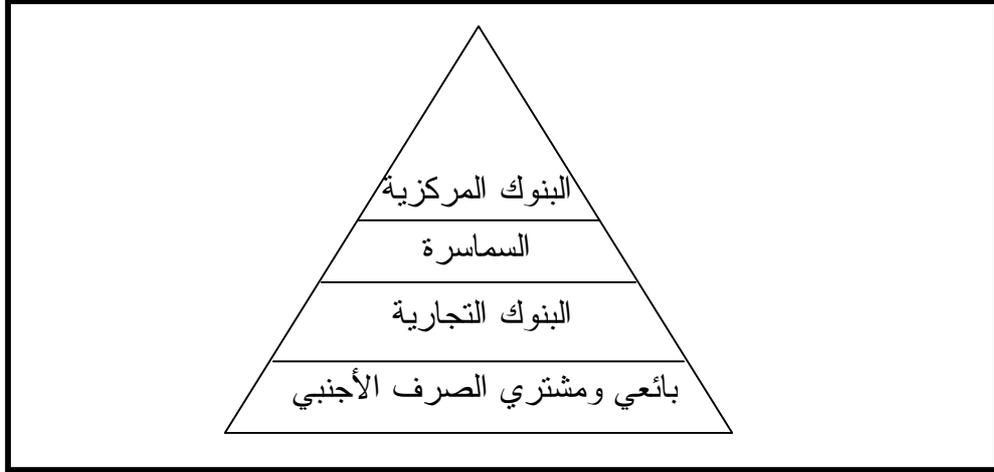
4 - وجود دولتين تمثل الأولى الاقتصاد الوطني والثانية الاقتصاد العالمي.

5 - وجود عملتين فقط أحدهما العملة المحلية والثانية العملة الأجنبية. (2)

(1) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 274.

(2) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 133-134.

شكل (3/1)
هيكل سعر الصرف



المصدر: محمود عبد الرازق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية.
أي أن الهيكل يتكون من البنوك المركزية والسماسرة والبنوك التجارية وبائعي
ومشتري الصرف الأجنبي. (1)

المعايير التي تحكم اختيار نظم الصرف:

- 1/ الحجم النسبي وتكامل التجارة.
- 2/ مرونة هيكل الاقتصاد.
- 3/ التركيز الجغرافي للتجارة.
- 4/ درجة التطور الاقتصادي.
- 5/ استقرار ومصدقية عملة الركيزة. (2)

أدوات سعر الصرف:

لتنفيذ سياسة سعر الصرف تستعمل السلطات كثير من الأدوات منها:

- 1 - تعديل سعر صرف العملة.
- 2 - استخدام احتياطات الصرف.
- 3 - استخدام سعر الفائدة.
- 4 - مراقبة الصرف.
- 5 - إقامة سعر صرف متعدد. (3)

أهداف تغيير سعر الصرف:

- 1/ زيادة الصادرات.

(1) محمود عبد الرازق، 2010م، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، (الطبعة الأولى، الإسكندرية: الدار الجامعية)، ص 68.
(2) إبراهيم الكراسنة، 2006م سياسة سعر الصرف، منشورات صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ص 10.
(3) حسن توكل أحمد فضل، 2016م، أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف في السودان من 1980 - 2014م، مجلة طحنون، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، تصدر عن كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا، ص 165 .

2/ تقليل الواردات.

3/ تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي. (1)

تغيرات سعر الصرف :

تعاني معظم دول العالم منذ فترة السبعينات من آثار التقلبات الحادة في أسعار الصرف عملات التقييم علي المستوى الدولي ،ذلك اثر انهيار نظام بريتون وودز عام 1971 وتبني معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف العائم، الذي تتميز أسعار الصرف في ظلّه بتقلباتها المستمرة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو التجاري علي حد سواء، حيث يبقي التعامل مع العملات الأجنبية من اخطر أنواع المعاملات لمن لا يمتلك الخبرة الكافية بالتعامل في أسواق العملات.

مفهوم خطر سعر الصرف:

يعرف خطر الصرف بأنه ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، وهو يمس القروض، التحويلات، والديون بالعملية الصعبة، يلاحظ من التعريف أنه ركز علي مخاطر سعر الصرف التي تمس الاقتصاد الوطني للبلد، وأوضح أنها مرتبطة أساساً بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملية الصعبة، وكذلك المرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملية الأجنبية إلى جانب الاستثمارات الأجنبية.

كما يعرف خطر الصرف أيضاً أنه تلك المخاطر التي يتأثر بها أداء المنشأة عن طريق التحركات التي تحصل في سعر الصرف. نستنتج من هذا التعريف أنه ركز علي خطر الصرف الذي تتعرض له المنشآت التي تعمل في المجال الدولي حيث تقوم بمراقبة نشاطها دورياً، وتحديد كيفية تعرضها لمخاطر سعر الصرف من أجل حماية منشآتها من التعرض لتلك التقلبات، كما تعرف مخاطر الصرف أيضاً على أنها احتمال تحمل الخسائر بسبب التغيرات غير المواتية في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى. وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم لأنشطة تلك المؤسسات، حيث يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كانت عقوده محددة بالعملية الصعبة غير العملة المحلية، فعند حدوث انخفاض في قيمة العملة المستخدمة في تحرير الفاتورة بالنسبة للعملة الوطنية الخاصة بالمصدر لا يتحمل هذا الأخير إلا المقدار المتفق عليه في

(1) عبد العظيم سليمان المهل، وخالد حسن البيلي، 2004م، الاقتصاد الكلي، ط1، (الخرطوم: مطبوعات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)، ص ص 74 - 75.

العقد، أما المستوردون فيكونون مجبرين علي قبول عملة المصدر الأجنبي، فيتحملون خسارة الصرف عند حدوث ارتفاع في قيمة العملة المتعامل بها بين تاريخ إمضاء العقد ووقت تسديد الديون. (1)

أنواع مخاطر سعر الصرف:

التعامل بالعملات يحتوي علي عدة مخاطر تواجه العاملين ولا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار لتقادي أو تقليل آثارها، حيث يمكن التمييز بين حالتين من الخطر في سعر الصرف، الأولى في حالة انخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير، والحالة الثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية ويؤثر بدوره في حجم الصادرات، وسنوضح فيما يلي أنواع مخاطر سعر الصرف.

أولاً: المخاطر المالية:

وهي تلك المخاطر الناجمة عن من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوحاً وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف .

ثانياً: مخاطر التمويل:

وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول علي الأرصدة الأزمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة علي الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل احد الحسابات بالعملة الصعبة .

ثالثاً: مخاطر الائتمان:

تنتج هذه المخاطر من عدم قدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، أو كارثة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع. قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقد معها مع البنوك العاملة فيها، مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية.

رابعاً: مخاطر الأسعار:

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عملية التعامل بالعملات الأجنبية. النوع الأول أسعار العوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون

(1) Michel G. Papaioannou, 1995, Exchange rate union versus flexible exchange rate (an empirical investigation essays in honor of Lawrence), p. 305.

استحقاق عملية الإقراض والاقتراض غير متطابق، عندما يكون هنالك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة، وتحدث المخاطرة نتيجة التغيير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة. النوع الثاني وهو أسعار العملات الأجنبية والمخاطرة فيها تظهر نتيجة التغيير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.

أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف:

تتعرض مختلف المنشآت التي تعمل في المجال الدولي لمخاطر تحركات أسعار الصرف، مما يؤدي إلى ضرورة معرفة مختلف أنواع هذه المخاطر وأهمية الإلمام بها من أجل تفادي الخسائر الناجمة عنها، وسنوضح فيما يلي دواعي الاهتمام بإدارة مخاطر الصرف: أ/ انتشار ظاهرة التدويل والعمل في بيئة اقتصادية دولية يعتمد على الآليات النقدية، مما زاد من أهمية الاهتمام بقضايا سعر الصرف وما يرتبط به من مخاطر.

ب/ تزايد حدة التقلبات في أسعار الصرف نتيجة لكثرة المعاملات الاقتصادية والنقدية والتدفقات الاستثمارية في الساحة الدولية لمواجهة متطلبات التجارة الخارجية، والتي زادت من الحاجة إلى إستراتيجية جديدة لإدارة خطر الصرف.

ج/ تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر ليس فقط على الوضعية المالية للمؤسسة الدولية بل قد يمتد تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية.

د/ التحكم في خطر الصرف وإدارته بكفاءة وفعالية يعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، على اعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملاً مهماً ومحددًا لأسعار التكلفة خاصة في كل دول العالم الثالث التي تستند في مدخلات عملياتها إلى مواد أولية وسيطة مستوردة.

نستخلص مما سبق أن إدارة مخاطر العملات الأجنبية ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن، خاصة بالنسبة لمؤسسات الدول النامية وتلك التي عرفت تحولات في نظامها الاقتصادي نحو النظام الحر، حيث أن مخاطر سعر الصرف تتجلى أكثر في النظم المرنة حيث تتقلب أسعار الصرف يوميًا، وعلى المؤسسات والبنوك أن تضع هذه المخاطر في اعتبارها. وعلى الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية إلا أنه من الممكن احتواء هذه المخاطر وهو ما يستدعي إدارة تقلبات سعر الصرف بعناية فائقة وبكل حذر وفعالية، وهذا من خلال انتقاء الأدوات أو التقنيات المستخدمة في هذا الشأن حسب الوضع الاقتصادي وطبيعة المعاملات الاقتصادية لكل دولة.⁽¹⁾

(1) دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 42 - 52.

المبحث الثاني: نظم ونظريات سعر الصرف:

سننظر في هذا المبحث للإجابة على السؤال كيف يتحدد سعر الصرف؟ أي التحدث عن نظم أسعار الصرف ونظرياته.

أولاً: نظم أسعار الصرف:

قد جرت العادة على تقسيم نظم أسعار الصرف التي تأخذ بها الدول إلى عدة أنواع منها:

1/ نظام الصرف الثابت Fixed exchange rate system: (قاعدة الذهب الدولية):

بدأ في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى وكذلك في النصف الثاني من عشرينيات القرن الحالي، عندما عادت الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية والدول المتخلفة والتابعة في صورة الصرف على الذهب. (1)

وجاء هذا النظام نتيجة لاتفاقية بريتون وودز، وقد تمت بموجبه ربط أسعار تبادل العملات ببعضها البعض ثم ربطها بالذهب الذي يمكن تحويله إلى دولار. (2)

ويقوم هذا النظام على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الاسمي والمحافظة عليه، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إدارياً وبطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطبات سياسية واقتصادية، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين، وفي ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبالتالي الاستقرار. (3) ويكون هذا السعر أسفل سعر التوازن الطبيعي وبالتالي تظهر السوق السوداء للعملة. (4)

يتحقق هذا النظام في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب حيث ترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض، ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل ألا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابت لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم بيعه لدولة وهذه العملة بسعر التعادل مما يعود ثمن العملة إلى الأصل، وفي الواقع أن هناك حدود يتغير داخلها سعر الصرف وهذه الحدود هي ما تعرف بنقطة خروج ودخول الذهب ولإيضاح ذلك يمكن افتراض أن كلاً من الجنيه الإسترليني والدولار على قاعدة الذهب معني أن الجنيه الإسترليني يعادل وزن معين من الذهب تتعهد السلطات النقدية الانجليزية

(1) زينب حسين، مرجع سابق ذكره، ص 84.

(2) خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، 2001م، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق (عمان: دار وائل للنشر)، ص 236

(3) دوحه سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(4) جلال جويده القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 254.

بالببيع والشراء على أساسه، وفي ظل قاعدة الذهب تتقلب قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية بين حدين هما خروج الذهب ودخول الذهب ويتحدد سعر الصرف بين هذا الحدين، سادت هذه القاعدة في أوروبا طوال القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، ولكن بين عامي 1924 - 1930م بدأت الدول تخرج عن هذه القاعدة ولا يوجد دولة تسيير عليها. (1) وأيضاً هذا النظام يعرف بسعر الصرف المستقر وتقوم به الدول للمحافظة على أسعار صرف عملاتهم ثابتة عند مستوى معين ويمكن أن يغير في نطاق ضيق عندما يرغبها الوضع الاقتصادي والى أن توقف العمل بنظام بريتون وودز في أوائل السبعينات كانت كل الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي تتبع هذا النظام (2).

لإعطاء مزيد من التفاصيل حول نظام أسعار الصرف الثابتة نشير بوجه خاص إلى نظام قاعدة الذهب والكتل أو المناطق واتفاقية بريتون وودز على التوالي.

أولاً: قاعدة الذهب Gold standard:

وهذا النظام يقرر للذهب مزايا معينة:

- 1 - أن وحدة النقد تصنع من وزن معين من الذهب.
 - 2 - أن الذهب يتمتع بحرية السبك وقوة الإبراء المطلقة.
 - 3 - أن الذهب يتمتع بحرية استيراده وتصديره.
- وهذه القاعدة تسمح للدائن والمدين أن يستخدموا الذهب في المدفوعات الدولية فإذا

كانت عملتان أحدهما (أ) تزن 4 جرام ذهب (ب) تزن 6 جرام ذهب فإن العملتان تتبادلان

بسر صرف هو:

$$أ = \frac{4}{6} = \frac{2}{3} ب$$

$$ب = 1 \frac{1}{2} أ$$

فهذه القاعدة كما ذكرنا لا تقضي على تقلبات سعر الصرف ولكن تحصرها في نطاق ضيق لذلك تميزت بما يسمى ثبات الصرف الخارجي (3). ولنظام قاعدة الذهب وظيفتان أساسيتان الأولى داخلية مهمتها تحديد كمية البنكنوت المصدر والثانية خارجية فهي تثبت أسعار الصرف. (4)

(1) أحمد فريد مصطفى، 2009م، الاقتصاد النقدي والدولي (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة)، ص 385 - 388.

(2) فرانسيس جيرو نيلاوم، 1991م، الاقتصاد الدولي، ترجمة د. محمد عزيز، د. محمود سعيد الفاخري، (الطبعة الأولى، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس)، ص 217.

(3) مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 249-250.

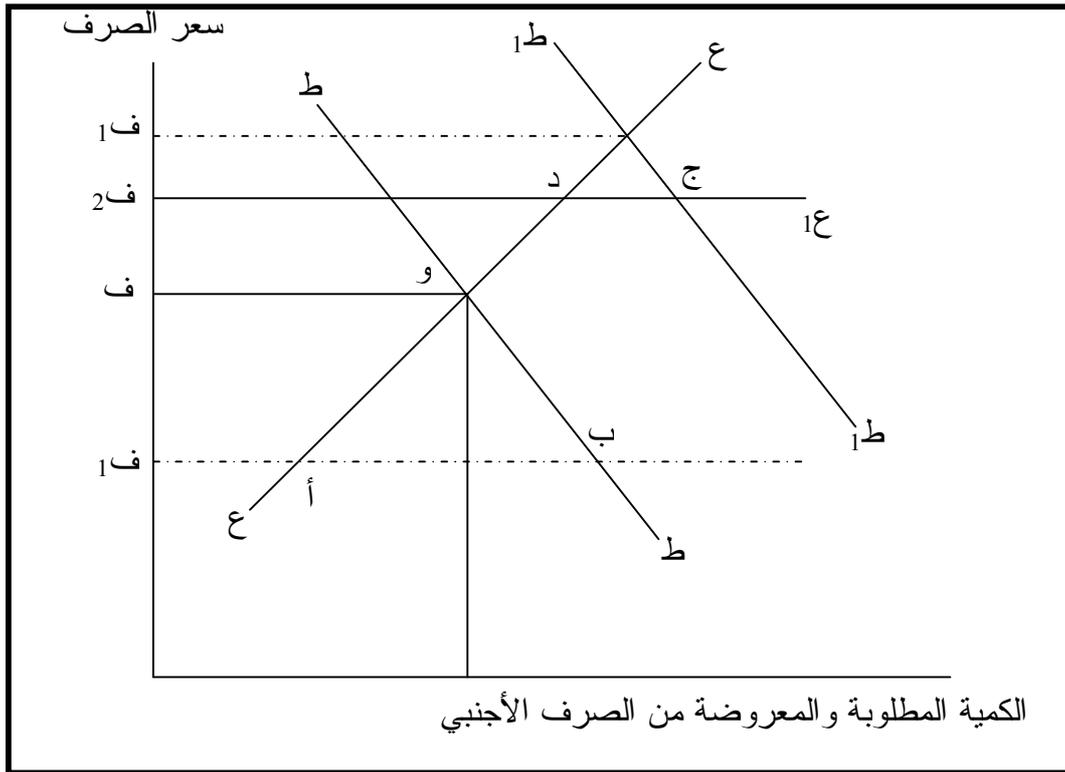
(4) بسام الحجاز، مرجع سبق ذكره، ص 102.

وقد استمر هذا الوضع مهيم على الأنظمة النقدية في العديد من دول العالم خلال الفترتين (1879-1914م) و(1918-1939م) وظلت معتمدة لحوالي (35) سنة وذلك للمبررات التالية:

- 1/ الاستقرار النسبي في الاقتصاد العالمي مع قلة دور الحكومة وميزانياتها في النشاط الاقتصادي خاصة في أسواق الصرف الأجنبي.
- 2/ تزامن التقلبات الدورية في الاقتصادات الرأسمالية وهذا ما أسهم في تجنب الاختلالات الشديدة مع هذه التقلبات وتطبيق قيود تحوطية مسبقة من قبل السلطات النقدية.
- 3/ تكريس دور الجنيه الإسترليني كعملة مهيمنة قابلة للتحويل إلى ذهب.
- 4/ تلاؤم عرض الذهب مع حاجات النظام النقدي وتبني الحرية الاقتصادية كإطار فكري للسياسة النقدية والمالية. (1)

شكل (4/1)

تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف الثابت



المصدر: سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي.

(1) هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 291.

يدل هذا الشكل على كيفية تحديد سعر الصرف في نظام الصرف الثابت ونقطتي تصدير واستيراد الذهب يمثل لمنحني (ع ع) منحني عرض النقد الأجنبي والمنحني (ط ط) منحني طلب الصرف الأجنبي ويمثل الجزء (أ د) الميل الطبيعي لمنحني العرض، أما الجزء (د ج) يمثل صادرات الذهب. وعليه فإن منحني عرض الصرف الأجنبي ابتداء من النقطة (د) يعتبر مرن مرونة لانهائية وعند سعر الصرف التوازني (و ف) يصبح ميزان المدفوعات في حالة توازن حيث يتكافئ الطلب الكلي مع العرض الكلي.⁽¹⁾

وفي ظل معيار الذهب تحدد السلطات النقدية لكل قطر سعر الذهب بدلالة عمله القطر ثم تقف مستعدة لشراء وبيع أي من هذا الذهب عند ذلك السعر وبذلك تقرر علاقة ثابتة بين عملتين (تماثل العملة)⁽²⁾ وتكون الدولة ملزمة بأن تغلب الاستقرار والتوازن الخارجي على الاستقرار والتوازن الداخلي.⁽³⁾

ويتحدد سعر الصرف على أساس كمية الذهب التي تزنها الوحدة النقدية للقطر، فمثلاً كان سعر الصرف بين الباوندا الانجليزي والدولار الأمريكي هو 4.86 والسبب أن سعر الباوندا الانجليزي = 1130 حبة من الذهب الصافي، وسعر الدولار الأمريكي = 32.22 حبة من الذهب الصافي، إذن سعر الصرف = $\frac{113}{32.22} = 4.86$ دولار لكل باوند انجليزي وتجدر الإشارة إلى أن هناك إمكانية انحراف بين سعر الصرف في ظل هذه القاعدة ونسبة التعادل القائمة فعلياً للعملات، وذلك تحت تأثير موقف ميزان المدفوعات، وعند حدوث عجز للميزان، سيؤدي ذلك إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية بأقل من نسبة تعادلها، في حين يؤدي الفائض في الميزان إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية بأعلى من نسبة تعادلها، إذن فإن درجة الانحراف في إطار هذه القاعدة ستكون في حدود نقطة دخول وخروج الذهب زائداً تكاليف نقل وتأمين الذهب، ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:⁽⁴⁾

(1) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 151 - 152.

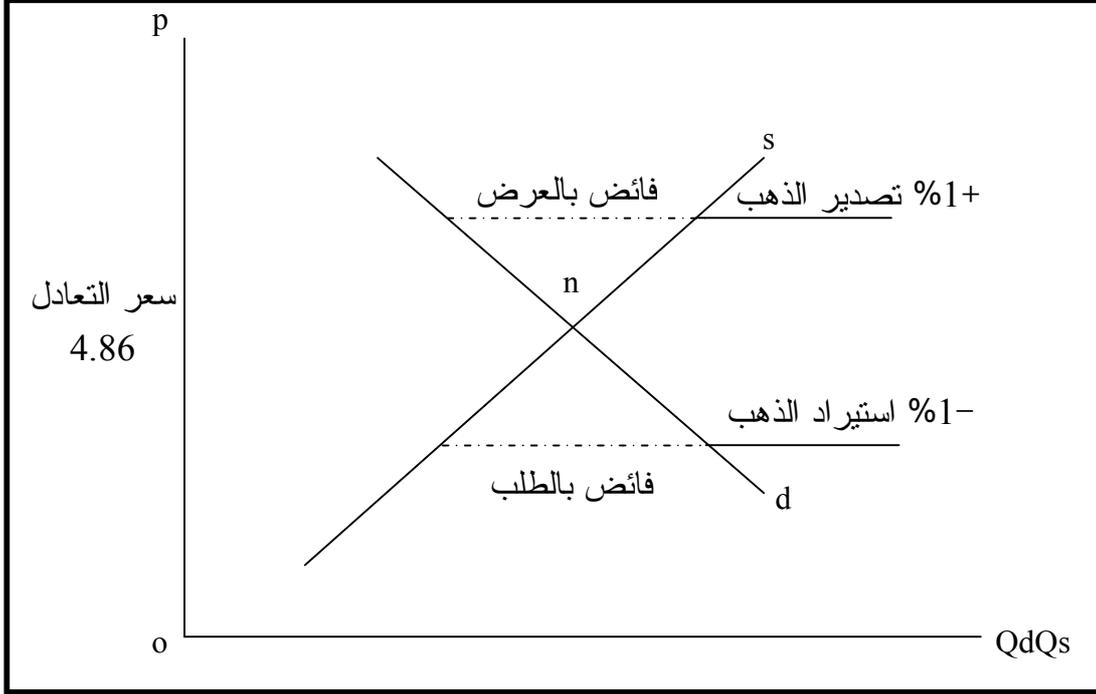
(2) د. ومنيك سلفاتور، مرجع سبق ذكره، ص 148.

(3) زينب حسين، مرجع سبق ذكره، ص 85.

(4) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 171 - 172.

شكل (5/1)

تحديد سعر الصرف في إطار قاعدة الذهب



المصدر: عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي.

ويطلق أيضاً على هذا النظام نظام سعر الصرف المستقر وتأخذ قاعدة الذهب الأشكال الآتية:

1 - قاعدة المسكوكات الذهبية.

2 - قاعدة السبائك الذهبية.

3 - قاعدة الحولات الذهبية الأجنبية. (1)

أسباب انهيار قاعدة الذهب:

1/ جمود نظام الذهب.

2/ عدم تقييم بعض العملات تقييم صحيح.

3/ التسابق في فرض تعريفات جمركية عالية.

4/ النظام الشاذ للمدفوعات الخارجية (تعويضات الحرب).

5/ اتجاه بعض البنوك المركزية إلى اكتناز الذهب. (2)

مميزات طريقة تحديد سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب:

1 - حدي الذهب يباشران أثرهما من حيث تثبيت سعر الصرف بين الدول المتبعة لهذه

القاعدة وحصر تقلباته إلى أي أدنى حد ممكن.

(1) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 275.

(2) بسام الحجاز، مرجع سبق ذكره، ص 108-109.

2 - تشجع أسعار الصرف الثابتة التجارة الدولية وتعطيها البيئة المثلى وتضمن الانسيابية في تدفقها.

3 - يهيئ الأراضية المناسبة للاستثمار طويل الأجل.

4 - الاستقرارية تعطي الأسس الواقعية المؤكدة للتوقعات.

5 - يقلل المخاطر من المضاربة بالعملة الدولية ويعمل على إحداث التنمية الاقتصادية المنشودة ونمو منهجي للتجارة الدولية.

6 - يجنب الدولة التخفيض المستمر لعملتها ويعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ويضمن عمل الاقتصاد بصورة سليمة ويعتبر عامل مهم لنمو سوق النقد الدولي. ولكن يؤخذ على هذا النظام أنه:

1/ يحتاج نظام الصرف الثابت إلى احتياطات كبيرة لتدخل بها السلطة النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بشراء العملة المحلية للمحافظة على قيمتها تجاه الضغوط السوقية.

2/ يحرم نظام الصرف الثابت الدولة من إتباع السياسة النقدية المناسبة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية ويجبرها على تبني سياسة كفيلة بتحقيق التوازن الخارجي ولا يمكن الاستفادة من خبرة التكيف الذاتي لميزان المدفوعات.

3/ يساعد على نقل التضخم والصدمات الخارجية بقوة إلى الاقتصاد المحلي.⁽¹⁾
ثانياً: نظام الكتل أو المناطق النقدية:

ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى عدة كتل (أو مناطق) نقدية مثل مناطق الإسترليني والفرنك الفرنسي والنقد البرتغالي والنقد البلجيكي.

وقد اعتبرت العضوية في المنطقتين الأخيرتين إجبارية على البلدان الخاضعة سياسياً لكل من البرتغال وبلجيكا بينما شملت العضوية في منطقتي الإسترليني والفرنك البلدان المستقلة سياسياً بالإضافة إلى البلدان المستعمرة لكل من بريطانيا وفرنسا. ويعد ثبات أسعار صرف عملات البلدان الأعضاء في المناطق المذكورة وربطها بقيمة العملة المسيطرة وسهولة التحويل النقدي للعملة المحلية محاور رئيسة لاهتمامات هذه المناطق.

ومما أسهم في توكيد ثبات أسعار الصرف هو اتساع العلاقات الاقتصادية القائمة فيما بين بلدان كل منطقة نقدية وذلك لأن أسعار الصرف تعرض هذه العلاقات لتقلبات شديدة. وهذا ما استتبع عدم انخفاض قيمة العملة المسيطرة عند اتجاه ميزان المدفوعات في صالح البلد التابع وبالتالي كان مؤدى ذلك ارتفاع قيمة صادرات هذا البلد الأخير إلى البلد المسيطر هذا بالإضافة إلى ارتباط قيمة العملة الوطنية بقيمة العملة الأجنبية المتخذة قاعدة لقياسها

(1) عبد الحسين جليل عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

فتعكس كافة الاضطرابات التي تحدث في الأخيرة على الأولى وقد حدث في هذا المجال بعض الاستثناءات القليلة عندما قامت بريطانيا بتخفيض قيمة الإسترليني في العامين 1949م و1967م حيث لم تتبعها باكستان في الحالة الأولى والأردن في الحالة الثانية. كما ولم تتبع كل من المغرب وتونس في العام 1958 فرنسا عند تخفيض قيمة الفرنك.⁽¹⁾

لقد أدى التزام السلطات النقدية في البلدان التابعة بتحويل عملاتها الوطنية إلى عملة البلد المسيطرة أو بالعكس وبلا قيد ولا شرط وبسعر صرف ثابت إلى احتفاظ هذه السلطات بكميات من العملة الأساسية تكون كافية لتلبية طلبات التحويل المعتادة وهو ما يسهل على البلد المسيطر دفع مشترياته من البلد التابع ويزيد بالتالي من تمركز تجارة البلد الأخير في سوق البلد المسيطر. وهكذا فقد تم حشد موارد البلدان الأعضاء من الصرف الأجنبي في مجمع رئيس تتولى إدارته الدولة المسيطرة، ويتوقف مقدار ما يسمح به للبلد العضو بالسحب من هذا المجمع على مدى حاجته وعلى ظروف المنطقة وتوقعاتها بشأن المستقبل بصورة عامة وعلى ظروف وتوقعات الدولة المسيطرة بصورة خاصة.

وقد استخدمت المبالغ التي يجري تجميعها بالإضافة إلى ضمان التحويل الخارجي كغطاء للإصدار الوطني في البلد التابع. وهو ما يعني ربط هذا الإصدار بالعملة المسيطرة كاملاً أو إلى حد كبير فيكفي إيداع قدر من العملة الأجنبية المعتمدة غطاء للعملة الوطنية في البنك المركزي لكي يزداد الإصدار كما ويكفي سحب كمية من هذه العملة حتى ينكمش النقد المتداول. وبذلك حلت هذه العملة محل الذهب في نظام (قاعدة الذهب) السابق.

ويمكن أن نشير كحالة واقعية إلى التجربة العراقية في ظل المنطقة الإسترلينية التي امتدت حتى العام 1959. حيث شكلت خلال العقدين الرابع والخامس من القرن الماضي أي حتى إنشاء البنك المركزي العراقي لجنة العملة التي أشرفت على إصدار العملة العراقية ومارست دورها الرئيس كصراف نقدي، كانت ملزمة قانوناً بإصدار العملة الوطنية أي الدينار مقابل استلامها الجنيه الإسترليني أو الروبية الهندية. أي كان دورها كما وصفه Carl Iverson سلبياً حيث كان العرض النقدي في العراق يتغير مع تغيير حالة ميزان المدفوعات وبأسلوب تلقائي، مما حرم معه السلطة النقدية العراقية من حق تحديد كمية النقود المتداولة وسمح بدلاً عنه لبريطانيا أن تمارس هذا الحق فكان بإمكانها التأثير في العرض النقدي في العراق عن طريق إيداع سندات إسترلينية لدى لجنة العملة ليتم على أساسها إصدار العملة العراقية. وهكذا كان العراق ملزماً، في سبيل ثبات أسعار صرف عملته الوطنية التخلي عن الموارد المتأتية من صادراته لضمان زيادة عرض النقد المحلي والأرصدة الإسترلينية

(1) هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 293.

المتوافقة معه والتي شكلت غطاءاً للعملة. وبعد أن تأسس البنك المركزي العراقي (تحت اسم المصرف الوطني العراقي في العام 1947م ومن ثم تغيير هذا الاسم إلى البنك المركزي العراقي في العام 1956م).⁽¹⁾

ثالثاً: نظام بريتون وودز Bretton Woods:

اجتمعت في عام 1920م عدة دول لبحث مشاكل النقد والتجارة الدولية وتلاه مؤتمر جنوة عام 1928م الذي تمخض عنه الاستمرار في سياسة الصرف بالذهب. ثم أعقبته أزمة الكساد العالمي (1929 – 1930م) وفي خلال هذه الفترة خرجت كثير من الدول عن هذا النظام وبدأت في إتباع وسائل الرقابة المباشرة على كل معاملاتها الخارجية، وبعد تلك الفترة انتهت قاعدة الذهب وبدأ عهد الرقابة على النقد وبدأت انجلترا في خفض قيمة الجنيه الإسترليني عام 1930م، واتبعها الولايات المتحدة عام 1933م، واتجه المستوى العام في أوروبا نحو الارتفاع مع قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939م، وتميزت عملات كثير من الدول الأوروبية بعدم الاستقرار وتحولت قاعدة الذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار في نهاية عام 1945م.⁽¹⁾

في عام 1941م أعد كل من جون مينارد كينز مستشار الخزانة البريطانية و H.D. White مستشار الخزانة الأمريكية خطة مستقلة لبناء نظام نقدي جديد بعد الحرب العالمية الثانية وتوصلوا إلى:

1 – استبعاد النظام الحر.

2 – عدم الاعتماد على قاعدة الذهب.

3 – حرية نسبية للدول الأعضاء سيطرة على تحويلات رؤوس الأموال.⁽²⁾

ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية اضطراب نقدي واختلت معظم موازين مدفوعات الدول وتدهورت قيمة عدد كبير من العملات وأبحت غير قابلة للتداول وحاولت كل دولة حل مشاكلها عن طريق الاتفاقيات الثنائية، حيث انعقد مؤتمر النقد الدولي International Monetary Conferences بحضور (44) دولة في بريتون وودز وتمخض عن هذا المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) من أجل تحقيق الاستقرار لسعر الصرف.⁽³⁾ وتم الاتفاق على أن ترتبط أسعار صرف عملات الدول الأعضاء بالدولار الأمريكي وربط قيمته بالذهب عند 35 دولار لكل أونس⁽⁴⁾، وعلى

⁽¹⁾ Tomas Mayer, James – Deussen berry, Robert Z. Aliber, Money banking and economy. WW Norton Company Published in Canada, 1st edition, p. 55.

⁽²⁾ هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 293.

⁽³⁾ مجدي فتحي محمود، 1999م، سياسات سعر الصرف في السودان، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، الخرطوم، ص 9 – 12.

⁽⁴⁾ هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 295.

الرغم من أن هذه القاعدة ذهبت واندثرت إلى غير رجعة إلا أن دراستها في هذا الصدد تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية، لأن هذه الدراسة تجعلنا أكثر تفهم لميكانيكية النظام الحالي، بل تنير لنا الطريق لفهم وجهات النظر المختلفة لهذا النظام الحديث فهناك عدد من الاقتصاديين لا يستهان بهم غير راضين عن التخلي عن قاعدة الذهب الدولية.⁽¹⁾

2/ نظام أسعار الصرف المرن: في ظل قاعدة الأوراق الإلزامية نظام سعر الصرف الحر Free exchange rate

يطلق على هذا النظام نظام سعر الصرف العائم Floating أو المتقلب أو المرن Flexible exchange rate. طبق هذا النظام من قبل العديد من الدول الرئيسية عندما بدأ نظام وحدة التعادل بالذهب غير قادر على الوقوف أمام الضغوط التي ولدتها السياسات الاقتصادية الكلية.⁽²⁾

شهدا الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى انتشار استخدام العملات الورقية على أثر انهيار قاعدة الذهب وأهم سمات هذه القاعدة أنها:

- 1 - عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى ذهب أو بالعكس أي أن الذهب يبعد عن ميدان النقد ويكون دوره فقط يدخل في غطاء إصدار العملة الورقية.
 - 2 - تخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية وأن العملة القانونية هي العملة الورقية يصدرها البنك المركزي وتحدد الورقة بسعر رسمي وهو سعر تحكمي تعمل الدولة على استقراره.
 - 3 - تعد الورقة النقدية وسيلة للمدفوعات وتخضع قيمة هذه الأوراق إلى تقلبات واسعة.
- وأن سعر صرف هذه العملات كانت تتحدد على أساس تفاعل العرض والطلب وهو عرف عنه بأسعار الصرف الحرة وفي إطار نظام سعر الصرف المرنة Flexible exchange rate حيث يسمح لأسعار الصرف بالتقلب بحرية تبعاً للأحوال السائدة في أسواق الصرف والقاعدة الأساسية في هذا النظام هو أن الطلب على عملة قطر ما يرتبط بعلاقة عكسية مع سعرها والعرض بعلاقة طردية⁽³⁾.

وحين العمل بها النظام لا بد من تدخل السلطات في سوق العملة للحد من التقلبات الفجائية والحادة في سعر الصرف وينتج عن هذا التدخل زيادة في عرض العملة الوطنية وزيادة في عرض العملة الأجنبية وتتوقف مدى تقلبات سعر الصرف على الكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي⁽⁴⁾، ويتحدد سعر الصرف في ظل قاعدة العملة الورقية بنظرية

(1) أحمد فريد، مرجع سبق ذكره، ص 288.

(2) غازي عبد الرازق النقاش، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(3) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 173-175.

(4) بسام الحجاز، مرجع سبق ذكره، ص 117.

ميزان المدفوعات أو النظرية الواقعية أو نظرية الطلب والعرض إذ يظهر الطلب والعرض من واقع ميزان المدفوعات والواقع أن الانتقال من قاعدة الذهب إلى قاعدة العملة الورقية معناه انتقال الصرف من مرحلة الحرية إلى مرحلة التنظيم فلم يعد سعر مرسلًا وإنما هو سعر منظم. (1) وتتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف العائم Free floating exchange rate مروراً بسعر الصرف المدار Managed float exchange rate انتهاءً بسعر الصرف الزاحف (2)، بالنسبة للتعويم الحر يغيّب التدخل الحكومي وتستمر تقلبات السوق حيث تحافظ القوى المؤثرة في هذه التقلبات على فاعليتها وفي ظل هذا التعويم لا ينتقل التضخم بتأثيراته عبر الآليات النقدية بالتالي لا يحدث تغير في الأرصدة الحكومية وهنا تكون آلية السوق كافية لتلافي الاختلالات وتحقيق التوازن في النهاية. (3)

بالنسبة لسعر الصرف المدار تتدخل السلطات لتعدل أو تخفف من آثار قوى التصحيح الذاتي السوقية الدورية والموسمية والهدف من هذا التعويم المدار هو تحسين وتهيئة المناخ المالي والاقتصادي بالتحقيق من ظروف عدم التعيين ويقصد بالثبوت الزاحف هو نظام للمراجعة التلقائية لأسعار الصرف يقوم على تحديد قيمة اسمية Par value لسعر صرف يمكن لسعر الصرف أن يتغير حولها في حدود نسبة معينة مثلاً 2% أو 5% وتتم مراجعة هذه القيمة الاسمية بشكل منتظم وفقاً لصيغة معينة تحددها السلطات النقدية وبمجرد تحديد القيمة الاسمية يقوم البنك المركزي بالتدخل إذا ما وصلت القيمة الاسمية لسعر الصرف للحد المقرر Limit point. (4)

مزايا سعر الصرف المرن:

1/ بما أن أسعار الصرف تتحدد بالطلب والعرض فإنها سوف تتغير آلياً مع التغيرات في العرض والطلب وهذه التغيرات في أسعار الصرف تعمل على تدنية مشاكل ميزان المدفوعات.

2/ في ظل هذا النظام تركز السلطات على سياسة الاستقرار الملائمة للعمالة الكاملة رغم أنها قد تتعارض مع سياسة توازن ميزان المدفوعات.

3/ في ظل أسعار الصرف العائمة فإن الحاجة للاحتياطات الدولية تبلغ حدها الأدنى. (5)

4/ يمكن القطر أن يواصل سياسة اقتصادية مستقلة.

(1) مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 256-257.

(2) عبد الحسين جليل عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-92

(3) هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 298-299.

(4) عادل أحمد حشيش وآخرين، 1998م، أساسيات الاقتصاد الدولي (لبنان: دار الحلبي الحقوقية)، ص ص 167-168.

(5) مايكل ابدجمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 507-508.

5/ يكون الاستقرار الداخلي أفضل هدف يمكن مواصلته وسياسة سعر الصرف الحر تزيل التداخل بين الاستقرار الداخلي والخارجي. (6)

6/ إعفاء البنوك المركزية في دول العالم المختلفة من عبء التدخل في أسواق الصرف للتأثير على القيمة الخارجية لعملائها الوطنية لرفع أسعار عملتها أو تخفيضها، إذ أن التدخل يكلف البنوك مبالغ طائلة.

7/ عدم اضطرار الدول المطبقة لهذا النظام إلى تكييف سياساتها الاقتصادية لمتطلبات التوازن الخارجي لميزان المدفوعات. (1)

8/ الأنسب في التوزيع الأمثل للموارد.

9/ لن يكون هناك فرصة للمضاربين للحصول على أرباح على حساب البنك المركزي. (2)

وبالرغم من هذه المزايا هناك مجموعة من المآخذ على هذا النظام:

أ/ أنه يزيد اللايقين في التجارة وهذا يعد معوق للمستوردين والمصدرين ويخلق هذا الوضع حالة عدم الثقة في المعاملات الخارجية.

ب/ يؤثر على الاستثمار في الأجل الطويل بسبب عدم التأكد من استقرار قيمة الأموال المستثمرة في الخارج.

ج/ قد يزيد المضاربة التي قد تؤدي إلى رفع أو خفض قيمة العملة.

د- يعرض الاستقرار الاقتصادي الداخلي لهزات عنيفة كرد فعل للتقلبات في أسعار صرف عملات الدول المختلفة. (3) وقد قامت البيرو سنوات من 1932 - 1945م، من 1945 - 1950م بتعويم سعر الصرف. (4)

3/ نظام الرقابة على الصرف Exchange rate controlling monetary:

هي إجراء تتبعه الدولة بغرض أن ترفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف وتضع نظام كامل للمراقبة. (5) وهو أحد صور تدخل الدولة في شؤون التجارة الخارجية لتحقيق التناسب بين الطلب على العملات الأجنبية والعرض عليها، الطلب على العملات الأجنبية يجب ألا يزيد عما تسمح به العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات، وتتخذ الدولة عدة وسائل أهمها: أن تحتفظ الدولة لنفسها بالحق في شراء كل العملات الأجنبية. (6)

(1) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 164-165.

(2) خالد أحمد فرحان المشهداني، 2016م، التمويل الدولي (الطبعة الثانية، عمان: دار الأيام للنشر)، ص 107.

(3) عبد الحسين جليل عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 93 - 94.

(4) سيد طه بدوي، 2010م، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية)، ص 82.

(5) مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 261.

(6) الصادق عثمان حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

ظهر هذا النظام في غمار الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في الفترة من 1929 - 1930م، عندما انتشر العمل بها في ألمانيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية، فقد شهد العالم في تلك الفترة انهيار قاعدة الذهب وحدث اختلال كبير في المدفوعات الدولية للأسباب التالية:

1 - سببت الأزمة انكماش في حجم التجارة مما انعكس على وجود عجز في ميزان المدفوعات.

2 - أثرت الأزمة على اقتصاديات أكبر دولتين مقرضتين هما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مما أثر على تدفق رؤوس الأموال من هاتين الدولتين إلى كثير من الدول لعدم استقرار الأوضاع السياسية وكنتيجة لذلك انقسمت دول العالم إلى مجموعتين:

أ/ المجموعة الأولى لجأت إلى نظام أسعار الصرف الحرة.

ب/ المجموعة الثانية فرضت نظام الرقابة على الصرف.

يعرف نظام الرقابة على الصرف على أنه عبارة عن الإشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي وتتلخص قواعد هذا النظام في:

1/ عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة وإخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.

2/ اختفاء سوق الصرف الأجنبي بمعناه المعروف ويوجد في الغالب أكثر من سعر صرف، وبالتالي أكثر من سوق صرف أجنبي. (1)

ولجأت إليه كثير من الدول نتيجة للحرب العالمية والأزمات الاقتصادية خاصة بعد الحربين إلى فرض رقابة مباشرة على سعر الصرف وفي ظل هذا النظام يتحقق المساواة بين الصادرات والواردات عن طريق تدخل الدولة بتحديد قيمة الواردات والرقابة على رؤوس الأموال. (2)

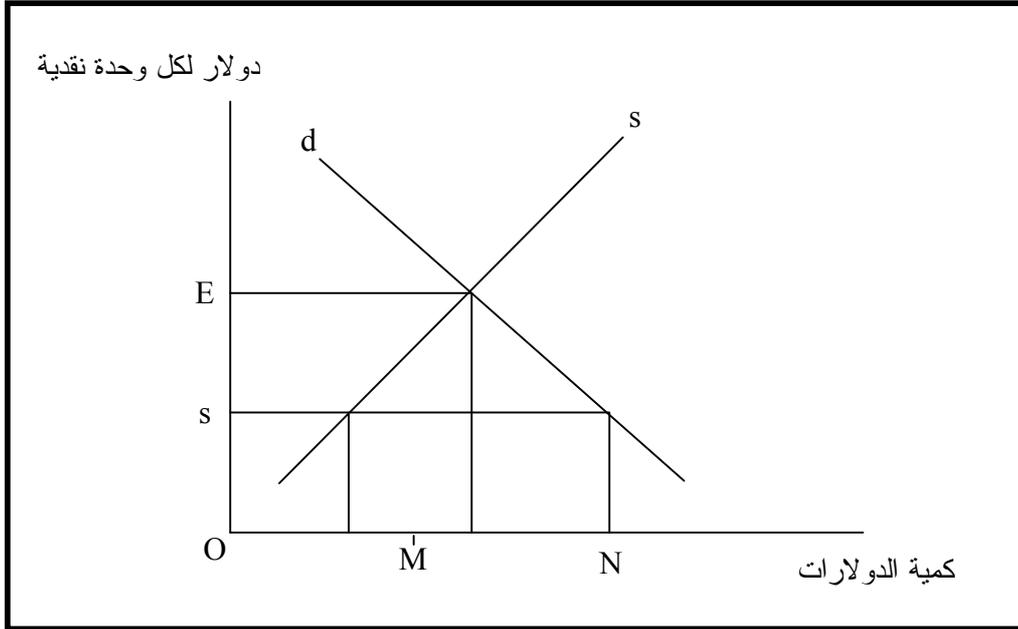
وجوهر الرقابة على الصرف توزيع الكمية المحددة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين بما يتفق على الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة وتعمل السلطات في ظل هذا النظام على ألا تترك بسعر الصرف يتقيد بمسألة الطلب والعرض، الرسم التالي يوضح العرض والطلب على العملة الأجنبية في ظل الرقابة على الصرف.

(1) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

(2) احمد فريد. مرجع سبق ذكره. ص 392 .

شكل (6/1)

العرض والطلب على الدولار في ظل الرقابة على الصرف



المصدر: بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية.

يمثل d منحنى الطلب على الصرف الأجنبي ويمثل s منحنى العرض على الصرف الأجنبي ويتوازنان عند المستوى OE وتقاس الفجوة بين الطلب والعرض بالمسافة MN ويتحدد سعر الصرف للعملة الأجنبية ولتكن الدولار الأمريكي مثلاً عند المستوى OS . في هذا الرسم عند المستوى OS لسعر الصرف يتمثل عرض العملة الأجنبية بالبعد OM في حين يمثل البعد ON الطلب عليها. ويترتب على العمل بالرقابة على الصرف أن يبقى سعر صرف العملة المحلية مرتفعاً ويبقى سعر صرف العملة الأجنبية منخفضاً ويبقى مستويات المعاملات الدولية منخفضة⁽¹⁾.

ويكون سعر الصرف دائماً أقل من سعر التوازن وأن كمية الدولارات المعروضة في سوق الرقابة أقل من الكمية المعروضة في سوق التوازن.⁽²⁾

والغرض الأصلي للرقابة على الصرف هو الحد من خروج رؤوس الأموال، ثم أصبحت المحافظة على سعر صرف رسمي للعملة سبب لفرض الرقابة على الصرف للمحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات. والتخلص من العجز بين الإيرادات والمدفوعات، والأسباب التي تدعو إلى إتباعه هي:

(1) بسام الحجاز، مرجع سابق ذكره، ص 116 - 118.

(2) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 287.

أ/ التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب والحد من الطلب عليها.

ب/ المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفوق ظروف الطلب والعرض ورفع الأسعار الداخلية.

ج/ ضمان الحصول على واردات معينة من الخارج ومكافحة خروج رؤوس الأموال من الدولة للخارج. (1)

د/ عزل الاقتصاد القومي عن الخارج حتى يتمكن من تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل دون خشية الاختلال في ميزان المدفوعات.

هـ/ الحصول على إيرادات لخزانة الدولة فضلاً عن تخفيف العبء المالي للدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية الباهظة. (2)

مبادئ الرقابة على الصرف:

1/ تركيز كل عمليات الصرف سواء كانت عمليات بيع عملات أجنبية أو شرائها بين يدي سلطة واحدة هي مجمع مركزي للعملات الأجنبية تكون في العادة سلطة حكومية يطلق عليها مراقبة النقد أو مراقبة الصرف، وقد يشارك البنك المركزي في توجيه هذه المراقبة وإتمام عملياتها وقد تحول للبنوك التجارية.

2/ إلزام المصدرين التوريد لمجمع العملات وإلزام كل مستورد أن يشتري العملة من المجمع نفسه. أي التعامل مع الدولة وحدها وبالسعر الذي تحدده ويوقع كل مصدر ومستورد إقرار بالعملة التي يشتريها أو يبيعها وقد يجبر المصدر على ألا يصدر إلا لدول تدفع بعملة معينة وقد تضع الدولة نظام رخص التصدير ويواجه المستورد صعوبات جمة.

3/ تحريم التعامل في الصرف بالنسبة لبعض العمليات فالدولة تحرم الاحتفاظ بالذهب وتفرض تسليمه لمراقب الصرف بغرض الرقابة على الصرف بين العمليات الجارية وحركات رأس المال وقد تلجأ إلى تجميد حسابات الأجانب وقد قامت ألمانيا بهذه السياسة. (3)

4/ حظر تصدير رؤوس الأموال خارج الدولة.

5/ إلزام كل المصدرين والمستوردين بالحصول على تصاريح تحديد مقدار ما يتم حمله من عملات أجنبية. (4)

(1) مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 262 - 263.

(2) زينب حسين، مرجع سبق ذكره، ص 89.

(3) مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 263 - 264.

(4) رضا عبد السلام، 2015م، أصول العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، (المنصورة: المكتبة العصرية)، ص 153.

آثار الرقابة على النقد:

قد تنعكس آثار الرقابة على الصرف على التجارة الخارجية للدولة وأيضاً على صرفها الخارجي، فمن ناحية التجارة الخارجية فهي تؤدي إلى تقييد الواردات وقد تزيد الصادرات وبذلك تدعم أثر التدابير الجمركية من رسوم حصص ورخص. أما من حيث تأثيرها على الصرف فهي تؤدي إلى عزل العملة عن الخارج وبالتالي تقيم حاجز بين الأسعار العالمية والأسعار الداخلية بحيث يتاح للدولة أن تختار السياسات النقدية وتطبقها وبذلك تتحرر من احتمال العجز في ميزان المدفوعات. (1)

الإجراءات الخارجية للرقابة على الصرف:

عندما لجأت بعض الدول إلى فرض رقابة صارمة على عمليات النقد وجمدت الحسابات المملوكة للأجانب ومنعت تحويل المبالغ المستحقة إليهم سواء قيمة بضائع مصدرية أو فوائد سندات يملكونها كان لا بد أن تلجأ بعض الدول الأخرى إلى استخدام المعاملة بالمثل ومن هذه الإجراءات.

1/ اتفاقية المقايضة: ويتم بموجبها الاتفاق على التبادل المباشر لسلع محدودة دون استخدام النقود أو وسيلة دفع أخرى والمقايضة هي سمة التبادل في المجتمعات البدائية إلا أنه قد تلجأ إليها بعض الدول المتقدمة خاصة في فترات التضخم السريع حيث تنهار فيه قيمة النقود بسرعة حتى أن الأفراد لا يفضلون الاحتفاظ بالنقود.

2/ اتفاقية المقاصة: يتم ذلك الاتفاق بين الدولتين على تسهيل عمليات المقاصة بين ديونها سواء كانت هذه الديون ناتجة عن التجارة أو الاستثمار ويحدد الاتفاق سعر الصرف على العملتين كما ينص على المقاصة من قبل البنك المركزي ومما يميز المقاصة أنها لا تنص على وسيلة معينة لتمويل الرصيد بين الدولتين.

3/ اتفاقية الدفع: تهدف هذه الاتفاقية إلى تسهيل المقاصة بين الطرفين ولكنها تفضل لأنها تنص على حدود معينة لا يمكن تجاوزها مديونية أي من الدولتين للأخرى. (2)

فوائد الرقابة على الصرف:

- 1 - التمكن من ثبات سعر الصرف وبالتالي ثبات الأسعار بالداخل.
- 2 - تحد من الآثار السيئة التي تنتج عن المضاربة في أسعار العملات.

(1) مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 265.

(2) محمد مبارك مصطفى الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 49 - 50.

3 - تقوم إدارة الرقابة على النقد بالمفاضلة بين استيراد السلع المختلفة، كما تتمكن من توفير العملات الأجنبية في حالة عجز ميزان العمليات الخارجية أو حالة رغبة الدولة في سداد ديونها الخارجية.

4 - يمكن الدولة من سداد الديون الخارجية بالأسعار الرسمية.

5 - يمكن الدولة من حماية الإنتاج المحلي في حالة مرور الاقتصاد العالمي بموجة من الكساد.

مضار الرقابة على الصرف:

1/ تؤدي الرقابة على النقد من الحد من حرية التعامل فلا يستطيع الأفراد استهلاك ما يريدونه ولا يتمكنوا من استثمار أموالهم بالخارج.

2/ أن هناك دائماً ثغرات في قانون الرقابة على النقد يستطيع المحتالون الاستفادة منه في تهريب الأموال إلى الخارج.

3/ يؤدي إلى ازدواج المعاملات الدولية فلا تتعامل إلا مع الدول التي توجد لديها.⁽¹⁾

ويعتمد هذا النظام على التميز الاقتصادي سواء كان بين الدول أو بين السلع، وأيضاً من صور الرقابة على الصرف استخدامه لسعر صرف متعدد ويمكن أن يكون للسلع أو للدول، وقد استمر العمل بهذا النظام في أغلب دول العالم الرأسمالي حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يجعل من هذا النظام هو القاعدة. بعد أن كان قبل الحرب الاستثناء ولم تتخل دول أوروبا الغربية عن هذا النظام إلا في أواخر عام 1958م، ولم تعد الرقابة على الصرف إلا مميزاً لدول رأسمالية ضعيفة تحتاج إليها لمركزها في السوق الدولية، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض وسائل الرقابة ما زالت متبعة، حيث لا يمكن استبعادها كلية من جعبة الوسائل المتوفرة للحكومات في سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لأن قوى السوق لا تحقق دائماً النتائج المرجوة. وعموماً فإن فرض الرقابة على الصرف يتضمن عدد من الصعوبات لا يمكن الدفاع عنه إلا في الحالات التي لا يتوفر فيها بديل.⁽²⁾

4/ نظام استقرار أسعار الصرف:

بإنشاء صندوق النقد الدولي أتى اتفاق بريتون وودز بنظام نقدي دولي جديد أطلق عليه نظام استقرار سعر الصرف وقد حاول الاتفاق عن طريق هذا النظام أن يوفق بين أمرين متناقضين: لأول: ثبات أسعار الصرف. الثاني: حرية الصرف

(1) الصادق عثمان حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(2) زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

أما النظام المتبع هو جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملة، خلال فترة ممتدة وغير محددة من الزمن مع إمكان تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات بما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة لأسعار الصرف ويعرف سعر التعادل على أنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الوطنية للدولة معبراً عنها في شكل وزن معين من الذهب أو في شكل مقدر معين من الدولارات الأمريكية ذات الوزن المحدد من الذهب، هي التي كانت سارية في أول يوليو سنة 1944م وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حددته لعملتها وهذا الالتزام ينصرف إلى المعاملات الجارية، أما المستقبلية فإنها تخرج لصعوبة تطبيقه عليها.

وكنيجة لنظام سعر التعادل الذي يعتبر حجر الزاوية في نظام استقرار أسعار الصرف فإنه لا يسمح للدولة العضو بأن ترك سعر صرف عملتها عائماً، ولا يعني نظام استقرار أسعار الصرف جمود هذا السعر وعدم قابليته للتغيير إذا أقر اتفاق بريتون وودز مبدأ تغيير سعر التعادل لعملة الدول الأعضاء في الصندوق ولكن وفقاً لقواعد محددة بكل دقة.⁽¹⁾

5/ نظام العملة الموحدة تجربة اليورو:

قدمت تقرير لجنة Delors رئيس المجلس الأوروبي اتفاقية Maastricht والتي تضمنت إصدار عملة واحدة أوروبية بموجبها أقر تثبيت أسعار صرف عملات الدول التي ستوافق على تبني هذه العملة لتجنب العجز في ميزان المدفوعات، ورغم أنه قلل من مخاطر تقلبات سعر الصرف لكنه في الجانب الآخر عمل على انسياب التقلبات الاقتصادية من بلد إلى آخر.⁽²⁾ في الوقت الحاضر ليس الدولار هو العملة الوحيدة التي يمكن التعامل معها فالبيورو يمكن صرف عملة دولار - يورو، فإن سعر صرف البيورو للدولار هو السعر الذي يتساوي عنده الطلب العالمي للدولار مع التوفر العالمي للبيورو.⁽³⁾

ثانياً: نظريات سعر الصرف:

1/ نظرية الكمية Quantity Theory:

تتلخص هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود (زيادة البنكوت أي زيادة النقود الورقية والودائع المصرفية وكذلك الزيادة في سرعة تداول النقود) تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تغيير كبير في معامل التبادل الدولي فتتوقف بعض الدول عن شراء

(1) زينب حسين، مرجع سبق ذكره، ص 91-92.

(2) هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 306 - 307.

(3) جمال الدين برفوق ومصطفى يوسف، 2016م، الاقتصاد الدولي، (عمان: دار الحامد)، ص 104.

بعض السلع والخدمات من هذه الدولة. وقد لاحظ ريكاردو عندما توقفت انجلترا عن الدفع بالذهب سنة 1809م وعلل ذلك لمقابلة الزيادة في كمية النقد المتداول التي أدت إلى ارتفاع الأسعار المحلية، وهذا أدى بدوره إلى نقص الصادرات. وما زال عدد من الاقتصاديين ومنهم الأمريكي ماكلوب يرى أهمية عامل كمية النقود على القيمة الخارجية للعملة. (1)

2/ نظرية الأرصدة Balance Theory:

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير، وقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان أمثال Diehl صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى فإذا فرض وكان الرصيد موجباً فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية. أما إذا كان الميزان غير متوافق فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية، وهناك استثناء لهذه النظرية إذا كان الميزان الحسابي غير متوافق ولكن قبل الدائنون تأجيل الحصول على حقوقهم فسعر الصرف في هذه الحالة لن يتأثر. (2)

3/ نظرية سعر الخصم Theory of Discount Rate:

يري Wichesell أن رفع سعر الخصم في بلد ما يؤدي إلى زيادة القيمة الخارجية لعملة تلك البلد، وذلك لأن رفع سعر الخصم يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة فيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبذلك يزداد طلب الأجانب على عملة ذلك البلد مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر صرفها، وقد استشهد على صحة النظرية من تجارب البنوك المركزية التي تلجأ إلى رفع سعر الخصم للعمل على تحسين مركز العملة الخارجي، وكذلك فإن مارشال ذكر أهمية سلاح سعر الخصم في تحديد السعر الخارجي للعملة، وما زال عدد من الدول المتقدمة اقتصادياً في الوقت الحاضر يلجأ إلى تلك السياسة فقد لجأت إليها بريطانيا في الآونة الأخيرة. (3)

4/ نظرية تعادل القوى الشرائية Theory of Purchasing Power:

تعود هذه النظرية للاقتصادي السويدي Justaf Cassel جوستاف كاسل وانتشرت في العشرينات من هذا القرن، وتتص هذه النظرية على أن سعر صرف أي عملة يتحدد وفقاً للقوى الشرائية داخل البلد، ومقارنتها بقوتها الشرائية خارج البلد، أي أن العلاقة بين عملة بلد

(1) محمد الجلي محمد سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(2) محمد مبارك مصطفى الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 121.

(3) محمد عبد العزيز عجمية، 2000م، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية (الإسكندرية: مطبعة جامعة الإسكندرية)، ص ص

معين وآخر يتحدد على أساس مستويات الأسعار السائدة بين البلدين⁽¹⁾، وتتطلق هذه النظرية من تحديد سعر الصرف على الأمد الطويل، من مبدأ أن سعر الصرف هو نسبة المستوى العام لأسعار القطرين. فمثلاً، إذا كان سعر الطن من الحبوب هو 2 دولار في الولايات المتحدة، ويساوي 1 باوند في بريطانيا، إذن سعر الصرف (R) للدولار إزاء الباوند هو:

$$(2) \quad 2 = \frac{2 \text{ دولار}}{1 \text{ باوند}}$$

وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة في داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في خارجه، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي، وقد لخص كاسل فكرته في قوله "أن استعدادنا لدفع مبلغ معين في مقابل عملة أجنبية يجب في النهاية وفي الجوهر أن يكون راجع كحقيقة أن هذه العملة تمتلك قوى شرائية في البلد الأجنبي. أي أن التغيرات في سعر الصرف تتحدد من خلال العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية في البلاد أطراف التبادل الدولي. وقد بنيت على عدد في الافتراضات:

أ/ تفترض النظرية العلم بسعر الصرف التوازني.

ب/ عدم حدوث حركات لرؤوس الأموال.

ج/ عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي.

د/ عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية.

هـ/ تعتمد على فكرة القوى الشرائية للنقود، وعلى تعادل قوتي الشراء للعملة، قوتها الخارجية وقوتها الداخلية. ووجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف.⁽³⁾

ويمكن توجيه الانتقادات التالية للنظرية:

1 - تعتمد نظرية تعادل القوى الشرائية على حساب الأرقام القياسية وتتعرض بالتالي لكل المشاكل التي تواجه الرقم القياسي.

2 - عاجزة عن تفسير التحول في الطلب الدولي وفي حركات رؤوس الأموال.

3 - تفترض أن سيادة المنافسة الكاملة في سوق الصرف وهذا أمر غير صحيح بالنسبة لكثير من أسواق الصرف.

4 - تعتمد على سعر الصرف القديم وتتطلق منه للوصول إلى السعر الجديد وهو فرض غير صحيح.⁽⁴⁾

(1) أمين صيد، 2013م، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، (لبنان: مكتبة حسن العصرية)، ص 43.

(2) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 165.

(3) مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 253 - 255.

(4) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 158 - 161.

و الواقع أن النظرية عاجزة عن بيان طريقة تكوين سعر الصرف وإنما تدلنا على تفسير التغيرات التي تصيب سعر الصرف.

5/ نظرية الإنتاجية Productive Theory:

نتلخص في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، فزيادة الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة وزيادة إنتاجية الفرد واتجاه مستوى الأسعار كل هذه تعتبر بمثابة قرائن علي درجة القوي الإنتاجية، فإذا اعتمدنا على عامل واحد فالنتائج لا تكون صحيحة. (1)

6/ نظرية ميزان المدفوعات:

تعرف نظرية ميزان المدفوعات أيضاً بنظرية العرض والطلب وكذلك بنظرية التوازن العام لأسعار الصرف، وهي تشير إلى أن سعر الصرف الأجنبي - في حالات السوق - يتحدد بقوى العرض والطلب. وعليه وفقاً لهذه النظرية أن سعر أي عملة - سعر الصرف - يتحدد كسعر أي سلعة أخرى، بواسطة الحركة الحرة لقوى الطلب والعرض، فقيمة أية عملة يعاد تقييمها عندما يزداد الطلب عليها، وتتجه القيمة إلى الانخفاض عندما يقل الطلب بالنسبة للعرض. ويعتمد مدى الطلب والعرض في سوق الصرف الأجنبي على وضع ميزان المدفوعات في ذلك البلد. فعندما يكون الميزان في حالة توازن، يتساوى الطلب والعرض على الصرف الأجنبي، وعندما يكون هناك عجز يتسبب في انخفاض القيمة الخارجية للدولة. أما إذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات، فإن ذلك يتسبب في زيادة القيمة الخارجية للعملة المحلية. (2)

تقييم نظرية ميزان المدفوعات Evaluation:

تقدم هذه النظرية تفسيراً مقنعاً إلى حد ما للكيفية التي يتم بها تحدد سعر الصرف الأجنبي فهي:

- 1 - تعطي أهمية لكافة بنود ميزان المدفوعات أساساً أنها جميعاً تلعب دور في تحديد سعر الصرف.
- 2 - تتفق هذه النظرية مع النظرية العامة للقيمة، في أن كلاهما يتحدد بتفاعل قوى الطلب والعرض.
- 3 - إمكانية تصحيح اختلال ميزان المدفوعات عن طريق إجراء تعديل في سعر الصرف.
- 4 - تناقش تحديد أسعار الصرف الأجنبي في إطار النظرية العامة للتوازن.

(1) محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 78.

(2) فرانسيس جيرو نيلام، مرجع سبق ذكره، ص 207-208.

7/ الطريقة النقدية Monetary Approach:

تفترض هذه النظرية أن سعر الصرف يتحدد من خلال توازن (أو تساوي) الطلب الكلي مع العرض من العملة الوطنية لكل قطر. بافتراض أن عرض النقد يتحدد بصورة مستقلة عن السلطة النقدية، في حين يعتمد الطلب على النقود على مستوى الدخل الحقيقي للقطر، والمستوى العام للأسعار، وسعر الفائدة. فإذا ارتفعت الأسعار ومعها الدخل الحقيقي يزداد الطلب على النقود، وإذا ارتفع سعر الفائدة سترتفع الكلفة الفرضية لحيازة النقود التي لا تحمل فائدة (الودائع) تحت الطلب بدلاً من التي تحمل فائدة (كالأسهم).

ولو فرضنا أن سعر الصرف الأجنبي في حالة توازن، أي عند تكافؤ الفائدة وزيادة عرض النقود فعلى الأمد الطويل سيقود ذلك إلى زيادة في الأسعار وانخفاض في العملة وانخفاض في أسعار الفائدة مما يشكل حافز على تدفق الاستثمارات المالية وبالتالي تتأثر الأسواق المالية وأسعار الصرف مباشرة.

8/ طريقة ميزان محفظة الأوراق المالية Portfolio Balance Approach:

تعد هذه الطريقة أكثر واقعية وهي تفيد أن الزيادة في عرض النقود للقطر الأم ستقود إلى انخفاض مباشر في سعر الفائدة للقطر، وسيتحول الطلب من الأسهم المحلية إلى العملات والأسهم الأجنبية، وسينجم عن هذا الانتقال (Shift) انخفاض مباشر في قيمة عملة ذلك القطر، ومع مرور الوقت. سيحفز الانخفاض في قيمة العملة صادرات القطر نحو الزيادة مقابل تخفيض الواردات، الأمر الذي يتم عنه بالتبعية فائض تجاري وارتفاع قيمة العملة. المحصلة أن الأسواق المالية تتكيف مع حالة عدم التوازن أو التصفية أسرع بكثير من أسواق السلع وبالتالي أسعار الصرف تكون أكثر حساسية بالاختلالات في أسواق رأس المال⁽¹⁾ تصدي لهذه النظرية (جاك ارتس) أحد خبراء صندوق النقد الدولي.⁽²⁾

9/ نظرية المرونة السعرية:

تعتبر هذه النظرية أن سعر الصرف هو الذي يؤثر على التوازن بين قيمة الصادرات والواردات. فإذا كان هناك عجز في الميزان التجاري هذا يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية في ظل نظام صرف حر، الأمر الذي يجعل أسعار الصادرات متدنية وأسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمقيمين، وسرعة تعديل سعر الصرف تعتمد على مدى استجابة الصادرات والواردات وهو ما يعرف بالمرونة السعرية لسعر الصرف.⁽³⁾

(1) عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره ص ص 167-170 .

(2) سمير فخري نعمة، 2011م، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، (عمان: دار اليازوري)، ص 29.

(3) أمير عوض يوسف المقبول، أ المرجع سبق ذكره، ص 35.

10/ نظرية كفاءة السوق:

قدم Eujene Fama مفهوم السوق الكفاء في بداية السبعينات فالسوق الكفاء أو الفعال هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار علي درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق للوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية، كما تفيد أن سعر الصرف الأجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف. (1)

11/ نظرية تكافؤ معدلات الفائدة:

تقوم هذه النظرية على أن السعر الأجل للعملة سعر الاستلام يجب أن يعكس التباين أو الاختلاف في معدل الفائدة بين الدولتين، وحسب هذه النظرية فإن المستثمر الذي سيوظف أمواله في الخارج في الدولة التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفع بالنسبة لدولته لن يحصل على معدل عائد أعلى من ذلك المعدل الذي سيحصل عليه في دولته، لأن الاختلاف في العائد يجب أن يعوض من خلال الفرق بين السعر الفوري والسعر الأجل للعملة، والتفسير العلمي للنظرية السعر الأجل يساوي 1 + معدل الفائدة للعملة الأجنبية، والسعر الفوري يساوي 1 + معدل الفائدة للعملة المحلية. (2)

المبحث الثالث: معاملات وسياسات سعر الصرف:

أولاً: المعاملات المرتبطة بسعر الصرف:

هناك نوعين من الأسواق:

سعر الصرف العاجل والأجل Spot and forward exchange rate

أولاً: سعر الصرف العاجل Spot exchange rate: وهي معاملات الصرف التي تتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي خلال يوم بعد القيام بالعملية الاقتصادية.

ثانياً: سعر الصرف الأجل Forward exchange rate: تتم المعاملات على أساس شراء أو بيع كمية من الصرف الأجنبي في تاريخ مستقبلي وبسعر يتفق عليه مقدماً يسمى السعر الأجل. وفي ضوء السعرين السابقين هناك احتمالات هي:

الأول: أن السعر الأجل أقل من السعر العاجل ويقال في هذه الحالة أن العملة الأجنبية ممنوحة أجلاً مقارنة بالعملة المحلية.

$$\frac{\text{السعر الأجل} - \text{السعر العاجل}}{\text{السعر العاجل}} = \text{السعر العاجل}$$

(1) دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص40.

(2) شقيري نوري موسي وآخرون، 2012م، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، (الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة)، ص172.

واحد دولار = 1.2 يورو

وبعد ثلاثة أشهر يكون $1.2 = 0.98$ يورو ويقال أن اليورو يخضم بـ(2) سنت بعد المدة السابقة وبحسب المعادلة الآتية:

$$\text{الخضم الآجل أو المكافئ الآجل} = \frac{1 - 0.98}{1} \times 100 \times 4 = (-) 2 \text{ سنت}$$

الثاني: السعر الآجل اكبر من السعر العاجل الحالي يقال في هذه الحالة أن العملة الأجنبية مكافئ آجلاً مقارنة بالعملية المحلية.

فإذا كان السعر العاجل بالشكل الآتي: واحد دولار = 1.2 دولار

وبعد ثلاثة أشهر يكون $1.2 = 1.02$ يورو يقال هنا أن اليورو يكافئ بـ(2) سنت بعد مضي الأشهر الثلاثة. وبحسب المعادلة الآتية:

$$\text{المكافئ الآجل} = \frac{1 - 1.02}{1} \times 100 \times 4 = (+) 2 \text{ سنت (1)}$$

وفي الواقع يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من المعاملات التي تتم في سوق الصرف

الآجلة والعاجلة، على النحو التالي:

1/ التحكيم أو المراجعة Arbitrate:

يقصد بعمليات التحكيم والمراجعة في أسواق الصرف الآجلة بأنها تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق الربح، للاستفادة من الفارق السعري في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد، عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة السعر. (2) مراجع الصرف هو شخص يكون مهتماً بالاختلافات في سعر إحدى العملات في أسواق منفصلة في مدة زمنية معينة (3)، فإذا كان سعر صرف الدولار في سوق الصرف بالقاهرة 50 قرشاً وكان سعر صرف الجنيه المصري في سوق الصرف بلندن يعادل جنيه إسترليني واحد، وكان سعر صرف الجنيه الإسترليني في نيويورك هو 2.5 دولار أمريكي فإن معنى ذلك أنه في الإمكان تحويل 2 دولار إلى جنيه مصري واحد في سوق القاهرة، وتحويل هذا الجنيه المصري إلى جنيه إسترليني في سوق لندن ثم تحويل الجنيه الإسترليني إلى 2.5 دولار في سوق نيويورك، وهذه العمليات تكفل تحقيق أسواق الصرف المتكاملة التي يسودها سعر واحد للصرف في جميع أسواق الصرف مهما كان بعدها

(1) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 288-290 .

(2) Charles, P. K. and Others, 1986, International economics, USA Home Wood, Illinois, 4th edition, pp. 446 – 447.

(3) كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 141.

الجغرافي. وهي تهدف إلى الاستفادة من التفاوت القائم بين أسعار صرف العملات في أسواق الصرف، مما يؤدي إلى سيادة سعر واحد. (1)

2/ المضاربة Speculation:

المضارب في الصرف الأجنبي هو شخص ليس له عمل آخر أو معاملات مالية أخرى كالصرف الأجنبي، لكنه يهتم فقط بأن يستفيد من إمكانية حدوث تغيرات في السعر الأجل. (2)

إذا فرض وتوقع المتعاملون في سوق الصرف الآجلة أن سعر إحدى العملات سترفع في المستقبل، فإنهم في هذه الحالة سيتجهون إلى شراء كمية أكبر من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع، وبالعكس إذا تصور المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي أن سعر إحدى العملات سينخفض في المستقبل فإنهم يلجأون إلى بيع هذه العملة الآن وشرائها فيما بعد. والاستفادة من فرق السعرين⁽³⁾، لذلك فإن المضارب يتخذ لنفسه موقع محدد أو مكشوفاً (Open position) بالنسبة للعملة التي يضارب عليها في المستقبل، وعلى المضارب تحمل نوعين من الأعباء الحالية:

الأول: يتمثل في مخاطر المضاربة نفسها.

الثاني: في سعر الفائدة.

أما الربح الذي يتوقعه المضارب على قيمة العملة فإنه يتوقف على صحة توقعاته بالمقارنة بالتوقعات العامة للسوق. لذلك يقال أن المضارب الذي يتخذ موقف أكثر نقاؤلاً عن توقعات السوق أنه مضارب على الصعود Bull، أما المضارب الذي يتخذ موقفاً أكثر تشاؤماً يطلق عليه مضارب على الهبوط Bear. أي أن المضاربة عكس عمليات التحكم والمراجعة⁽⁴⁾، فيما يسعى المغطي إلى تجنب أو تغطية مخاطر الصرف الأجنبي خوفاً من الخسارة، فإن المضارب يقبل أو حتى يسعى إلى مخاطرة الصرف الأجنبي أو إلى وضع غير مغطي بأمل الربح. وإذا كان تتبؤ المضارب عن السوق صحيحاً فإنه يحقق الربح وإلا تعرض للخسارة، وتحدث المضاربة في أسواق الصرف المقدم⁽⁵⁾. وتحصل المضاربة بنوعين:

(1) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 145 - 146.

(2) كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 137.

(3) Peter, H. L. and Others, 1996, International economics, USA R-R-D-Doonelly & Sens Company, p. 341.

(4) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 146 - 147.

(5) سلفاتور دومنيك، مرجع سبق ذكره، ص 148.

1/ المضاربة الاستقرارية: وهي المضاربة التي تعمل في اتجاه السوق، وهذا النوع كان شائع في ظل قاعدة الذهب.

2/ المضاربة الاختلالية: ساد هذا النوع في حالة هروب رؤوس الأموال، وهي تلازم المعاملات الاعتيادية في سوق الصرف. (1)

ويمكن حصر الاختلاف بين عمليات المضاربة وعمليات التحكيم أو المراجعة في ثلاث نقاط جوهرية:

1/ **درجة التأكد:** المحكم أو المراجع يقوم بعمليات البيع والشراء على أساس سعر معن محدد في أسواق الصرف، أما المضارب فيتوقع اتجاه معين لأسعار الصرف ويأمل أن يتحقق توقعاته.

2/ **الوقت:** يسعى المحكم للاستفادة من اختلاف قائم في أسعار صرف العملات بين الأسواق المختلفة في وقت واحد، بينما يسعى المضارب إلى حصر نشاطه في سوق واحد.

3/ **تعدد الأسواق:** تعني عملية المراجعة التعامل في أكثر من سوق واحد للصرف، أما عمليات المضاربة فيمكن أن تتم في سوق واحد للصرف. (2)

3/ التحوط Hedging:

يقصد به التحوط ضد مخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لتقلبات سعر الصرف وما يترتب على ذلك من نقص في الأصول أو المتحصلات أو زيادة في الالتزامات. (3)

يمكن تلافي مخاطر التقلبات التي تحصل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق القيام بعملية التحوط:

1/ **في حالة الارتفاع:** عن التعامل في سوق الصرف الأجنبي يقوم بتأمين نفسه في حالة التوقع ارتفاع الأسعار من خلال الاتفاق مع إحدى المصارف، على أن يحصل فيه مثلاً بعد 3 شهور على مبلغ معين يتفق عليه في الوقت الحاضر.

2/ **في حالة الانخفاض:** أما في حالة توقع انخفاض سعر الصرف في المستقبل فإنه يتحوط من هذا الإنفاق المتوقع فيقوم ببيع الصرف الأجنبي المتوفر لديه في سعر اليوم ويتفق مع أحد المصارف بأن يستلم الصرف الأجنبي بعد مدة بالسعر المتفق عليه مسبقاً. (4)

(1) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 293 – 294.

(2) سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي . مرجع سبق ذكره، ص 146.

(3) محمود يونس وآخرون، 2015م، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، (الإسكندرية: الدار الجامعية)، ص 274.

(4) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 290 .

سياسات سعر الصرف:

أولاً: سياسة تخفيض قيمة العملة Devaluation:

هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدد أقل من ذي قبل من هذه العملات، أي أنه إجراء بخفض سعر صرف العملة ويخفض قوتها الشرائية في الخارج. (1)

أو هو قيام الدولة متعمدة بإنقاص المحتوى الرسمي لعملتها من الأصل الذي تقيم به سواء كان ذهباً أو وحدات نقدية ترتبط بالذهب أو لا ترتبط به، وبالتالي هو عمل إيرادي تقوم به الدولة مختارة ويختلف عن انخفاض قيمة العملة أو تدهورها Depreciation والذي يحدث نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر، وعادة ما يتم اللجوء إلى هذه السياسة لعلاج عجز ميزان المدفوعات، أو القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الناتج عن عجز ميزان المدفوعات، وتبقي هذه العملية حالة استثنائية أن لم نقل معدومة بالنسبة للبلدان النامية. (2)

وتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبية مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة، مما يؤدي إلى الحد من الواردات. على أن النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة لبلد ما إنما يتوقف على مدى مرونة العرض والطلب لصادراته ووارداته.

أما إذا زاد الطلب الخارجي على المنتجات المحلية نتيجة لتخفيض قيمة العملة، ولم تتمكن الدولة من زيادة إنتاجها، تكون النتيجة نقص حصيلة الصادرات بدلاً من ارتفاعها. ومعنى ذلك أنه إذا كان طلب الدولة مرناً كذلك، فإن التخفيض يعود بالنفع عليها. وأما في حالة كون طلبها على الواردات قليل المرونة وعرض الصادرات كذلك قليل المرونة فإن التخفيض يعود بالضرر عليها (3). وقد قامت بريطانيا بتخفيض عملتها عام 1931م.

أما الأسباب التي تدعو البلد بتخفيض عملتها المحلية هي:

1 - ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة: أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار وهو ما حصل بالنسبة لانخفاض قيمة الباوند الإسترليني.

(1) مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 258.

(2) عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

(3) محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 84.

2 - تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية: أن من شأن سعر الصرف أن يجد العلاقة الواقعية بين أسعار العملات المختلفة.

3 - معالجة العجز في ميزان المدفوعات: لأن وجود هذا العجز، فإنه يعني أن التزامات البلد تجاه العالم الخارجي هي أكبر من حقوقه عليه، لذلك يقوم القطر بتخفيض العملة بغاية تخفيض أسعار صادراته. (1)

شروط نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

1/ أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر.
2/ أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة أو مجموعها < 1. (2)
3/ وجود طلب على السلع والخدمات الوطنية من الخارج، ووجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة هذا الطلب.

4/ عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية.
5/ عدم قيام الدول الأخرى بتخفيض قيمة عملتها، أو ما يسمى المعامل بالمثل (Retaliation). (3) وألا يتردد في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر، فإذا حدث تخفيض في قيم عملات عدد كبير من الدول، كذلك إذا قامت الدولة الواحدة بتكرير التخفيض فإن المزايا النسبية سوف تزول.

حالات سياسة تخفيض القيمة الخارجية:

هذه السياسة لها أربع حالات:

الحالة الأولى والثانية: تتحققان عندما يكون منحني عرض العملة الأجنبية موجب الميل، أي أن تكون م ط الأجنبي على الصادرات < 1. ويتم التفرقة بين الحالتين على أساس إمكانية إجراء التخفيض الرسمي في قيمة العملة الوطنية.

الحالة الثالثة والرابعة: تتحققان عندما يكون منحني عرض العملة الأجنبية سالب الميل أي تكون م ط الأجنبي على الصادرات > 1. ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى استقرار سعر الصرف. (4)

(1) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-152.

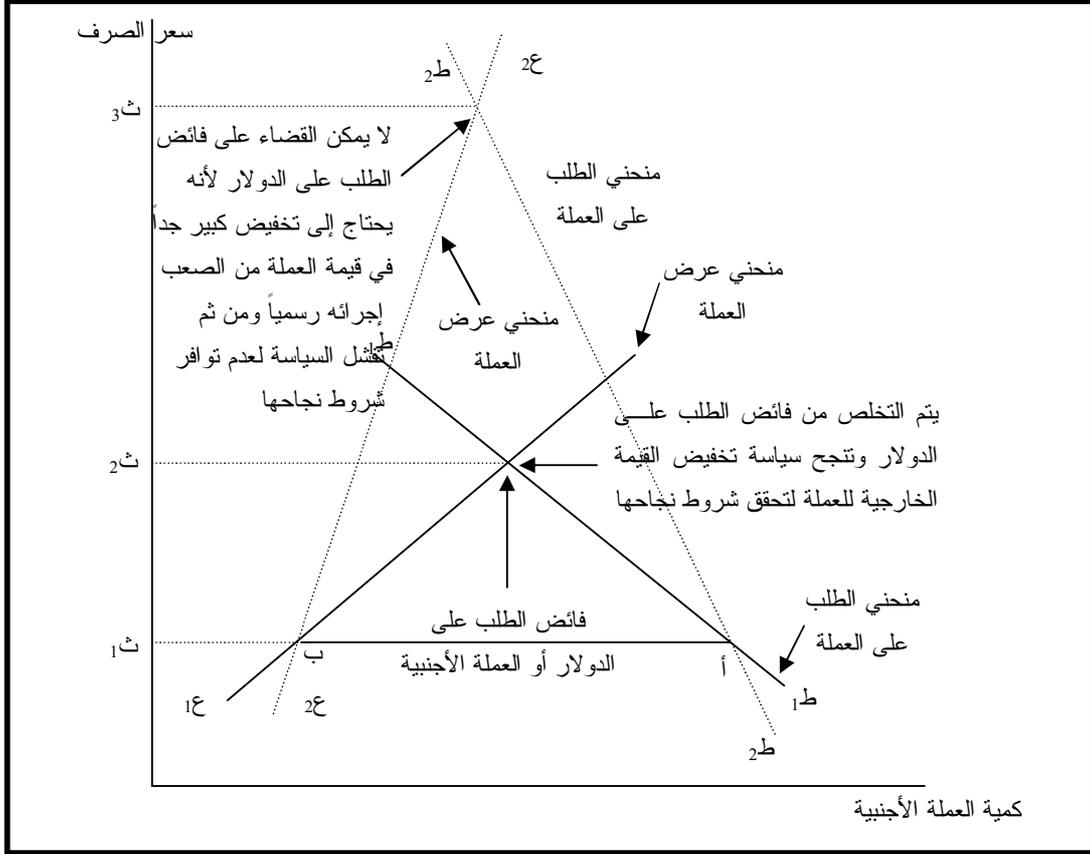
(2) السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 265.

(3) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 152-153.

(4) محمد أحمد السريتي، ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 265.

شكل (7/1)

سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية



المصدر: محمد أحمد السريتي ومحمد عزت غزلان، التجارة الدولية.

آثار سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية:

يترتب على هذه السياسة بعض الآثار:

أولاً: أثر على الواردات: يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أعلى نسبياً مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات.

ثانياً: الأثر على الصادرات: يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية للعملة لجعل أسعار الصادرات أرخص نسبياً مقومة بالعملة الأجنبية ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات. (1)

ثالثاً: الأثر على الميزان التجاري: وهي أن يصاب الميزان التجاري للدولة يعجز نتيجة لقلّة صادرات البلد التي تتم بالسعر الذي حددته الدولة نظراً لأنها تكلف التاجر الأجنبي.

(1) السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، المرجع السابق ص ص 264 - 267.

رابعاً: الأثر على رؤوس الأموال: هي أن يمتنع استيراد رأس المال من الخارج عند تدهور سعر العملة في سوق الصرف، وهذا يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة داخل البلد خوفاً على قيمته من التدهور. (1)

خامساً: الأثر على الأسعار الداخلية: يترتب على تخفيض سعر العملة زيادة في مستويات الأسعار المحلية للأسباب الآتية: يقود التخفيض إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة مقومة بالعملة الوطنية، ويترتب عليه ارتفاع في المستوى المعيشي وترتفع تبعاً لذلك تكاليف الإنتاج والأسعار. (2)

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن التخفيض إجراء مضمون فهو أياً كان نجاحه إجراء مؤقت ونتائجه مؤقتة. كما أن مثل هذا الإجراء قد يؤدي إلى تدابير انتقامية من جانب الدول الأخرى كما قد تلجأ هذه الدول إلى ما يسمى بسباق التخفيض أو التنافس على التخفيض (3). لذلك يرى الكثير من الاقتصاديين يجادلون على مدى نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة لمقابلة العجز في ميزان المدفوعات.

معايير ومؤشرات حتمية لاتجاه تخفيض العملة:

1/ مستويات الحساب الجاري والحساب الحالي في المستقبل.

2/ سعر الصرف الحقيقي.

3/ الاحتياجات الأجنبية من العملات الأجنبية. (4)

ثانياً: سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة:

أن عملية رفع قيمة العملة (Revaluation) معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة. فعلمية رفع العملة تشير إلى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية، وبالتالي فهو يعني زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية (القيادية) مقابل الوحدة الوطنية الواحدة.

الأسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع قيمة العملة الخارجية:

1 - تدعيم العملات الأجنبية الأخرى: وكما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعت قيمة عملتها لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة من تخفيض عملتها.

(1) مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 259 .

(2) هيل عجمي جميل الخنابي، 2014م، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الطبعة الأولى، (عمان: دار وائل للنشر) ص 165.

(3) مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 261 .

(4) محمد ناظم محمد حنفي، 1999م، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، (طنطا: الهيئة العامة المصرية للكتاب)، ص 245.

2 - وجو فائض في ميزان المدفوعات: فلغرض التخلص من هذا الفائض الذي ما يحتفظ به في الداخل، تقوم السلطات بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض فيحصل على الأمد البعيد تفاوت بين الأرصدة النقدية والأرصدة السلعية للاقتصاد الوطني.

3 - لمعادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية كما قامت به فرنسا لمواجهة أسعار النفط في السبعينات.

أما ارتفاع قيمة العملة (Appreciation) فهو يشير إلى ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية. (1)

ثالثاً: سياسة الحد الأقصى لسعر الصرف:

ترى هذه السياسة أن الاستقرار الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق عن طريق سياسات جامدة، لذلك يجب أن نسمح لسعر الصرف بالتغير في مدى معين وعند قيام الحكومة بوضع حد أقصى لسعر الصرف يؤدي ذلك إلى نشأة السوق السوداء لبيع الدولارات هذه السياسة تهدف إلى الرقابة على النقد الأجنبي، ويقاس عدم نجاح هذه السياسة بالفرق بين الحد الأقصى لسعر الصرف وسعر الصرف الحر. (2)

رابعاً: سياسة صندوق موازنة سعر الصرف:

عندما تركت الدول نظام معيار الذهب بدأت قيم عملاتها تتقلب في حدود واسعة، كما أخذت رؤوس الأموال تنتقل من دولة إلى أخرى سعياً وراء الأمن، واجتنباً لهذا التقلب أنشأت إنجلترا 1932م وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933م ما يسمى مال موازنة الصرف (Equalization Fund) وعمدت إدارة البنك المركزي على أن يكون حساباً مستقلاً وسرياً (3)، وفكرة هذا الصندوق أن تكون للحكومة رصيد رسمي من الدولارات يتم التصرف فيه بالبيع والشراء لموازنة سعر الصرف. (4)

ويهدف صندوق موازنة الصرف إلى تنظيم سعر الصرف عن طريق التدخل لموازنته، وهو عبارة عن احتياطي مكون من عملات أجنبية وموضوع تحت يدي سلطة مركزية بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات غير المناسبة، ويمكن تشبيهه عمليات صندوق موازنة الصرف بدور البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة. (5)

(1) عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 154.

(2) السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 260.

(3) محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 98.

(4) السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 262.

(5) مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 266.

شروط نجاح سياسة صندوق موازنة الصرف:

أ/ ضرورة توفر رصيد كافي للحكومة من العملة الأجنبية كي تشتري وتبيع به العملة الأجنبية لموازنة سعر الصرف.

ب/ في حالة زيادة الطلب من ط إلى ط تقوم الحكومة ببيع الكمية (ج د) لمنع سعر الصرف من الزيادة عن الحد الأقصى.

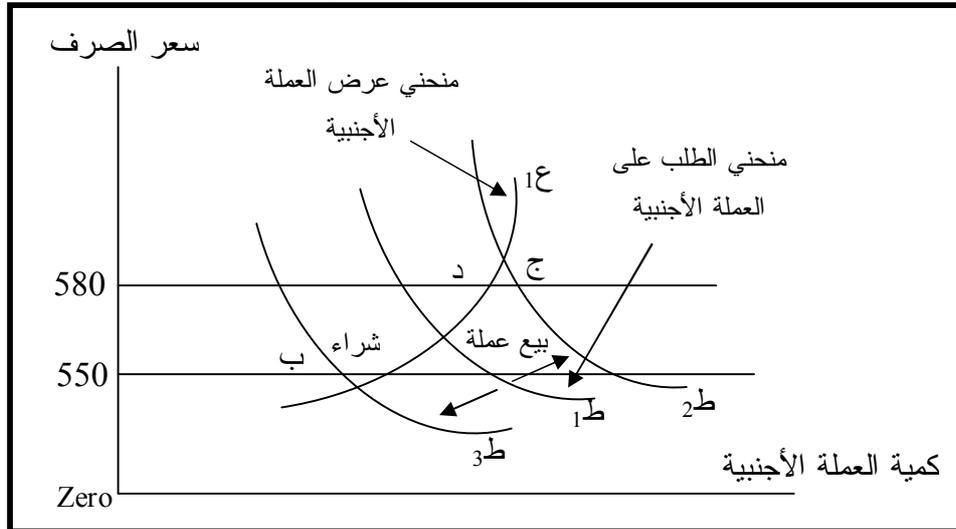
ج/ في حالة نقص الطلب من ط إلى ط تقوم الحكومة بشراء الكمية لمنع سعر الصرف من النقصان عن الحد الأدنى.

د/ إذا كان سعر الصرف داخل الحدود الرسمية لا تشتري ولا تبيع وهذا دليل على نجاح الحكومة، وهنا يظل احتياطي الدولار في حالة استقرار نسبي، إذ يتغير احتياطي الدولار زيادة أو نقصان في حدود معقولة.

إلا أن سياسة صندوق موازنة الصرف لم تتجح في الدول النامية لأنها ليست لديها المقدرة في توفير احتياطي لمقابلة التقلبات، لذلك يعتقد أن السياسة هذه نجاحها يستلزم قيام هيئة دولية مثل صندوق النقد الدولي ذات إمكانيات مالية كبيرة.

شكل (8/1)

سياسة موازنة سعر الصرف



المصدر: السيد محمد أحمد السريتي . محمد عزت محمد غزلان. التجارة الدولية

أما إذا أخطأت الحكومة في تقدير سعر الصرف الذي يجب المحافظة عليه وحددت سعر الصرف اعلي بكثير أو اقل بكثير مما يقرره ظروف الطلب والعرض فإنها سوف تواجه تقلبات شديدة في احتياطي العملة المحلية. (1)

(1) السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 262 - 264.

المبحث الرابع: محددات سعر الصرف:

المحددات الاقتصادية:

1/ ميزان المدفوعات:

يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي موجز بأسلوب علمي منظم، لما يجري من عمليات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي، خلال فترة زمنية محددة.⁽¹⁾ يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ولكن والحديث هنا عن الاختلال الاقتصادي ويمكن معرفته من خلال:

- 1 - التغير في أرصدة الذهب والنقد الأجنبي.
 - 2 - التغير في ميزان المدفوعات الأساسي الذي يتكون من ميزان الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل.
 - 3 - التغير في السيولة الخارجية والتي تساوي الاحتياطات الرسمية (الذهب والعملات الأجنبية) مضافاً إليها التغيرات الصافية في الالتزامات قصيرة الأجل.
- إذ أن وجود عجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة نتيجة لزيادة المعروض الذي يتسبب فيه انخفاض سعر العملة مقابل العملات الأخرى، أما إذا كان هناك فائض فإن هذا يعني زيادة الطلب على العملة، وبالتالي زيادة قيمتها ومن ثم ارتفاع سعر الصرف.⁽²⁾

2/ التغير في معدلات أسعار الفائدة المحلية والأجنبية:

هناك ارتباط قائم بين سعر العملة وسعر الفائدة، إذ يعتبر ارتفاع سعر الفائدة سبب لقوة العملة، وانخفاض سعر الفائدة سبباً لضعفها مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.⁽³⁾

3/ معدلات التضخم:

بافتراض ثبات العوامل الأخرى يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة. فمثلاً، حينما ترتفع قيمة عملة قطر ما بنسبة 10% في وقت يكون فيه المستوى العام للأسعار لدى الأقطار الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في القطر سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية،

(1) عبد المجيد قدي، 2004م، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية) ص 126.

(2) سليم رشيد عيود، أثر تقلبات سعر الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة 2005 - 2011م، جامعة كربلاء، كلية الاقتصاد، منشورة في مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد الثاني عشر.

2014 ص 138.

(3) رشاد العصار وعليان الشريف، 2006م، المالية الدولية، (الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر)، ص 53.

وبالتالي على العملات الأجنبية، وبهذا ستعمل الأسعار المحلية المرتفعة إلى تقليل استيرادات الأجنبي من سلعة ذلك القطر، وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة، مما يعني أن التضخم له أثر في تغيير سعر الصرف. (1)

وخلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوي الأسعار العالمية، يؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على النقد الأجنبي، وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وتقلباته. (2)

4/ كمية النقود:

أن الزيادة الحادة في عرض النقود تدفع قيمة العملة في العادة إلى الانخفاض وبالرغم من أن بعض الاقتصاديين يخالفون هذا الرأي، ومن المهم تحديد مفهوم عرض النقود هل هو المعنى الواسع أم الضيق؟ (3)

ومما تقدم يتضح أن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي جعل الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية، مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية، وأن السياسة النقدية المتبعة بأي من أدواتها التي تستهدف التأثير في عرض النقود وحجم الائتمان، تؤثر بشكل مباشر في سعر الصرف الأجنبي والشكل يوضح حالة دولتين هما الدولة (A) والدولة (B)، حدث لدى الأخيرة إفراط في الإصدار النقدي وأن الأسعار في الدولة (A) مستقرة، بينما الدولة (B) سوف يتزايد فيها الطلب على منتجات (A) وعملتها في المنحني D_1D_1 إلى D_2D_2 وتنخفض صادراتها إلى (A) مسببة انخفاض عرض العملة (A) من المنحني S_1S_2 إلى المنحني S_2S_2 بارتفاع سعر الصرف من R_1 إلى R_2 .

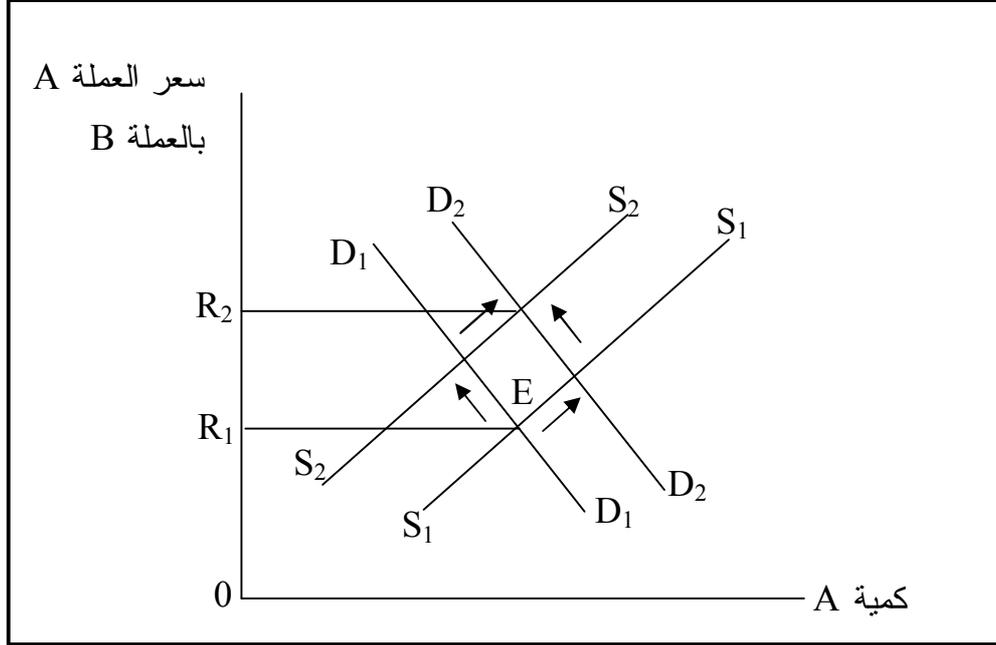
(1) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 158.

(2) عبد الحسين جليل عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 69.

(3) رشاد العصار وعليان الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 55.

شكل (9/1)

أثر الإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي



المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات. ويؤثر سعر الصرف في السياسة النقدية عن طريق قناة سعر الفائدة، إذ أن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الضيق في الاقتصاد المحلي. ويذهب النقديون لأكثر من ذلك حيث يعتبرون سعر الصرف بأنه سعر نسبي لعمليتين، فهو يتحدد بالطلب والعرض النسبي لكليهما، وفي كل افتراض تعادل القوة الشرائية فإن العرض المحلي للنقود يحدد مستوى الأسعار المحلية وبالتالي فإن سعر الصرف يحدده المعروض النقدي في الدولة المعنية بالنسبة للمعروض النقدي في الدول الأخرى. (1)

5/ تكاليف الإنتاج المحلية والأسعار المحلية:

أن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي يؤدي إلى إحداث أثر تحويلي في سلوك المستهلك المحلي، إذ يتجه إلى المنتجات الأجنبية والتي تصبح أرخص نسبياً بالمقارنة بالمنتجات المحلية، لذلك يزيد الطلب المحلي على الصرف الأجنبي.

6/ الدخول الحقيقية:

أن زيادة الدخل القومي الحقيقي تؤدي إلى زيادة الواردات، وزيادة الصادرات تعني زيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية ومن ثم زيادة أسعار الصرف ويتحقق الأثر العكسي عند انخفاض الدخل الحقيقي للدولة. أما بالنسبة للدخول الحقيقية خارج الدولة فإن

(1) عبد الحسين جليل عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 63- 64

زيادتها تؤدي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها إلى زيادة صادرات الدولة ومن ثم زيادة الطلب الخارجي على العملة الوطنية لهذه الدولة الأمر الذي يزيد من قيمة هذه العملة ويخفض سعر صرف العملات الأجنبية. (1)

7/ حركة رؤوس الأموال:

أن تشجيع الاستثمار والمضاربة في الاقتصاد الوطني سوف يدفع المضاربين الأجانب لإدخال استثماراتهم إلى الداخل فيزداد عرض القطع الأجنبي وترتفع قيمة العملة الأجنبية، وبالمقابل في حالة زيادة الطلب فتنخفض قيمة العملة الوطنية.

8/ محفزات وعوائق التجارة الخارجية:

أن زيادة حجم الصادرات سوف يزيد من عائدات القطع الأجنبي في الوطني وسوف يزداد الطلب على العملة الوطنية فيرتفع سعرها، وبالمقابل فإن زيادة الواردات وانخفاض الصادرات سوف يرفع الطلب على القطع الأجنبي فتنخفض قيمة العملة الوطنية. (2)

ومن المعروف أن التعريفات الجمركية وعوائق التجارة الأخرى تقيد من حركة السلع بين الدول، ومن ثم تقيد من مقدرة المقيمين في الدولة على شراء السلع المنتجة من دول أخرى، وبالتالي من طلبهم على العملات الأجنبية، والقيود على الواردات تنقص من عرض العملات الأجنبية.

9/ المضاربة:

تلعب المضاربة دور هام في تقلبات أو تذبذبات أسعار الصرف في الفترة القصيرة بشكل خاص، فالتغير في سعر الصرف الأجنبي يتوقف على أثر سلوك المضاربين على كل من شروط الطلب والعرض في سوق الصرف الأجنبي. (3)

10/ التدخلات الحكومية:

تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرفها حينما لا يكون ملائم مع سياسته المالية والاقتصادية، فمثلاً في نهاية 1994م تدخلت الحكومة المكسيكية لوضع حد لتدهور Peso المكسيكية، وفي هذه الحالة استفادت المكسيك من عقود تبديل العملات (Swap) مع الولايات المتحدة وكندا بأخذ (Swap) لمدة لا تتجاوز ثمانية أشهر، ونجم عن ذلك زيادة احتياطي المكسيك من العملات الصافية، الأمر الذي حد من التدهور في سعر صرف البيزو، وتأثر الدولار الأمريكي والكندي سلباً في أسعار صرفها. (4)

(1) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 41-42.

(2) علي الكنعان، 2012م، النقود والصرافة والسياسة النقدية (الطبعة الأولى، بيروت، دار المنهل اللبناني)، ص 494.

(3) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 43-48.

(4) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 159.

11/ مستويات الأسعار: يؤدي ارتفاع الأسعار في السوق المحلي إلى إحداث أثر تحويلي في سلوك المستهلك المحلي، إذ يتجه إلى المنتجات الأجنبية لذلك يزيد الكلب المحلي على الصرف الأجنبي. وعليه تصبح الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية أعلى نسبياً، فيقل الطلب على الصادرات والواردات تصبح أرخص نسبياً. أي أن ارتفاع أسعار السلع الوطنية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف وكلما كان معدل ارتفاع الأسعار المحلية أكبر من معدل ارتفاع الأسعار الأجنبية، كلما أدى إلى ارتفاع سعر الصرف وتدهور القيمة الخارجية للعملة. (1)

12/ مجلس العملة Currency board:

يتم دعم العملة الوطنية كلياً عن طريق الاحتياطات من العملة الأجنبية مما يؤدي إلى ثابت سعر الصرف، وتمكين السلطة النقدية من استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية عند الطلب. (2)

13/ الدولار:

قامت بعض الدول بتطبيق منهج أكثر دراية لترتيبات سعر الصرف، وذلك من خلال استخدام عملة دولة أخرى كأداة قانونية للوفاء ونحو (2115) دولة من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي يستخدمون عملة دولة أخرى، وقد اصطلح على تسمية هذه الظاهرة بالدولرة، وأن مفهومها أوسع من مفهوم استخدام الدولار، وإنما هو استخدام عملة دولة أخرى للوفاء بالمعاملات. (3)

14/ درجة الانفتاح على العالم تجارياً:

يمكن قياس درجة الانفتاح في مدى انفتاح الدولة المعنية مع الخارج، ويمكن التعبير عن ذلك بقسمة إجمالي الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي $\frac{X + M}{GDP}$ كلما كان المعامل كبير زادت درجة الانفتاح، فالدول النامية درجة انفتاحها ضعيف وتؤثر درجة الانفتاح التجاري بدرجة كبيرة على أسعار الصرف.

15/ مستوى النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الزيادة المستمرة للناتج المحلي الإجمالي، وتقاس نسبة الناتج المحلي إلى عدد السكان، وكلما ارتفع معدل الدخل يكون ذلك مؤشراً للنمو الإيجابي للاقتصاد.

(1) السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره. - 258. - 259

(2) حيدر عباس وآخرون، 2005م، محددات سعر الصرف في السودان 1982 - 2004م، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان، إصدار رقم 7. ص 13 .

(3) جوزيف دانيالز وديفيد فانموز، 2010م، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني وونيس فرج، (الطبعة الأولى، الرياض: دار المريخ)، ص 130.

16/ الاحتياطي من النقد الأجنبي:

تحتفظ الدول باحتياطيات النقد الأجنبي لمقابلة الواردات والمدفوعات الخارجية، حيث أن توفر احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي يمكن أن يحافظ على سعر الصرف ويساعد على حمايته من التدهور. (1)

17/ الناتج المحلي الإجمالي:

لمعرفة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة النفقات الاستهلاكية التي من ضمنها المستوردات، لذلك يمكن القول أن زيادة النشاط الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستيراد، الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لتمويل عمليات الاستيراد، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية والعكس صحيح. (2)

المحددات غير الاقتصادية

1/ الاضطرابات والحروب: من العوامل المؤثرة في سعر الصرف في المدى القصيرة، وأحياناً على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على أوضاع التجارة والزراعة والصناعة والمال، والتي تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف، حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة، فضلاً عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير مباشرة التي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني. (3)

ويدخل في العوامل السياسية قرارات تجميد الأرصدة بالخارج، وهي من العوامل المؤثرة في سعر الصرف، أو قيام أحداث وهزات سياسية في دولة ذات عملة قوية أو لها علاقة بإمداد المواد الأولية سيعقبها هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما ينعكس سلباً على سعر الصرف. (4)

2/ خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية على ضوء مهاراتهم وخبراتهم ومعرفتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار، ويقومون على ضوء قوة هذا الاتجاه باتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأسعار وتحديد فيما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه. وبالتالي فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين ومهاراتهم.

(1) أمير عوض يوسف المقبول، مرجع سبق ذكره، ص 37 - 38 .

(2) محمد إبراهيم محمد صافي، مرجع سبق ذكره، ص 114 .

(3) عبد الحسين جليل عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 81 - 82 .

(4) الصادق عثمان حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 40 .

وتتأثر أيضاً الأسعار بقوة المتعاملين التفاوضية والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم المختلفة.

3/ الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف، سواء كانت صحيحة أم غير صحيحة، فأحياناً تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما، ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصيرة ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها. وبسبب اعتماد أسعار الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها منم الأخبار كالتوقعات حول أسعار الفائدة، أو عرض النقود فإن المتعاملون يتأثرون بكل الأخبار ذات العلاقة بها أو بالبيئة الاقتصادية عموماً. (1)

4/ الأبعاد السيكولوجية في السوق: تلعب الاعتبارات النفسية للمتعاملين في سوق الصرف الأجنبي دور مؤثر في قيمة العملات الأجنبية، فاستمرار انخفاض قيمة العملة لفترة طويلة قد يولد قناعة لدى المتعاملين بأن قيمة هذه العملة ستتجه للهبوط مستقبلاً. (2)

المحددات الأساسية والفنية

أولاً: المحددات الأساسية:

1/ الاستيراد والتصدير: عندما يتم تصدير سلع لخارج البلد، فإن قيم هذه الصادرات تدفع في العادة للمورد بعملة أجنبية عند طريق حوالة خارجية أو شيكات أو اعتماد مستندي، وإذا استلم المصدر العملة الأجنبية فإن الطلب على العملة الوطنية سيزيد وزيادة الطلب تؤدي إلى تحسين سعر العملة الوطنية، وبالتالي فإن الاستيراد سيؤدي إلى انخفاض سعرها. (3)

2/ نفقات السياحة: إذا زاد أعداد السائحين إلى دولة، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة عرض العملة الأجنبية، وبالتالي انخفاض سعر الصرف الأجنبي. (4)

3/ أرباح الاستثمارات: عندما تتحقق أرباح في الخارج لأفراد يقيمون في بلد ما ويرغب هؤلاء الأفراد بإدخال هذه الأرباح إلى بلادهم فإن عليهم عرض العملة الأجنبية لشراء العملة الوطنية وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتهم الوطنية ورفع سعرها في الأسواق العالمية. (5)

4/ حوالات دون مقابل والمساعدات الخارجية: حوالات عن طريق الإرث أو الذين يعملون في الخارج والمساعدات الخاصة الدولية، هذه المساعدات أو الحوالات ترد بالعملة الأجنبية،

(1) عبد الحسين خليل عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 81 - 83.

(2) محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 47 - 48.

(3) رشاد العصار وعليان الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 48 - 49.

(4) جلال جويده القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 259.

(5) رشاد العصار وعليان الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 48 - 51.

وحيث تحول إلى العملة الوطنية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية ورفع سعرها، ويحدث العكس في حالة خروج المساعدات إلى دولة أخرى وأيضاً التحويلات الرأسمالية فإن انتقالها من بلد إلى بلد يزيد الطلب على العملة التي تتجه إليها العملات ويرفع سعرها في الأسواق.

5/ القروض الدولية: في حالة منح القرض فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد الذي تحول إليه قيمة القرض وزيادة عرض عملة البلد الذي سيمنح القرض وهذا يؤدي إلى رفع سعر العملة الوطنية للبلد المقرض وانخفاض سعر العملة الوطنية للبلد المقترض. (1)

6/ الاستثمار الأجنبي: إذا فرض وزاد إقبال المستثمرين الأجانب على الاستثمار في دولة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عرض العملة الأجنبية في تلك الدولة وبالتالي سوف ينخفض سعر الصرف الأجنبي، وإذا زاد الإقبال خارج الدولة فإن ذلك سيرفع الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يرتفع سعر الصرف الأجنبي.

7/ تهريب الأموال: إذا زادت عملية التهريب من دولة إلى الخارج فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية، مما سيرفع سعر الصرف الأجنبي، وإذا زادت عملية تهريب الأموال من الخارج فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع عرض العملة الأجنبية وبالتالي سينخفض سعر الصرف الأجنبي. (2)

8/ السياسات الاقتصادية:

أ/ السياسات النقدية:

1/ عرض النقود Money supply: أن الزيادة الحادة في عرض النقود تدفع قيمة العملة في العادة للانخفاض بالرغم من أن بعض الاقتصاديون قد يخالفون ذلك الرأي، إلا أن العديد من المتعاملين في سوق العملات الأجنبية يعتبرون زيادة عرض النقود عملية مشابهة في آثارها لعملية التضخم.

2/ سعر الفائدة Interest rate: هناك ارتباط قائم بين سعر العملة وفائدتها، ففي حين يعتبر ارتفاع سعر الفائدة سبباً لقوة العملة يعتبر انخفاض سعر الفائدة سبباً لضعفها، وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل الأخرى المرتبطة بها.

3/ التضخم والكساد التضخمي Inflation deflation stagflation: أن ارتفاع مستوي الأسعار في دولة ما أكثر مما هو الحالة في دولة أخرى يتطلب إجراءات مالية ونقدية لهذه الدولة، وفي غياب ذلك فإن هذا يتطلب تخفيض عملة هذه الدولة والعكس يحدث لو أن الدولة

(1) رشاد العصار، عليان الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 48 - 51.

(2) جلال جويده القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 258.

تتمتع بمستوى أسعار اقل من الدولة الأخرى وذلك يتطلب إعادة تقييم لعملتها، كذلك الحال بالنسبة للدولة في فترة الكساد والكساد التضخمي فمن المغري لها أن تجعل أسعارها أكثر منافسة وأن هذا لا يتأتى إلا عن طريق تخفيض عملتها، أي لا بد وأن تعدل عملتها بتخفيض حاد لكي تصبح صادراتها رخيصة جداً ومنافسة في الأسواق. (1)

ب/ السياسة المالية:

1/ النفقات العامة: إذا زادت النفقات العامة عن الإيرادات العامة لا بد أن يعالج الأمر بطريقتين أولهما الإصدار النقدي الجديد والذي سيعمل على زيادة المعروض النقدي، وبالتالي انخفاض في قيمة العملة الوطنية. والطريقة الثانية الاقتراض من الجمهور الذي يؤدي إلى انخفاض كمية النقود المعروضة وارتفاع سعر الفائدة وبالتالي ارتفاع قيمة العملة.

2/ الإيرادات العامة (الضرائب): تؤثر السياسة الضريبية على أسعار الصرف من خلال نسبة الإعفاءات المقدمة إلى الاستثمارات الرأسمالية مما يزيد الطلب على العملة المحلية ويعمل على ارتفاع سعر صرفها.

9/ تغيير الأذواق: يتم التفرقة بين أذواق المواطنين وأذواق الأجانب:

1/ أثر تفضيل المواطنين للسلع الأجنبية على حساب السلع الوطنية على سعر الصرف التوازني، يترتب على ذلك زيادة الطلب المحلي على الواردات وزيادة كمية وقيمة الواردات.

2/ أثر تفضيل المواطنين للسلع الوطنية على حساب السلع الأجنبية على سعر الصرف، يترتب على ذلك انخفاض الطلب المحلي على الواردات وانخفاض كمية وقيمة الواردات. (2)

ثانياً: العوامل الفنية Technical factors:

من العوامل الفنية المؤثرة في سعر العملة في سوق العملات الأجنبية ما يلي:

1/ الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة: أن حجم الكميات المتعامل بها من العملة وسرعة دوران هذه العملة يلعبان دور كبير في التأثير على سعر العملة، كما أن سياسة الجهات المتعاملة فيما يتعلق بحاجتها إلى السيولة بشكل عام (Liquidity) أو بحاجتها إلى السيولة المؤثرة لأغراض الميزانيات والأوضاع المحاسبية (Window - dressing) كلها أمور تؤثر على سعر العملة في السوق، وذلك من خلال التأثير على عمليات العرض والطلب لهذه العملة.

2/ مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات: من المعروف أنه كلما كانت الحاجة للعملة اكبر كلما كان من الصعب الحصول على أسعار أفضل لو تساوى مجموع

(1) رشاد العصار وعليان الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 53 - 56.

(2) السيد محمد أحمد السريتي، 2011م، التجارة الخارجية، ط1، (الإسكندرية: مؤسسة رؤية)، ص 254 - 256.

أوامر الشراء مع مجموع أوامر البيع، فإن سعر العملة يميل لصالح الجهة التي تستطيع أن تجد ظروف أفضل لإتمام عملياتها. كما أن التنوع في عدد العمليات المطلوبة واكتشاف أساليب جديدة لتنفيذها أو الاستمرار في الأساليب الموجودة كلها أمور تؤثر على أسعار العملات.

3/ ظروف السوق: أن الطريقة التي يتجاوب معها السوق مع الأخبار والتقارير والمعلومات التي يستلمها تؤثر على أسعار العملات فيه، فنجد تجاوب السوق لوضع معين في بعض الأحيان حساساً وقوياً، في حين يكون تجاوبه لنفس الوضع في وقت آخر تختلف تماماً.

4/ التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى عبر سوق العملات: تؤثر التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى على أسعار العملات في سوق العملات الأجنبية، من خلال تأثيرها على العرض والطلب لهذه العملات فارتفاع أسعار الأسهم في سوق الأسهم (Stock exchange) أو ارتفاع أسعار أو مردود أدوات الاستثمار في السوق النقدي (Money market) سيؤدي إلى مزيد من الطلب على عملات هذه الأسواق للاستثمار في أدواتها، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه العملات. (1)

(1) رشاد العصار وعليان الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 46 - 48.

الفصل الثاني

المتغيرات الاقتصادية الكلية للدراسة

المبحث الأول: التضخم

المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات

المبحث الرابع: أثر سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية

الفصل الثاني

المتغيرات الاقتصادية الكلية للدراسة

المبحث الأول: التضخم Inflation

مفهوم التضخم:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. ويوضح هذا التعريف أن مشكلة التضخم تظهر إذا عانت الدولة من:
أ/ ارتفاع مستمر في الأسعار فالارتفاع المؤقت بسبب أي ظروف طارئة لا يمكن اعتباره نوع من التضخم

ب/ ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي أن المتوسط العام للأسعار داخل الدولة يتعرض للارتفاع، فحدوث ارتفاع في بعض السلع وانخفاض في أسعار سلع أخرى لا يعتبر تضخم. (1)
ويمكن تعريف التضخم انطلاقاً من أسبابه بأنه الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كما أن الاقتصادي الفرنسي قال أن اقتصاد الدولة يشكو من حالة تضخم عندما يزداد النقد الجاهز من غير أن تزداد البضائع، أما الاقتصادي "النسر" عرفه بأنه زيادة الطلب عن العرض، وعرفه "كينز" على أنه زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج بطريقة انطلاقاً من خصائصه.

عرفه الاقتصادي الغربي "روبينس" أن التضخم أنه ارتفاع غير منتظم للأسعار، بينما عرفه الاقتصادي "الفريد مارشال" أي أنه ارتفاع الأسعار، كما أن الاقتصادي "كلوزو" عرف التضخم بأنه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك، ويمكن تعريف حالة التضخم بأنه كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع.
أما الاقتصادي "روسو" جمع بين المجموعتين معبراً عنه بأنه حالة عدم التوازن الموصوف بزيادة الأسعار والنفقات الناتجة عن زيادة الطلبات المعبر عنها بالنقد على عرض كميات البضائع والخدمات.

ويعرفه "كورتير Grouter" التضخم بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع واستناداً إلى "بيجو" تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادة في كمية الإنتاج المحققة بواسطة استخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخول. (2)

(1) إيمان عطية ناصف، 2007م، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الطبعة دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية)، ص ص 247 - 248.
(2) مصطفى يوسف كافي، 2014م، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات. الطبعة الأولى. (عمان. مكتبة الجمع العربي للنشر) ص ص

يمكن أن يعرف التضخم على أنه حركة صعودية بالأسعار نتصف بالاستمرار الذاتي الذي نتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. (1)

ويمكن حساب معدل التضخم باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{100} \times 100^{(2)}$$

المستوى العام للأسعار في السنة السابقة

فتعريف التضخم ليس بهذه البساطة، بل تكتفه عدة مشاكل ينبغي على دارس الاقتصاد الإلمام بها ومن أهم تلك المشاكل ما يلي:

1/ المشكلة الأولى تتمثل في كيفية قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، وما هي أفضل الأرقام القياسية التي يمكن استخدامها في قياس المستوى العام للأسعار فهناك عدة أرقام قياسية.

2/ المشكلة الثانية هل يكون وضع أفراد المجتمع أفضل أم أسوأ حالاً عن ذي قبل أو أنهم يتأثرون إذا ارتفعت الأسعار مثلاً بنسبة 0.2% في أحد الشهور.

3/ المشكلة الثالثة: ما هو مدى ارتفاع الأسعار الذي يمكن أن نطلق عليه تضخم؟ فهل ارتفاع قدرة 2% أو 5% أو 10% هو الذي يعني حدوث حالة تضخم؟ ومن الذي يقرر ذلك.

4/ المشكلة الرابعة تتعلق بطول الفترة التي تتغير فيها الأسعار.

5/ اختلاف نوعية السلع عبر الزمن يجعل الأرقام القياسية للأسعار مضللة. (3)

أنواع التضخم:

توجد تقسيمات عديدة للتضخم:

1/ من حيث أسباب حدوثه:

أ/ أما أن ينشأ بسبب الإفراط النقدي في إصدار النقود.

ب/ أما أن ينشأ بسبب وجد نقص في العرض الكلي للسلع والخدمات.

2/ من حيث مظهره الخارجي:

أ/ صريح حيث يوجد ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار.

ب/ مكبوت عندما تتدخل الحكومة بتثبيت الأسعار في مستوى أقل من المستوى التوازني.

(1) تامر علوان المصلح، 2015م، علم الاقتصاد الجزئي والكلي، (عمان: دار الأيام للنشر)، ص 238.

(2) محمود حسين الوادي وآخرون، 2010م، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية (عمان: دار المسيرة) ص 182.

(3) محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 199 - 203.

3/ من حيث سرعة ارتفاع الأسعار وعلاقتها بالزمن:

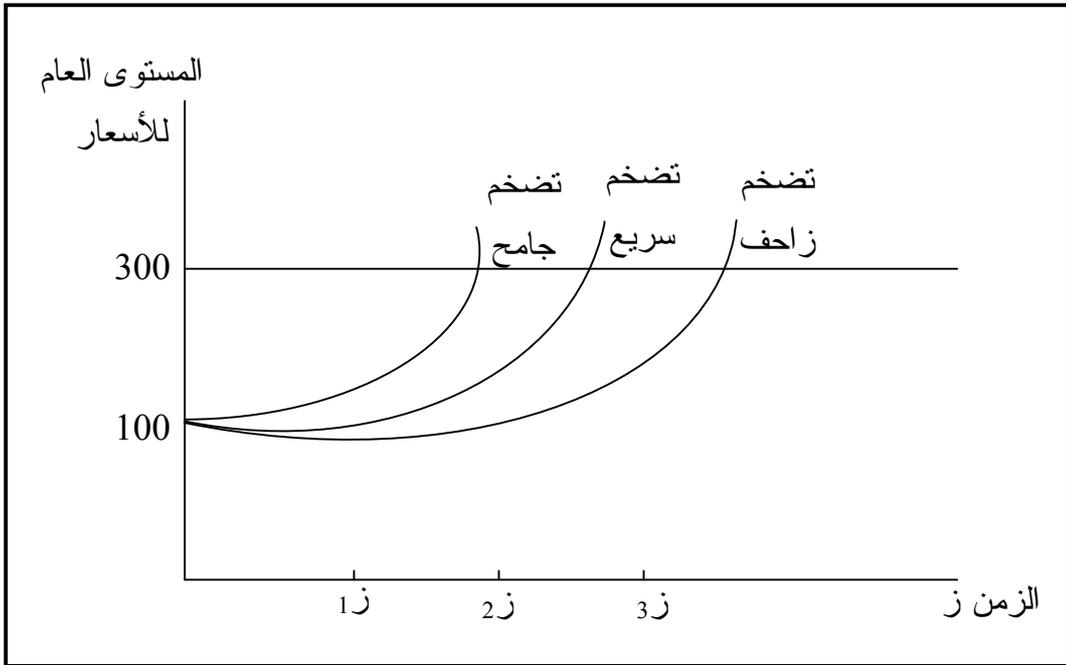
أ/ تضخم معتدل حيث يرتفع المستوى العام للأسعار ارتفاعاً محدوداً بطريقة تدريجية إلى حد ما، ويترتب عليه انخفاضاً في قيمة العملة الوطنية وإذا استمر ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بطيئة على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً أطلق عليه تضخم زاحف.

ب/ تضخم سريع حيث يرتفع المستوى العام للأسعار بدرجة وسرعة كبيرتين، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور العملة الوطنية.

ج/ تضخم جامح حيث ترتفع الأسعار بمعدلات سريعة جداً وكبيرة للغاية خلال فترة زمنية قصيرة، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار قيمة العملة الوطنية تماماً.

شكل (1/2)

علاقة التضخم بالزمن



المصدر: محمد أحمد السريتي، أسامة أحمد محمد الفيل، الاقتصاد الكلي.

يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع المستوى العام للأسعار من 100 إلى 300 خلال فترة زمنية قصيرة هي في التضخم، فيما ازدادت هذه الفترة في كل من التضخم السريع والزاحف أي ز₂، ز₃ على الترتيب لنفس مستوى الارتفاع في الأسعار. (1)

(1) السيد محمد أحمد السريتي، أسامة أحمد محمد الفيل، 2010م، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى (الإسكندرية: مؤسسة رؤية)، ص ص

4/ من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

أ/ التضخم المستورد، ترتفع الأسعار نتيجة لانسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات يحدث في الدول المصدرة للنفط.

ب/ التضخم المصدر، ترتفع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات والناجح عما يعرف بفائدة الدفع بالدولار. (1)

قياس التضخم:

عند قياس معدل التضخم في المجتمع يتم الاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار سواء كانت لأسعار المستهلكين أو لأسعار الجملة أو مكش الناتج المحلي وهناك عدة طرق لقياس التضخم:

1/ معدل التضخم البسيط:

الذي يقيس معدل التغير السنوي في الأسعار بين عامين متتالين ويحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$م ب = م ن - \frac{م ن}{100} (1 - م ن)$$

حيث:

م ب تشير إلى معدل التضخم البسيط
م ن تشير إلى الرقم القياسي للأسعار في السنة ن
م ن - 1 تشير إلى الرقم القياسي للأسعار في السنة السابقة لها (ن - 1)
ولكن حساب معدل التضخم بهذه الطريقة قد يكون مضللاً إذا كانت هناك تقلبات حادة في الأسعار.

2/ معدل التضخم المركب:

يحسب من خلال المعادلة التالية:

$$م ك = \sqrt[n]{\frac{م ن}{م 0}}$$

حيث: م ك هي معدل التضخم السنوي خلال فترة القياس
م ن هي الرقم القياسي للأسعار في السنة الأخيرة من الفترة (السنة ن)
م 0 هي الرقم القياسي للأسعار في السنة الأولى من الفترة (سنة الأساس
ن عدد سنوات الفترة)

(1) محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 187.

غير أن هذا المعدل لا يوضح التغير في مستويات الأسعار من عام إلى آخر خلال فترة القياس.

3/ مخفض الناتج المحلي الإجمالي:

يعبر عن النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي النقدي ونظيره الحقيقي (المحسوبة على أساس الأسعار الثابتة الخاصة بسنة الأساس) حيث أن:

$$\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي النقدي} \times 100}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}$$

ويحسب معدل التضخم = مخفض الناتج المحلي الإجمالي - 100 حيث يشير الرقم 100 إلى سنة الأساس. ويتميز هذا المقياس بأنه أكثر شمولاً لأنه يقيم كافة السلع والخدمات المنتجة في المجتمع. (1)

الطرق الحديثة لقياس معدل التضخم:

1/ معامل الاستقرار النقدي (معدل الضغط التضخمي) يستند هذا المعامل إلى نظرية كمية النقود النيوكلاسيكية في تفسير التضخم ووفقاً لهذا المعيار فإن معدل التضخم يتمثل في الفرق بين معدل النمو في كمية النقود ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للمعادلة الآتية: معدل الضغط التضخمي = معدل النمو في الإصدار النقدي - معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي إلا أنه يعد مقياس جزئي وليس شامل.

2/ معيار فائض الطلب (الفجوة التضخمية):

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في تفسير التضخم ويقاس بالفرق بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والناتج المحلي الحقيقي أي بالأسعار الثابتة وتقاس الفجوة التضخمية كالتالي:

فائض الطلب الكلي = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

3/ معيار نسبة الفجوة التضخمية:

هو عبارة عن الفجوة التضخمية أي قيمة فائض الطلب الكلي مقسوماً على قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونفس هذه النسبة حجم الضغط الحقيقي الناتج عن الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع. مما ينعكس في صورة ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار.

(1) محمد فوزي أبو السعود وآخرون، 2014م، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية)، ص 231 - 233.

$$\text{نسبة الفجوة التضخمية} = \frac{\text{الفجوة التضخمية}}{100 \times \text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}$$

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

وإذا كانت هذه النسبة موجبة فهذا يعني ارتفاع في معدل التضخم⁽¹⁾

أسباب التضخم:

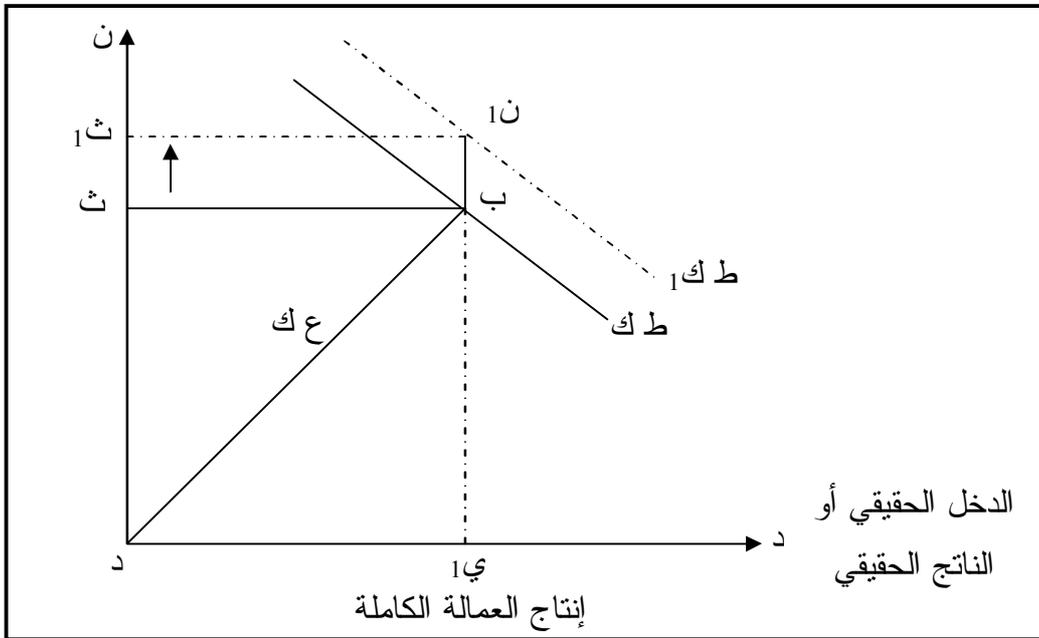
توجد أسباب عديدة تفسر موضوع التضخم وفيما يلي سنتناول الأسباب بالتفاصيل:

1/ زيادة العرض النقدي: يرى الاقتصادي الشهير أن التضخم ظاهرة نقدية، ويرى أن التغيرات في العرض النقدي هي المصدر الرئيسي للتغيرات في الأسعار ومن ثم حدوث التضخم، ويقرر أن في كل حالة يمر فيها بلد ما بمعدل تضخم غاية في الارتفاع ولفترة ممتدة من الزمن فإن معدلات النمو الاقتصادي تكون في غاية الارتفاع، هناك أمثلة من تجارب بعض الدول تؤيد الافتراض السابق مثل أمريكا اللاتينية والبرازيل والأرجنتين.

2/ زيادة الطلب الكلي: ويطلق على هذا النوع تضخم جذب الطلب Demand bull inflation فإذا أحدثت زيادة في الإنفاق الحكومي مثلاً فسوف يترتب عليها انتقال منحنى الطلب الكلي بالكامل إلى جهة اليمين ومع ثبات منحنى العرض الكلي ترتفع الأسعار ويحدث التضخم ويمكن توضيح مفهوم تضخم جذب الطلب بيانياً بالشكل التالي:

شكل (2/2)

تضخم جذب الطلب



المصدر: محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي .

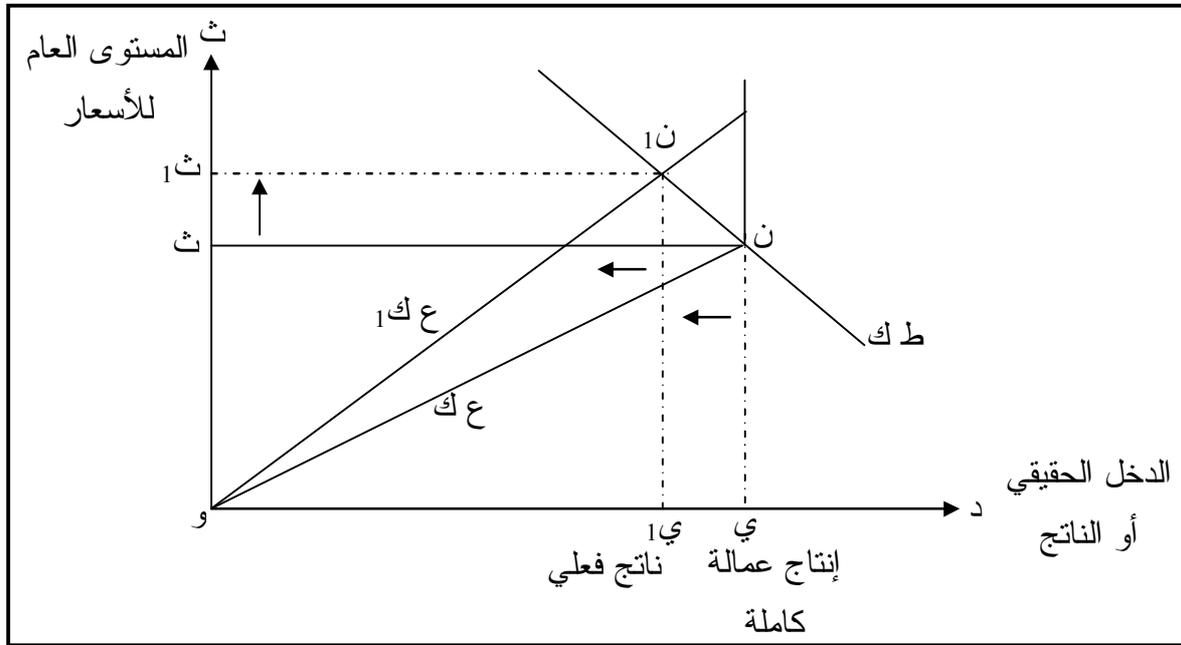
(1) السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، 2008م، النظرية الاقتصادية الكلية، (الإسكندرية: السدار الجامعي)، ص ص

في الشكل يتحقق التوازن المبدئي للاقتصاد القومي عند النقطة (ن) وهي نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي (ط ك) ومنحنى العرض الكلي (ع ك) وعند ذلك الوضع التوازني تحدد لنا كل من المستوى التوازني للأسعار (ث) ومستوى الناتج التوازني (ن) المقابل لمستوى إنتاج العمالة الكاملة.

زيادة الطلب الكلي تعني أن هناك زيادة مستمرة في هذا الطلب كما يحدث في أوقات الحروب أو يحدث في بداية مراحل النمو الاقتصادي حيث يرتفع الاستهلاك القومي.⁽¹⁾
3/ نقص العرض الكلي: يطلق على هذا النوع تضخم دفع التكاليف، ويمكن توضيح مفهوم تضخم دفع التكاليف كما في الشكل التالي:

شكل (3/2)

تضخم دفع التكاليف



المصدر: محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي
 في الشكل السابق نفرض أن التوازن المبدئي للاقتصاد القومي قد وتحقق عند النقطة التوازنية (ن) حيث تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي وتحدد لنا مستوى الأسعار التوازني (ث) ومستوى الناتج التوازني (د) الذي يمثل إنتاج العمالة الكاملة. فإذا افترضنا حدث ارتفاع في تكاليف الإنتاج أدى إلى نقص العرض الكلي ومن ثم انتقاله إلى جهة اليسار تقاطعه مع منحنى الطلب الكلي عند النقطة التوازنية (ن1) والتي تحدد لنا مستوى توازني مرتفع للأسعار (ث1).

(1) كمال سلطان محمد سلطان، 2015م، الاقتصاد الكلي (الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية) ص 83.

وبالنظر إلى تضخم دفع التكاليف يمكن أن نصفه إلى ثلاثة أنواع:

- 1 - دفع الأجور.
- 2 - دفع الأرباح.
- 3 - دفع المنتجات. (1)

نظريات التضخم:

نظرية التضخم بسبب زيادة الطلب (نظرية جذب الطلب):

يري أصحاب هذه النظرية أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعزى إلى زيادة الطلب بنسبة تفوق زيادة العرض، وهذا يعني زيادة الطلب على السلع والخدمات وما يترتب عليها من زيادة الإنفاق سواء كان إنفاق استهلاكي أو استثماري أو إنفاق حكومي ويشكل سوق تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وفي هذا المجال فإن معظم نظريات التضخم تعزو التضخم إلى فائض الطلب، حيث أن وجود فائض في الطلب قد يكون السبب المباشر لمتغيرات أسعار السلع الأخرى. يحدث هذا النوع أما نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي ما يترتب عليها من المعروف السلعي، الذي يعتبر ثابتاً كون الحالة تمثل استخدام كامل، أو بسبب قيام البنوك التجارية وبموافقة البنك المركزي يمنح بعض التسهيلات الائتمانية أو قيام السلطات النقدية اعتماد سياسات نقدية تساعد على المعروض النقدي. (2)

النظرية النقدية:

تركز هذه النظرية على الفكر الكلاسيكي في تفسير التضخم الذي يقوم على عدة افتراضات: التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، عدم وجود طلب ذاتي على النقود إذ تطلب فقط للمعاملات وثبات سرعة دوران النقود فالزيادة في كمية النقود سوف تتجه بالكامل لأغراض التداول، حيث يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات المختلفة وعن افتراض كامل فإن الزيادة في الطلب الكلي لن تقابلها زيادة في مستوى الناتج في الطلب الكلي تتعكس بكاملها في صورة ارتفاع أسعار.

نظرية دفع النفقة:

تفسر هذه النظرية حدوث التضخم بانخفاض العرض الكلي نتيجة لارتفاع الأجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية ويترتب على ارتفاع الأجور ارتفاع في نفقة الإنتاج، ومن ثم يحدث انخفاض العرض الكلي. (3)

(1) محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 203 - 207.

(2) محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 182.

(3) إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 252 - 256.

تتعرض لهذا النوع من التضخم الدول النامية نتيجة لسعيها في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن السبب وراء ظهور ظاهرة التضخم يعود إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار حركة الاقتصاد القومي، وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في الطلب والعرض الكلي.⁽¹⁾

آثار ونتائج التضخم:

- 1 - يمثل ضريبة على كل حائزي النقود حيث أن التضخم يعني انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، أي تدني مقادير السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بنفس الكمية من النقود ويطلق عليه بعض الاقتصاديين ضريبة التضخم Inflation tax.
- 2 - يضعف ويقلل معدلات النمو الاقتصادي أو يقلل هذا النمو لأنه يؤدي إلى انخفاض أو سلبية أسعار الفائدة الحقيقية أو خفض المدخرات وتدنية الاستثمارات.
- 3 - سوء منطقة أو توزيع الموارد أي أنه يفقد الأسعار النسبية معناها ومغزاها ويؤدي إنتاج سلع وخدمات في أولويات إنتاج السلع والخدمات ويؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات غير ضرورية وبالتالي تفقد الأسواق قدرتها على التوجه الأمثل للموارد.
- 4 - خفض أسعار الفائدة الحقيقية.
- 5 - كسب للمدينين وخسارة للدائنين.
- 6 - تخفيف عبء المستأجرين وزيادته على الملاك.
- 7 - استفادة أصحاب الأعمال.
- 8 - ارتفاع تكاليف تغيير قوائم الأسعار ويطلق عليها Menu cost.
- 9 - ارتفاع تكاليف الاحتفاظ بقدر أقل من السيولة النقدية ويطلق عليها Shoe leather.⁽²⁾

تأثير التضخم على الدخل:

تأثير التضخم على المديونية يستفيد المدين من التضخم وفيما يتضرر الدائن لأن المدين يقترض ويعيد المبلغ في فترة لاحقة بقيمة حقيقية أقل.

تأثيره على ميزان المدفوعات:

التضخم له أثر سلبي على ميزان المدفوعات حيث أن الدول التي تعاني من ارتفاع الأسعار نجد أن منتجاتها في وضع تنافسي ضعيف مع منتجات الدول الأخرى الأقل سعراً، وبالتالي تقل صادراتها وتزداد وارداتها، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري من ميزان المدفوعات.

(1) محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 186.

(2) كمال سلطان محمد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 352 - 361.

تأثيره على النمو الاقتصادي:

اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو، يرى فريق أن التضخم يخلف حالة من عدم التيقن الأمر الذي يؤدي إلى حالة من الاستقرار، كما يؤثر على الحافز على الادخار وإنتاجية العمال، ويرى آخرون أن التضخم يكون دافع لعملية النمو الاقتصادي وتظل قيمة أي من الرأيين محكوم بنوع التضخم. (1)

الأثر على إعادة توزيع الدخل القومي :

يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل القومي من خلال تأثيره على الدخل الحقيقية لأفراد المجتمع حيث :

$$\frac{\text{الدخل الحقيقي}}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \text{الدخل النقدي}$$

نفرق هنا بين أربعة فئات للمجتمع:

- فئة أصحاب الدخل الثابتة، تنخفض دخولهم الحقيقية بنفس نسبة ارتفاع الأسعار.
- فئة أصحاب الدخل شبه الثابتة، تزداد دخولهم بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الأسعار.
- فئة أصحاب الدخل الحقيقية الثابتة، تزداد دخولهم النقدية بنفس نسبة ارتفاع الأسعار.
- فئة أصحاب الدخل النقدية المتغيرة، تزداد دخولهم النقدية بنسبة تفوق ارتفاع مستوى الأسعار.

الأثر على الادخار المحلي:

سيترتب على زيادة معدلات التضخم في المجتمع أثر سلبي على تكوين المدخرات المحلية، الأمر الذي يؤثر سلباً على خطط وبرامج التنمية، ويؤدي إلى ضعف ثقة الأفراد في وحدة النقد المحلي، مما يفقد النقود وظيفتها ويحل محلها التفصيل السلعي، ومن جهة أخرى يؤدي إلى تحول جزء من هذه المدخرات إلى إنفاق استهلاكي.

الأثر على الاستثمار:

يترتب على زيادة معدلات التضخم بالمجتمع آثار سلبية على حجم ونوعية الاستثمار بهذا المجتمع، حيث يؤدي إلى توجيه أكبر قدر من الاستثمارات إلى أنشطة تتسم بسرعة دوران رأس المال، وهي أنشطة ليست ذات أهمية لعملية التنمية الاقتصادية مثل عمليات المضاربة وإلى الاتجاه نحو السلع الكمالية، وأيضاً يترتب على التضخم صعوبة تقدير التكلفة

(1) محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 231 - 233.

الحقيقية للمشروعات وأخيراً يؤدي إلى التضخم إلى إضعاف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية. (1)

السياسات العلاجية للتضخم:

تعتمد السياسات العلاجية على المعرفة الحقيقية بسبب مشكلة، وحيث أن التضخم ينشأ من جانب العرض أو الطلب والزيادة في العرض النقدي فإن السياسات تستلزم أن يكون على النحو التالي:

السياسات العلاجية للتضخم الناشئ من جانب الطلب:

تهدف هذه السياسة للحد من الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات سواء باستخدام أدوات السياسة النقدية أو السياسة المالية، غير أن هذا النوع يمكن علاجه وقائياً قبل حدوثه، ويرى بعض الاقتصاديين إتباع سياسة نقدية انكماشية من أهم أدواتها: أ/ قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول كبائع في سوق الأوراق المالية.

ب/ رفع أسعار الفائدة على الودائع وتغطية عجز الموازنة من خلال موارد حقيقية وليس الإصدار النقدي وربط معدل الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع نمو الناتج المحلي الحقيقي، أو سياسة مالية انكماشية تتمثل أدواتها في الآتي:

- رفع معدلات الضرائب الحالية وترشيد الإنفاق العام.
- استخدام أسلوب الضرائب التصاعدية. (2)

سياسة الأجور والأسعار وذلك عن طريق خفض عملية الدفع المستمر للطلب والأجور والأسعار، ويتأتى ذلك بربط الأجر بالإنتاجية مما يحد من تزايد الإنتاج فتتخفض الأسعار ويختفي التضخم. (3)

السياسات العلاجية للتضخم الناشئ من جانب العرض:

تهدف هذه السياسات إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات من خلال أدوات سياسة نقدية ومالية وتوسعية تتمثل أدواتها في الآتي:

- 1 - ربط الزيادة في الأجور فيما يتمشي مع الزيادة في الإنتاجية.
- 2 - استغلال الطاقات العاطلة في المشروعات وتشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية.
- 3 - الاهتمام بمشروعات القطاعات السلعية وتنويع هيكل الصادرات والإنتاج. (4)

(1) السيد محمد أحمد السريتي، أسامة أحمد محمد الفيل، مرجع سبق ذكره، ص 214 - 218.

(2) محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 248 - 250.

(3) جلال جويذة القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 295.

(4) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، مرجع سبق ذكره، ص 260 - 261.

السياسات العلاجية بالإجراءات المباشرة:

تتمثل في إجراءات اختيارية أو إجبارية لتشجيع الأفراد على رفع حجم مدخراتهم وتقليل إنفاقهم الاستهلاكي إلا أن هذه الإجراءات غير فعالة في تشجيع الأفراد على رفع مدخراتهم خاصة لدى أصحاب الدخل المنخفضة. (1)

المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product

مفهومه:

يشير إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنتاج خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة أو ربع سنة، وهو يبين تيار Flow من المنتجات الجديدة خلال تلك الفترة مقاساً بعملة نقدية (جنيه، دولار، يورو، إسترليني)، أي أنه يساوي المجموع النقدي لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة في وطن معين في فترة زمنية معينة غالباً سنة، أي يشمل التعريف عدة محاور هي: أ/ تقييم السلع والخدمات بمتوسط الأسعار السوقية لها في فترة القياس مستخدماً العملة الوطنية السائدة.

ب/ أنها تضم السلع والخدمات النهائية أي أنها تستبعد السلع الوسيطة حتى لا يحدث ازدواج حسابي، كما هو في حالة استبعاد قيمة القمح عند حساب قيم الخبز واستبعاد قيم مكونات السيارة عند حساب قيمتها.

ج/ أن حساب قيم السلع والخدمات يتم خلال سنة معينة سواء كان سنة ميلادية أو هجرية. (2) أو هي عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الأفراد في مجتمع معين، وخلال سنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني كالبلد أو في الأجانب وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية للبلد، والعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي يمكن صياغتها بالمعادلة الآتية: (3)

$$\text{الناتج القومي الإجمالي} = \text{الناتج المحلي الإجمالي} + \text{صافي عوائد عناصر الإنتاج المحمولة للداخل}$$

أو

$$= \text{الناتج المحلي الإجمالي} + \text{دخول الوطنيين المحولة للداخل} - \text{دخول الأجانب العاملين في الداخل والمحولة للخارج}$$

(1) مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

(2) كمال سلطان محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(3) محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 38.

أو هو الناتج الذي يرجع إلى عناصر الإنتاج المحلية في البلد المعني، وكذلك عناصر الإنتاج الأجنبية المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لهذا البلد، ويعرف بشكل آخر على أنه هو الناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المحلية والأجنبية داخل الحدود الجغرافية الإقليمية للبلد. نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي يركز على مكان الإنتاج والذي يجب أن يكون داخل حدود البلد بغض النظر عن جنسية أصحاب عناصر الإنتاج الذين ساهموا في ذلك الناتج، أي سواء كانوا وطنيين يحملون جنسية البلد أم كانوا أجانب لا يحملون جنسية ذلك البلد.

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج المتوفرة من مواطنين وأجانب⁽¹⁾

أي أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق والتي ينتجها المجتمع المحلي في فترة زمنية معينة عادة سنة، وفي حالة الاقتصاد المغلق نجد أن الناتج المحلي الإجمالي يطابق تماماً الناتج القومي الإجمالي

جدول (1/2)

العلاقة بين الناتج القومي والناتج المحلي

تفسير العلاقة بينهما	الفرق بين عوائد عناصر الإنتاج المستحقة للمقيمين والأجانب	علاقة الناتج القومي بالناتج المحلي
تحدث هذه الحالة عندما تعمل ضمن اقتصاد مغلق، أو عندما يتعادل دخل عناصر الإنتاج الوطنية العاملة في الخارج مع تلك الخاصة بخدمات عناصر الإنتاج الأجنبية المشتغلة في الداخل	صفر	الناتج القومي يساوي الناتج المحلي
تحدث هذه الحالة عندما تزيد التدفقات النقدية من عناصر الإنتاج الوطنية المشتغلة في الخارج عن التدفقات النقدية الخاصة بخدمات عناصر الإنتاج الأجنبية العامل في داخل البلد	+ موجبة	الناتج القومي اكبر من الناتج المحلي
تحدث هذه الحالة عندما تزيد التدفقات النقدية لعناصر الإنتاج الأجنبية العاملة في الداخل (لتخرج أي خارج الوطن المحلي) عن التدفقات النقدية التي تأتي إلينا من عناصر الإنتاج الوطنية العاملة في الخارج	(-) سالبة	الناتج القومي اقل من الناتج المحلي

المصدر: حسام علي داؤد، مبادئ الاقتصاد الكلي.

(1) مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

وبناء على العلاقات السابقة يمكن تحديد العلاقة بين الناتج القومي والناتج المحلي كما

يلي:

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج
صافي دخل عوائد الإنتاج من الخارج = الدخل المستحق لعناصر الإنتاج المحلية من الخارج
- الدخل المستحق لعناصر الإنتاج الأجنبية من داخل الاقتصاد المحلي. (1)

ويعرف الناتج المحلي الصافي (Net Domestic Product (NDP وهو الناتج المحلي مطروحاً منه استهلاكات الأصول. (2)

أو يعرف الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها محلياً في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، وبالتالي فإن الناتج المحلي يتضمن كل السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً على أرض الوطن سواء قام بها المواطنون أو الأجانب المقيمين على أرض الوطن خلال فترة التقدير، أي أنه تحسب وفقاً لمعيار المكان أو الإقامة، بينما الناتج القومي وفقاً لمعيار الجنسية، لذا فإن الناتج القومي يزداد عن الناتج المحلي بقيمة ما ينتجه المواطنون بالخارج ويقل عنه بقيمة ما ينتجه الأجانب بالداخل ويمكن تحديد العلاقة بينهما من خلال المعادلة الآتية:

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + إنتاج المواطنين خارج الدولة - إنتاج الأجانب داخل الدولة (3)

خصائص الناتج المحلي الإجمالي:

- 1/ يمثل الناتج قيم مجموع السلع المنتجة من الأغذية والألبسة ومواد البناء وجميع الخدمات محددة بأسعارها كالصحة والتعليم والثقافة.
- 2/ تهمل قيم السلع الوسيطة التي تدخل في الإنتاج وذلك تلافياً للازدواجية.
- 3/ يحسب الناتج بالقيم السوقية.
- 4/ يحسب الناتج فقط في إطار المساحة الجغرافية ويدخل قيمة ما ينتجه المقيمون وغير المقيمين، أي كل ما ينتج في هذا الإقليم سواء كان مملوك محلياً أو خارجياً.
- 5/ لا يزهر في حسابات الناتج النشاطات الممنوعة أو الاقتصاد الخفي أو حتى الخدمات المنزلية غير المقومة بالنقد ولا تظهر في السوق بشكل نظامي.

(1) حسام علي داؤد، 2011م، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة)، ص 58 - 60.

(2) رفاة شهاب الحمداني، 2014م، نظرية الاقتصاد الكلي، (الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر)، ص 39.

(3) محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص 44 - 45.

وفي الدول المتقدمة كون الناتج القومي اكبر من الناتج المحلي بسبب كبر عوائد عوامل الإنتاج للمقيمين الاستثمارات الخارجية وكبر صافي التحويلات من الخارج للقطاعين العام والخاص. (1)

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن قياس الناتج القومي بأحد الطرق التالية

أولاً: طريقة الناتج القومي:

يعرف الناتج القومي الإجمالي بأنه مجموع الناتج الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال مدة معينة، وهذا يشير إلى أن الناتج عبارة عن تيار تدفق، أو تم إنتاجه من الرصيد المتمثل في الثروة القومية للمجتمع. ويتم قياس هذا التيار عن طريق المعاملات المتراكمة خلال فترة زمنية محددة جري العرف على اعتبارها سنة، ومن هذا التعريف نجد أن الناتج القومي الإجمالي لا يتضمن سوى المنتجات الاقتصادية التي يمكن تعريفها على أنها تحقق منفعة ونادرة نسبياً وقابلة للتداول، وهذه المنتجات الاقتصادية يمكن تقييمها بالأسعار السائدة في السوق استناداً، إلى أن هذه الأسعار تعكس الأهمية النسبية للسلع المختلفة.

وبالرغم من الاتفاق على مكونات الناتج القومي الإجمالي من الناحية النظرية، إلا أن هناك صعوبات عديدة تواجه الباحث على المستوى التطبيقي في تحديد وتقييم هذه المنتجات منها:

أ/ المنتجات التي لا تدخل السوق ولكن يتم تضمينها ضمن الناتج القومي الإجمالي قبل الإنتاج بغرض الاستهلاك الذاتي، كما يحدث في القطاع الزراعي، إيجارات المساكن التي يملكها ساكنوها.

ب/ المنتجات التي يتم استبعادها من الناتج القومي الإجمالي مثل مخرجات ربات البيوت ومنتجات أوقات الفراغ، ويتم استبعادها من الناتج القومي الإجمالي لصعوبة تقييم الناتج من ناحية، ولعدم وجود استخدامات بديلة لعمل ربات المنازل أو لأوقات الفراغ من ناحية أخرى.

ج/ استبعاد المنتجات الغير قانونية حيث أنه يقيس المنتجات المشروعة قانوناً.

د/ صعوبة تتعلق بالمنتجات التي يتم تضمينها وتبرز أهمية هذا التحديد نظراً لأن اعتبار كل مرحلة إنتاجية مستقلة عن الأخرى وحسب كافة السلع التي يقوم المنتج بإنتاجها ضمن الناتج القومي الإجمالي، وبالتالي يعطي صورة مبالغ فيها لقدرة المجتمع على الإنتاجية، ويرجع ذلك إلى أن بعض المنتجات التي ينتجها المجتمع تستخدم في إنتاج منتجات أخرى، أي

(1) مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

أنها عبارة عن منتجات وسيطة لأبد من استبعادها للوصول إلى صورة حقيقية عن النشاط الاقتصادي.

مثل سعر سلعة الحبوب ← يتضمن سعر الدقيق الذي استخدم سعر الدقيق يتضمن ← قيمة القمح الذي استخدمته صناعة الطحين للحصول على الدقيق.

إذن قيمة القمح + أي قيمة الدقيق = قيمة الحبوب

لذلك ظهر حساب قيمة الدقيق مرتين، أي أن هناك ازدواج حسابي Double accounting كما سيتضمن حساب قيمة القمح ثلاثة مرات أي أن هناك تعدداً ونستنتج ضرورة استبعاد المنتجات الوسيطة التي استخدمت في إنتاج السلع النهائية وذلك لضمان تفادي مشكلات الازدواج (أو التعدد) الحسابي ويمكن أن يتم ذلك بطريقتين: (1)

أ/ طريقة المنتجات النهائية:

يتم استبعاد السلع والخدمات الأولية والوسيطة لأنها منتجات تدخل في تكوين منتجات نهائية أخرى خلال فترة التقدير وتحسب ضمن هذه المنتجات ووفقاً لذلك يكون الناتج القومي من المنتجات النهائية التي تتمثل في العناصر التالية:

- كافة السلع الاستهلاكية المنتجة خلال فترة التقدير سواء المعمرة أو غير المعمرة مثل الملابس والسيارات والأحذية.

- كافة السلع الإنتاجية التي تم إنتاجها خلال فترة التقدير، ولا تستخدم في إنتاج سلعة أخرى خلال نفس الفترة.

- كل الخدمات الشخصية مثل خدمات الأطباء والمحامين والتعليم والسياحة، بينما الخدمات العامة مثل خدمات الأمن والدفاع والعدالة فهي تعد خدمات وسيطة لازمة لتسيير العملية الإنتاجية، كما أن أسعارها تكون غير معلومة، كما أن خدمات النقل والمواصلات تصنف كخدمات نهائية أو وسيطة حسب درجة ارتباطها بسير العملية الإنتاجية.

- مخزون آخر الفترة سواء كان في صورة أولية أو سلع وسيطة أو سلع نهائية.

- كافة الصادرات سواء كانت في صورة نهائية أو وسيطة أو سلع نهائية. (2)

ويعد المنتج منتج نهائي إذا تم إنتاجه أو شراؤه بغرض الاستخدام النهائي وليس لغرض البيع أو الاستخدام في عملية إنتاجية أخرى خلال فترة الحساب، أما المنتج الوسيط

(1) رفاه شهاب الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 45 - 46.

(2) محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 39 - 40.

فهو تلك السلعة التي تنتج وتشتري لغرض الاستخدام في عملية إنتاجية أخرى أو بغرض البيع مرة أخرى خلال نفس الفترة. (1)

ب/ طريقة القيمة المضافة:

تستخدم طريقة القيمة المضافة Value added للتغلب على مشكلة الازدواج الحسابي، حيث تمكن هذه الطريقة من الوصول بدقة إلى مقدار ما تضيفه كل منشأة إنتاجية تعمل في النشاط الاقتصادي إلى الناتج القومي، وتعرف القيمة المضافة لمنشأة إنتاجية ما على أنها تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي لهذه المنشأة وبين المدفوعات للسلع الوسيطة التي ساهمت في تحقيق ذلك الناتج الكلي.

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج الكلي - قيمة المدفوعات للسلع الوسيطة (2)

أي أن القيمة المضافة هي المساهمة الصافية في الناتج القومي، أي عبارة عن قيمة إنتاج المشروع مطروحاً منه مشتريات المشروع من القيمة، أو بعبارة أخرى هي:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - مستلزمات الإنتاج (3)

ثانياً: طريقة الدخل القومي :

عندما يقوم أفراد المجتمع الذين يتمتعون بجنسية البلد سواء يعملون داخل البلد أو خارجه بتقديم عناصر الإنتاج التي يمتلكونها للمساهمة في الحصول على الناتج القومي فإنهم يحصلون مقابل ذلك على دخول ملكية وعوائد الإنتاج التي يمتلكها أفراد المجتمع هي على النحو التالي:

1/ الأجور والمرتببات والهدايا وما في حكمها كعائد لعنصر العمل.

2/ الإيجارات والربح وما في حكمها لعائد عنصر الأرض أو الموارد الطبيعية.

3/ الفوائد لعائد المساهمة عنصر رأس المال في العملية الإنتاجية.

4/ الأرباح لعائد متبقي خاص بعنصر التنظيم. (4)

ثالثاً: طريقة الإنفاق الكلي :

تضفي هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق اللازمة للحصول على السلع والخدمات النهائية، أي أنه يشكل في مجموعه الإنفاق الكلي الفعلي (الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، إنفاق العالم الخارجي).

(1) رفاه شهاب الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(2) محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 11 - 12.

(3) محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(4) محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 15 - 16.

المشكلات التي تواجه قياس الناتج المحلي الإجمالي:

1/ مشكلة عدم تجانس وحدات السلع والخدمات النهائية، لأن الناتج يحتوي على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات المختلفة في وحدات قياسها، ويتم التخلص من هذه المشكلة عن طريق قياس الناتج المحلي الإجمالي في صورة نقدية.

2/ مشكلة الاستهلاك الذاتي، أي السلع التي يتم استهلاكها من قبل المنتجين دون أن يكون لها تقدير في السوق وتظهر هذه المشكلة في القطاع الزراعي والدول النامية.

3/ مشكلة الخدمات الخاصة، مثل خدمات المنازل التي يقوم بها بعض أفراد العائلة مثل الطهي وإعداد الطعام، هذه الخدمات رغم أهميتها ليس لها مقابل رغم أنها تمثل إنتاج حقيقي يكون له قيمة ويمكن حسابها على أساس تقدير القيمة السوقية البديلة لها وإدراجها في تقديرات النتائج.

4/ مشكلة الخدمات التي يؤديها الفرد بنفسه، مثل خدمات المسكن الخاص بالأفراد الذين يقطنون في منازلهم الخاصة لا يدفعون أي مقابل نقدي مقابل الحصول على خدمة السكن، ويمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق حصر الخدمات وتقييمها عن طريق القيمة الإيجارية البديلة أو ما يسمى بقيمة خدمات المثل.

5/ مشكلة الخدمات العامة، وهي تمثل الخدمات التي تقدمها الحكومة لأفراد المجتمع ولا تحصل على مقابل نقدي أو مقابل أقل من قيمتها السوقية، هذه الخدمات كمنتجات نهائية ويحسب على أساس ما يتم الإنفاق عليه في ميزانية الدولة.

6/ مشكلة المعاملات التي تتعلق بالاقتصاد الخفي *Underground economy* وهي تعلق بالأنشطة غير المشروعة التي تمارس بطريقة سرية مثل تجارة المخدرات ومعاملات السوق السوداء.

7/ مشكلة السلع الإنتاجية أو الرأسمالية، وهي التي يتم إنتاجها خلال فترة تقدير الناتج القومي أو المحلي ويستمر عمرها الإنتاجي لعدد من السنوات حيث يستخدم في نفس الفترة في عمليات الإنتاج، لذا يتم استقطاع أقساط الاستهلاك المقابل لما تم إنتاجه في هذه الفترة من قيمتها الكلية. (1)

العوامل المؤثرة في مستوى الناتج القومي:

1 - كمية عوامل الإنتاج.

2 - مستوى كفاءة عوامل الإنتاج.

3 - طبيعة التناسب بين عوامل الإنتاج.

(1) محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 46 - 48.

- 4 - مستوى استخدام عوامل الإنتاج.
- 5 - طريقة تخصيص عوامل الإنتاج.
- 6 - الإطار الذي تعمل به عوامل الإنتاج.⁽¹⁾

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات Balance of payments:

تعريف وأهمية ميزان المدفوعات:

تعريف ميزان المدفوعات: هو عبارة عن سجل منظم وموجز للمبادلات الاقتصادية والمالية التي تتم بين بلد وبقية بلدان العالم، خلال فترة زمنية معينة، ووفقاً لدليل ميزان المدفوعات الذي يقوم بنشره صندوق النقد الدولي يوصف مفهومه كما يأتي:

1/ المبادلات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخول بين اقتصاد دولة وبقية دول العالم والتغيرات التي تحدث في بلد سواء ما يتعلق بالملكية في الأصول الأدنى مثل لذهب النقدي، حقوق السحب الخاصة والتحويلات بدون فائدة⁽²⁾، أو هو سجل منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة معينة (عادة سنة) بين المقيمين البلد وبقية العالم.⁽³⁾ ولا تقتصر فائدة ميزان المدفوعات على كونه سجل تاريخي المعاملات الدولية، بل إلى تحليل العلاقات الاقتصادية وهناك مفهومان لميزان المدفوعات هما ميزان المدفوعات الحسابي الذي تسجل فيه المعاملات خلال فترة زمنية معينة، أو المفهوم الثاني ميزان المدفوعات السوقي الذي يركز على المعاملات عند نقطة زمنية معينة⁽⁴⁾ أو هو تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة⁽⁵⁾ أو هو الوثيقة الحسابية التي تقرر مديونية الدولة وتعاملها مع العالم الخارجي⁽⁶⁾ أو هو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة ويتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من:

- 1 - إدارة الجمارك والبنك المركزي.
- 2 - مصلحة الضرائب.

(1) رفاه شهاب الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(2) فرانسيس جيرونيلام، مرجع سبق ذكره، ص 136.

(3) كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 240.

(4) جون هدسون، مرجع سبق ذكره، ص 185.

(5) السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 229.

(6) علي الكنعان، مرجع سبق ذكره، ص 494.

3 - دوائر الدولة المختلفة. (1)

وعرفه صندوق النقد الدولي بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج كونه يتناول إحصائيات فترة زمنية بالنسبة للتغيرات في قيمة الأصول لاقتصاديات دولة معينة بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد. (2)

أهمية ميزان المدفوعات:

أن تسجيل المعاملات الاقتصادية مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني للأسباب التالية:

- 1/ تعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة.
- 2/ يظهر القوى المحددة لسعر الصرف.
- 3/ يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.
- 4/ يقيس الوضع الخارجي للدولة.

أغراض ميزان المدفوعات:

- 1/ تتبع التغيرات في مركز الدولة بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية.
- 2/ تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل القومي لابد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف.
- 3/ تؤثر المتغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود ومن ثم على السياسات المالية والنقدية الواجب إتباعها.
- 4/ أن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشر لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن. (3)

كيفية التدوين وهيكل ميزان المدفوعات:

1/ كيفية التدوين في ميزان المدفوعات:

تسجل معاملات ميزان المدفوعات في شكل قيود محاسبية مزدوجة ويؤكد نظام القيد المزدوج على أن هناك جانبين لكل عملية تحويل السلع والخدمات من جهة، وتحويل النقود من جهة أخرى وعليه يقسم العمودين يعنونان الجانب المدين Debit والجانب الدائن Credit يسجل في الجانب المدين المعاملات التي يترتب عليها مدفوعات نقدية للأجانب وفي الجانب الدائن المعاملات التي تؤدي إلى متحصلات نقدية. (4)

(1) فايزة علوان، مرجع سبق ذكره، ص 5.

(2) صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 1.

(3) السيد محمد أحمد السريحي، محمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 231 - 232.

(4) جون هيدسون، مرجع سبق ذكره، ص 186.

2/ هيكل ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من مجموعة الحسابات الفرعية التي تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية. وهذه الحسابات هي:

- 1 - الحساب الجاري.
- 2 - حساب رؤوس الأموال.
- 3 - حساب التحويلات من طرف واحد.
- 4 - حساب الأصول الاحتياطية الرسمية.
- 5 - حساب السهو والخطأ

1/ الحساب الجاري:

يشمل جميع التدفقات النقدية التي تنتج عن لمعاملات الاقتصادية للسلع والخدمات المنظورة والغير منظورة وهو من أهم العناصر التي تعبر عن الوضع الخارجي للتجارة الخارجية ويقسم إلى نوعين:

أولاً: **الحساب التجاري**: يطلق عليه ميزان التجارة المنظورة حيث تسجل فيه كافة السلع المادية التي تدخل البلد أو تخرج منه، ويعبر هذا الميزان عن حساب قيمة التعامل الخارجي أي الفرق بين الواردات والصادرات، فإذا تجاوزت الصادرات الاستيرادات يكون الميزان في حالة فائض، وإذا كان العكس يكون الميزان في حالة عجز، وأن الفائض في الميزان التجاري يعبر عن قوة الاقتصاد الوطني، أما إذا كان لسياسة معينة فيعبر عن السياسة المتبعة. (1)

وتصدير أي بند يسجل في الجانب الدائن، أما استيراده فيسجل في الجانب المدين، ويعتبر بعض الاقتصاديين أن السلع هي أكثر فئات ميزان المدفوعات دقة في القياس لأن الاتجار في السلع الملموسة ينبغي تسجيله لدى السلطات الجمركية. (2) وتكون الصادرات والواردات السلعة أهم المصنفات الدولية لغالبية دول العالم. (3)

والفرق بين الصادرات والواردات يسمى الميزان التجاري Balance of trade ويمكن أن يكون الميزان التجاري متوافق في حالة تفوق الصادرات على الواردات وغير موافق في حالة العكس. (4)

ثانياً: **حساب الخدمات Services account**: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية ويسمى حساب أو ميزان المعاملات غير المنظورة، ويسجل فيه صادرات وواردات الخدمات ومن

(1) حسام علي داؤد ، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(2) جوزيف دانيالز، وديفيد فاهوز ، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(3) فرانسيس جيرونيلام، مرجع سبق ذكره، ص 165.

(4) كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 247.

أمثلة صادرات الخدمات استخدام الأجانب لشركة نقل وطنية، أو إنفاق الأجانب على السياحة، ومن أمثلة واردات الخدمات مدفوعات لشركة نقل أجنبية وأرباح الاستثمارات الأجنبية في الداخل والإيرادات الرأسمالية لمحوّلة من الخارج وأرباح الاستثمارات، ويلاحظ أن 70% من التجارة الدولية تجارة خدمات. (1)

وتشمل تجارة الخدمات والنقل والتأمين والسفر ودخل الاستثمارات والمصرفيات الحكومية وخدمات أخرى مثل إيجار الأفلام والعمولات التجارية وغيره. ويلاحظ أن جمع بيانات عن تجارة الخدمات أمر صعب خصوصاً إذا لم تكن هناك رقابة على النقد ويصل إلى هذه الأرقام عن طريق التقدير. (2)

وعادة تسجل بنود الخدمات (البنود الغير ملموسة Intangible أو الغير منظورة Invisible) عبر المنافذ الجمركية وتشتمل أيضاً المعاملات المصرفية والمحاسبية والمعاملات العسكرية. (3)

ثالثاً: التحويلات بدون مقابل: قد تكون خاصة أو رسمية. (4)

2/ حساب رأس المال:

يشمل هذا الحساب على كل من:

- 1 - حساب رأس المال قصير الأجل.
- 2 - حساب رأس المال طويل الأجل.

وتجدر الإشارة إلى أن خروج رأس المال يسجل في الجانب المدين، بينما تسجل تدفقات رأس المال إلى الداخل في الجانب الدائن. (5)

بالنسبة لتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل يقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أي لمدة تقل عن السنة، أما تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل يقصد بها تحركات رؤوس الأموال لمدة تزيد عن السنة مثل الاستثمارات المباشرة، والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها. (6)

(1) السيد محمد أحمد السريتي، ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 234.

(2) كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 250.

(3) جوزيف دانيالز وديفيد فاهوز، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(4) كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 251.

(5) فرانسيس جيرونيلاوم، مرجع سبق ذكره، ص 167.

(6) السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 253.

3/ حساب التسوية:

يختص هذا الحساب بصافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة ويتكون من العناصر التالية: الذهب النقدي لدى السلطات المحلية، الودائع بالعملة الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية، الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أدوات الخزنة والأوراق التجارية، والأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها الأجانب، الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية، موارد صندوق النقد الأجنبي، القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات. (1)

ويشمل هذا الحساب حقوق السحب الخاصة (2) Special drawing right

4/ ميزان التحويلات من جانب واحد:

قد تكون تحويلات حكومية أو تحويلات خاصة (3) وأيضاً يشمل المنح الحكومية والتعويضات والمساعدات التي تقدم في فترات الكوارث والأزمات وغيرها من المدفوعات التي تعطي بدون مقابل مادي في شكل هدايا وتسجل المدفوعات التي يقدمها البلد للخارج في الجانب المدين، بينما تسجل المدفوعات التي يحصل عليها البلد من الخارج في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات. (4)

5/ حساب السهو والخطأ:

حيث أن ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة حسابية أي أن رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال يجب أن يكونا متساويان (مع الإشارات تكون عكسية) ولكن في الواقع العملي نادراً ما يكون هو الحال نسبة لأنه من الصعب تجميع بيانات عن كل جانبي كل معاملة تتم في الخارج، القيود يمكن أن تقدر انفرادياً وفي بعض الأحيان تكون المعلومات غير كاملة لذلك لابد من إضافة بند السهو والخطأ تمثيلاً مع نظرية القيد المزدوج As double account system في إمساك الدفاتر أن يكون ميزان المدفوعات متوازناً في معنى حسابي. (5)

(1) السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 235 - 236.

(2) جوزيف دانيالز، ديفيد فاهوز، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(3) Graham Donnely, 1987, international economic (London Longman group UK limited), p 46

(4) فرانسيس جيرونيلام، مرجع سبق ذكره، ص 66.

(5) كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 263.

التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات: Deficits and surplus

يتحقق توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الاقتصادي عندما يتساوى مجموع الجانب الدائن للحساب الجاري وحساب رأس المال مع مجمع الدائن فيهما. ويقصد بالاختلال حالتي الفائض والعجز. (1) وأيضاً يتحقق التوازن عندما يتساوى الطلب على الصرف على ما هو معروف منه، ويوجد عجز في ميزان المدفوعات إذا كان الطلب على الصرف الأجنبي يتجاوز الكمية المعروضة منه ويوجد فائض في حالة العكس، والعوامل التي تؤدي إلى الاختلال منها ما هو اقتصادي مثل الاختلال المرتبط بالتنمية، الاختلال الدوري أو التذبذبي، الاختلال طويل الأجل، والاختلال الهيكلي، ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي كالتغير في الأذواق والتفضيلات.

تصحيح الاختلال:

أن وجود فائض في الميزان لا يكون مصدر قلق لذلك البلد وعلى كل دولة أن تبذل قصارى جهدها للتخلص من أو على الأقل تخفيض مقدار العجز في ميزان المدفوعات وتقع الإجراءات في مجموعتين: تصحيح تلقائي، أو إجراءات مقصودة (متعمدة) مثل الإجراءات النقدية والتجارية والإجراءات المتنوعة. (2)

أنواع عجز ميزان المدفوعات:

- 1/ عجز مؤقت: إذ ارتبط ببعض الظروف الاقتصادية قصيرة الأجل.
- 2/ عجز دائم: يكون إذا استمر لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة تشاهد هذه الظاهرة في الدول النامية.
- 3/ عجز مستمر: يظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفشل في معالجته سنة بعد سنة.

أنواع فائض ميزان المدفوعات:

- 1 - فائض مؤقت.
- 2 - فائض مستمر.

نتائج اختلال ميزان المدفوعات:

نتائج الفائض:

أن الفائض يؤدي إلى تحسين مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد ولكن استمرار الفائض في ميزان المدفوعات لمدة من الزمن ليس بالظاهرة الصحيحة، لأن استمرار الفائض

(1) السيد محمد أحمد السريحي، ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 238.

(2) فرانسيس جيرونيلام، مرجع سبق ذكره، ص 168-172.

لفترة طويلة من الزمن يعني استمرار دخول الذهب النقدي واستمرار زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين واستمرار زيادة إزمات البلاد الأجنبية وبعد الأصول إلى المستوى المرغوب فيه يثير كثير من المشاكل أهمها أن هذا يعني تجميد جزء من الدخل القومي في أصول عاطلة فالذهب لا يدر دخل، وأنه مع استمرار البلد في تركيبه للاحتياطات الدولية تقل قدرة البلد الأجنبية على التعامل معه وتلجأ إلى تقييد علاقاتها التجارية معه ويضطر البلد صاحب الفائض إلى منح المساعدات والقروض للبلاد الأجنبية حتى تستمر في تعاملها معه.

نتائج العجز في ميزان المدفوعات:

يعني العجز تدهور مستمر في احتياطات البلد الدولية، وفي هذه الظروف يضطر البلد إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لتقييد وارداته من الخارج أو تقييد ببعض الإجراءات التي تملئ عليها من قبل الدول الدائنة.

استخدام عناصر الاحتياطات الدولية في إجراء التسوية الحسابية لميزان المدفوعات:

1/ تسوية العجز: يتم عن طريق حركات:

- 1 - خروج الذهب النقدي للخارج.
- 2 - نقص الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين.
- 3 - زيادة الالتزامات تجاه الأجانب.

2/ تسوية الفائض:

- 1 - دخول الذهب النقدي للبلاد.
- 2 - زيادة الأصول الأجنبية.
- 3 - نقص الالتزامات. (1)

المبحث الرابع: أثر سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية:

1/ أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم:

تؤدي زيادة أسعار صرف العملات الأجنبية إلى ارتفاع معدلات التضخم، حيث يزداد التضخم كثيراً نتيجة لزيادة كمية السيولة النقدية، إذ تساهم السيولة النقدية بشكل أكبر على معدلات التضخم من سعر الصرف، وبالمقابل يكون للتضخم تأثير سلبي كبير على قيمة العملة وسعر الصرف الأجنبي. ومن الجدير بالذكر أن انخفاض معدل التضخم لا يساعد في الحفاظ على سعر صرف مناسب، ولكنه يعد عاملاً مهماً مؤثراً، وذلك من خلال دوره في النمو الاقتصادي، والميزان التجاري الذي يعكس مستوى الطلب على سلع وخدمات الدولة، وأسعار

(1) السيد محمد أحمد السريحي، ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 237-242.

الفائدة، ومستوى ديون الدولة على قيمة عملة معينة وسعر صرفها بالنسبة لعملات البلدان الأخرى.

تتغير أسعار الصرف نسبياً باستمرار، خاصة في العالم الحديث للعمالات الورقية، حيث لا يوجد أي قيمة جوهرية للعمالات، إذ ترتبط قيمة عملة البلاد وسعر صرفها في سعر الذهب، حيث يمكن استبدال العملة به، وتتمثل القيمة المتلى والوحيدة لعملة أي بلد في قيمتها المتصورة بالنسبة للعمالات الأخرى أو قوتها الشرائية. تؤثر نسبية هذه العملات على المدخلات في الدولة، مثل التضخم وسعر صرف العملة، كما قد يكون معدل التضخم في بلد ما يعتبره الاقتصاديون مرتفعاً بشكل عام، ولكن إذا كان لا يزال أقل من معدل تضخم بلد آخر، يمكن أن تبقى القيمة النسبية لعملتها أعلى من عملة البلد الآخر.

تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو ثم قام بتطويرها غوستاف كاسل، وتركز على مبدأ بسيط مفاده أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية، ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين. أثبت هذا النموذج قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف على المدى الطويل، إلا أنه يعاب عليه عدة أمور مثل الفرضيات غير الواقعية التي بنيت عليها كتوفر منافسة حرة وكاملة في الاقتصاد الدولية وعدم وجود تكاليف التنقل والرسوم الجمركية. (1)

2/ أثر تقلبات سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي:

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تغيير في الميزان التجاري، هذا التغيير متمثل في أثر سعري وأثر حجمي، ولكي يكون الميزان التجاري موجباً يجب أن يكون أثر الزيادة في حجم الإنتاج أقل من الأثر السعري الناتج من التخفيض المعدل بالتضخم كما توضحه العلاقة الرياضية التالية:

$$\partial BC = -m \partial Q - (\varepsilon_b - \varepsilon_p) (\partial e - \partial P) > 0 \Rightarrow \partial Q < \frac{-(\varepsilon_b - \varepsilon_p)}{m} (\partial e + \partial p)$$

ولدينا المعادلة التفاضلية للطلب الكلي:

$$\partial Q = \frac{-(\varepsilon_b - \varepsilon_p)}{1 + m - c(t-1) - \alpha} (\partial e + \partial p)$$

وبالتعويض في المعادلة ينتج لدينا الشرط النسبي التالي:

$$\frac{-(\varepsilon_b - \varepsilon_p)}{1 + m - c(t-1) - \alpha} < \frac{-(\varepsilon_b + \varepsilon_p)}{m}$$

(1) <https://www.wekepedia.com.availble> 18/7/2022.12:00pm.

الأثر الحجمي المشروط بالعلاقة السابقة، يعبر عن نسبة الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الواجب إنتاجه لتحسين الميزان التجاري نتيجة لعملية التخفيض، وبالتالي فإن عملية التخفيض وفق الشروط السابقة تؤدي إلى رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي. يمكن التعبير عن هذه الزيادة بعلاقة رياضية تكون تابعة لأثر الأسعار الداخلية والخارجية بالإضافة إلى أثر التخفيض كما يلي:

$$P.Q = P_e (C + I + G) + BC$$

إذا افترضنا أن الأسعار متقاربة (متساوية) في جوار توازن الميزان التجاري وتقرب في قيمتها من الواحد يكون حجم الناتج المحلي الإجمالي يقترب من الطلب الداخلي عليه، وباعتبار ثبات الأحجام فإن عملية مفاضلة الأسعار:

$$P.Q = P_e (C + I + G) + BC$$

ولدينا المعادلة التالية لتفاضل الميزان التجاري:

$$\partial B.C = P.M (\varepsilon_b + \beta \varepsilon_p - 1) \left(\frac{\partial e}{e} \right)$$

مع β نسبة تغطية المبادلات الخارجية بـ:

$$\beta = \frac{p_x x}{p_m m}$$

من المعادلة السابقة ينتج لدينا:

$$\partial BC_p = \varepsilon_t (\partial P + \partial e - \partial P_k)$$

$$Q (\partial P - \partial P_k) = \varepsilon_p (\partial P + \partial e - \partial P_k)$$

ولدينا دالة الاستهلاك الكلية تتحدد وفق العلاقة الرياضية:

$$C = c(1-t) Q (\partial p + \partial p_k)$$

ومنه على مرونة الاستهلاك:

$$\varepsilon_c = c(1-t) \varepsilon_p$$

وبالتالي حتى يعطي التخفيض آثار حسنة على الميزان التجاري وبالتنعي إلى الآثار الحجمية أي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والآثار السعرية يجب أن تكون الأجور غير تامة التبعية لأسعار، وذلك حتى لا يؤدي التضخم المستورد إلى إلغاء الآثار السعرية للتجارة الخارجية والمعطاة بالعلاقة التالية:

$$\varepsilon_t > \varepsilon_p \left[1 + m \frac{1-c(1-t)}{1-c(1-t)-a} \right]$$

وبالتالي إعطاء شرط أهم من شرط مارشال لينز المتمثل في شرط المرونة $t > \varepsilon_p$ ليس فقط لتحسين الميزان التجاري بل يتعدى لرفع الناتج المحلي الإجمالي.⁽¹⁾

3/ أثر التغيرات على ميزان المدفوعات:

العوامل الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات:

1/ سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة أي خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف أي زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

2/ التضخم.

3/ الاختلاف في أسعار الفائدة.

4/ معدل نمو الناتج المحلي.⁽²⁾

الاختلاف بين أسعار الفائدة: إن التغير في أسعار الفائدة يبدئ أثر على حركة رؤوس الأموال فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات.

التضخم: إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فنخفض الصادرات وترتفع الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

نظراً لهذه العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة والعكس صحيح وهذا يؤثر في ميزان المدفوعات.⁽³⁾

(1) بورحلي خالد وعلاوي محمد الحسن، 2019م، تأثير تغيير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي، دار الجزائر في الفترة 1990 – 2012م، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي، ايليزي، دورية سداسية، أكاديمية دولية محكمة، العدد 3.

(2) بسام الحجاز، مرجع سبق ذكره، ص 64.

(3) زينب حسين، ص 151.

علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات:

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المحصلات في ميزان المدفوعات والذي مثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقاً لما يعرف بالتوازن السوقي، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة إلى الاحتفاظ بأرصدة دولية.⁽¹⁾

آلية تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الآلية هي حرية أسعار الصرف فنجد الحساب الأول في هذا الميزان، وهو الميزان التجاري للسلع والخدمات وكذلك دفعات التحويل والتي تمثل القاعدة البسيطة لحساب ميزان المدفوعات، في أي معاملة تحدث زيادة في الدفع بواسطة مقيمي البلد تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد. ونجد في الجانب الثاني لميزان المدفوعات صافي تدفقات رأس المال وهو يرتبط بسعر الصرف الذي تختلف أنظمتها من اقتصاد لآخر، سواء تعلق الآخر بسعر صرف ثابت أو مرن. تبدئ التغيرات في سعر الصرف أثر في ميزان المدفوعات، إذ يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، تتوافر مجموعة من الطرق لإعادة التوازن إليه وتشمل تخفيض أو رفع قيمة العملة الخارجية لجعل أسعار الصادرات والواردات أرخص (أغلي) قياساً بالعملة المحلية.

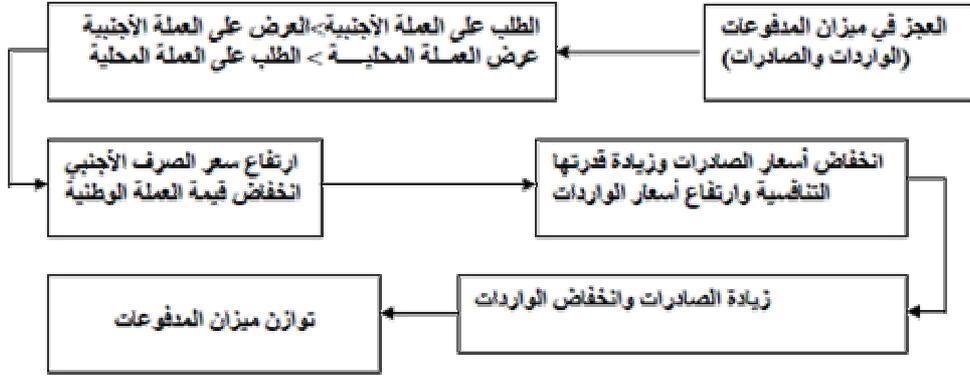
آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات:

أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الآلية هي حرية أسعار الصرف وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.

(1) ميرندا زغلول، 2010م، التجارة الدولية، مصر، ص 144.

في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لقطر معين عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات القطر وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فستقل الدولة من عرض عملتها وبالتالي سترتفع قيمتها مقابل العملات الأخرى وبالتالي سينقص الطلب على المنتجات المحلية أي ستنقص الصادرات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات، ونوضح ذلك في الشكل التالي (حالة العجز):⁽¹⁾

شكل (4/2) كيفية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية.

يمكن توضيح أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات كما يلي:

في معظم الأحيان لا تبرم الصفقات التجارية بين بلدين إلا بعملة البلد المصدر، فإذا أراد البلد A أن يستورد من البلد B فلا بد أن يضمن توفر قيمة هذه الواردات لديه بعملة البلد B لكنه في الكثير من الأحيان يمكن تبديل عملة البلد A بعملة البلد B . نسمي السعر المدفوع بعملة البلد B مقابل الواحد من عملة البلد A بسعر الصرف لعملة البلد A ، ويتعرض سعر الصرف إلى الارتفاع أو الانخفاض تبعاً للكليات من عملة البلد B المعروضة للبيع بعملة البلد A للكليات المطلوبة منها . فارتفاع الطلب بالمقارنة مع العرض يميل بسعر الصرف إلى الارتفاع و العكس بالعكس .

لنفرض الآن أن هناك عجزاً في الميزان التجاري في البلد A ولنفرض أن البلدان الأخرى تتعامل كلها بعملة واحدة نطلق عليها اسم القطع الأجنبي . في هذه الحالة يكون الطلب

(1) محمد سيد عابد، 1999م، التجارة الدولية، مصر، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، ص 320.

على القطع الأجنبي في البلد A من أجل تسديد قيم وارداته أكبر من عرض القطع الأجنبي الناجم عن صادرات هذا البلد. في هذه الحالة يختل ما نسميه بمي ازن المدفوعات للبلد A الذي يمثل الفرق بالقطع الأجنبي بين المقبوضات المخططة و المدفوعات المخططة في البلد A.

وهنا تكون بين احتمالين: فإما أن يعاد التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق القروض من الخارج أو المساعدات أو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى البلد A ، وإما أن تتخفف قيمة عملة البلد A . أي يرتفع سعر الصرف بالنسبة لعملة البلد A مقابل العملات الأخرى.

ويؤدي انخفاض قيمة عملة البلد A إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في البلد A وانخفاض منتجات البلد A في الخارج . وهكذا ينخفض معدل التبادل في البلد A . ويؤدي انخفاض معدل التبادل في البلد A إلى تناقص وارداته من الخارج وتزيد صادراته إلى الخارج بهذا

يتناقص الخلل في مي ازن المدفوعات للبلد A تناقصاً تدريجياً ثم يختفي أخيراً بصورة نهائية. وهنا تبدو سياسة حرية سعر الصرف وآلية العرض و الطلب من القطع الأجنبي قادرة على إعادة التوازن إلى الميزان التجاري.

لكنه في حالات معينة تكون مرونة الطلب على الواردات و الصادرات بالنسبة للأسعار ضعيفة مما يجعل سياسة حرية سعر الصرف عاجزة عن إعادة التوازن إلى مي ازن المدفوعات.

وفي بعض الأحيان قد تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض كبير في سعر الصرف مما يكون له آثار ضارة على استقرار عملة البلد وعلى ثقة الأفراد بمهامها فيكون له انعكاسات خطيرة على عمليات التبادل الداخلي والخارجي.

لهذا فإن السلطات النقدية في البلد قد تفضل المحافظة على سعر مستقر للصرف عن طريق استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية ومن الذهب أو عن طريق وضع قيود كمية على وارداتها من البلدان الأخرى. كما تلجأ هذه السلطات أحيانا إلى فرض رقابة مشددة على عمليات الصرف التي تتم بين عملتها و العملات الأخرى.

وهكذا يكون على الحكومة أن تختار بين سياستين اثنتين حول سعر صرف عملتها بالعملات الأجنبية فالأولى هي سياسة تثبيت سعر الصرف و الثانية هي سياسة حرية سعر الصرف، لنفرض مثلا أن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات لتنشيط الاستثمار وزيادة الدخل والاستهلاك، فمن شأن هذه الإجراءات زيادة الواردات وظهور خلل في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف العملة المحلية. فإما أن تلجأ الحكومة

إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فتسمح بانخفاض سعر صرف العملة، وإما تلجأ إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فتسمح بانخفاض سعر الصرف بالعملة، وإما أن تلجأ إلى سياسة تثبيت سعر الصرف ويكون عليها في هذه الحالة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بوسائل أخرى. من هذه الوسائل رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ويحد من تصدير رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ويزيد الطلب على العملة المحلية. ويؤدي رفع سعر الفائدة أيضا إلى تقليص الاستثمارات و انخفاض الدخل القومي مما يؤدي بدوره إلى تناقص الواردات وعودة التوازن إلى الميزان التجاري ورفع سعر الصرف العملة الوطنية. ومن الواضح هنا أن سياسة تثبيت سعر الصرف إنما تكون على حساب تخفيض معدلات النمو الاقتصادي. ويمكن أن نتحدث عن سيناريو آخر تتبنى الحكومة فيه سياسة إطلاق حرية سعر الصرف، في هذا السيناريو تسعى الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وظهور عجز في ميزان المدفوعات وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية . في هذه الحالة تبدو سياسة حرية سعر الصرف وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية ثمنا لتحقيق هدف الحكومة في رفع معدل النمو الاقتصادي. وبديهي أن الحكومة تتبع هذه السياسة أو تلك على ضوء النتائج التي تتوخاها من كل سياسة. (1)

(1) أحمد الأشقر، 2002م، الاقتصاد الكلي، عمان، الدار العلمية للدولية للنشر والتوزيع، ص ص 161 - 162.

الفصل الثالث

المتغيرات الاقتصادية الكلية للدراسة في السودان

1992 – 2019م

المبحث الأول: سعر الصرف في السودان

المبحث الثاني: التضخم في السودان

المبحث الثالث: الناتج المحلي الإجمالي في السودان

المبحث الرابع: ميزان المدفوعات في السودان

الفصل الثالث

المتغيرات الاقتصادية الكلية للدراسة في السودان 1992 – 2019م

المبحث الأول: سعر الصرف في السودان:

ماهية ونظم وأنواع سعر الصرف في السودان

مفهوم سعر الصرف:

يعرف معدل تبادل العملات بسعر الصرف، وهو بذلك يعني سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة⁽¹⁾، فهو سعر يتم عند مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى⁽²⁾، أو هو ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة مع بقية دول العالم، أو بعبارة أخرى عدد الوحدات التي يتم مبادلتها من عملة دولة ما بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو السعر الذي على أساسه يبادل النظام المصرفي لتلك الدولة عملته المحلية بالعملات الأجنبية⁽³⁾، أو هو سعر إحدى العملات مقوم بعملة أخرى⁽⁴⁾، أو يمكن أن يعرف على أنه الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى وتسمي فيه إحدى العملات مقابل عملة أخرى بسعر الصرف.⁽⁵⁾

وفي السودان يمكن أن يعرف على أنه السعر الذي على أساسه يبادل النظام المصرفي السوداني ممثل في بنك السودان المركزي والبنوك التجاري الأخرى عملته المحلية الجنيه السوداني بالدولار، ويقال أن دولار = 50 جنيهاً سودانياً.⁽⁶⁾

نظم سعر الصرف في السودان:

1/ نظام سعر الصرف الثابت Fixed exchange rate system وهو أن تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد حيث يقوم البنك المركزي بنك السودان ببيع وشراء العملات الأجنبية به، وفي الواقع كان يتم تحديد كل دولة لسعر عملتها مقابل الدولار، ويكون بنك السودان على استعداد للتدخل في أي وقت من ناحية العرض والطلب ليمنع تغيير سعر عملته عن المستوى المحدد لها. وتستخدم في الحفاظ على استقرار سعر الصرف بثلاثة سياسات:
أ/ استخدام الاحتياطات من النقد الأجنبي.
ب/ السياسات التجارية.

(1) منشورات بنك السودان، تقييم سياسات سعر الصرف بعد استخدام الحافز، ص 1.

(2) إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 283.

(3) مجدي فتحي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(4) سي بول هالود، رونالد ماكدونالد، 2007م، النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، ونيس فرح عبد العال، (الرياض، دار المريخ للنشر)، ص 40.

(5) طالب عوض، 2013م، التجارة الدولية، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة) ص 165.

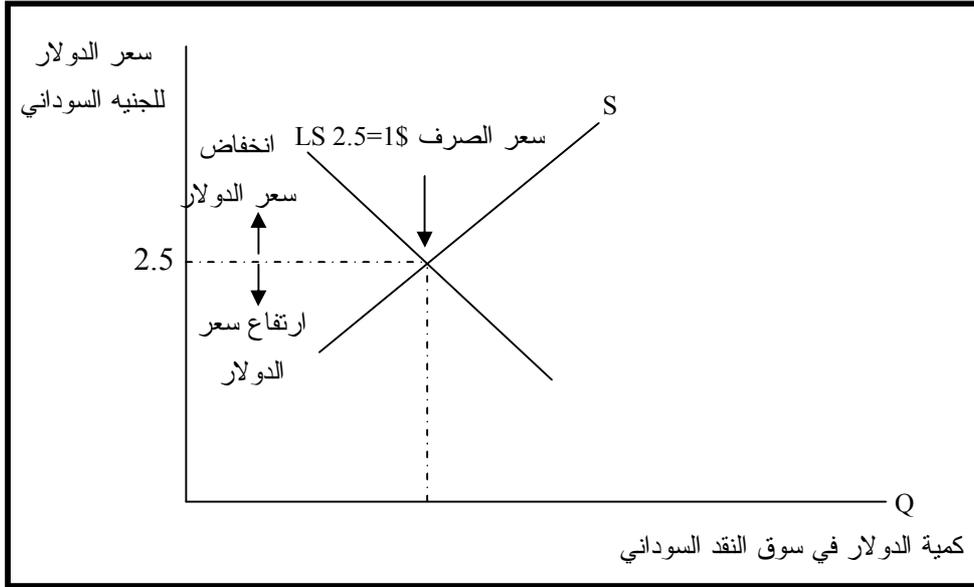
(6) تعريف الباحث نفسه.

ج/ تقنين التعامل بالنقد الأجنبي. (1)

2/ نظام سعر الصرف المرن: يعتمد هذا النظام على قوى السوق، العرض والطلب، ولتحديد سعر العملة المحلية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، الشكل يوضح سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار. (2)

شكل (1/3)

سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار



المصدر: عبد الله الشريف عبد الله الغول، موضوعات في الاقتصاد الكلي.

ينحدر منحنى الطلب على الدولار (D) من أعلى إلى أسفل وينحدر منحنى العرض (S) من أسفل إلى أعلى، ويعني انحدار منحنى الطلب إلى أسفل أنه عندما يكون الدولار اقل تكلفة للسودانيين ستتنخفض أسعار السلع الأمريكية بالنسبة للسلع السودانية وسيطلب السودانيون سلعاً أكثر من أمريكا، ولمقابلة هذه الزيادة في الطلب على السلع الأمريكية سيطلب السودانيون كمية أكبر من الدولار الأمريكي، أما انحدار منحنى العرض إلى أعلى يعني سيؤدي ارتفاع سعر الجنيه مقابل الدولار إلى زيادة عرض الدولار في سوق العملات الأجنبية، وذلك لزيادة طلب الأمريكيين على الجنيه السوداني لشراء السلع السودانية، وسيحدد الطلب والعرض سعر الصرف، أي سعر الجنيه للدولار، وهو في هذا المثال $LS\ 2.5 = 1\$$ وهذا يعني أن قوى الطلب والعرض هي التي ستحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام.

(1) منشورات بنك السودان، تقييم سياسات سعر الصرف بعد الحافز، ص 2.

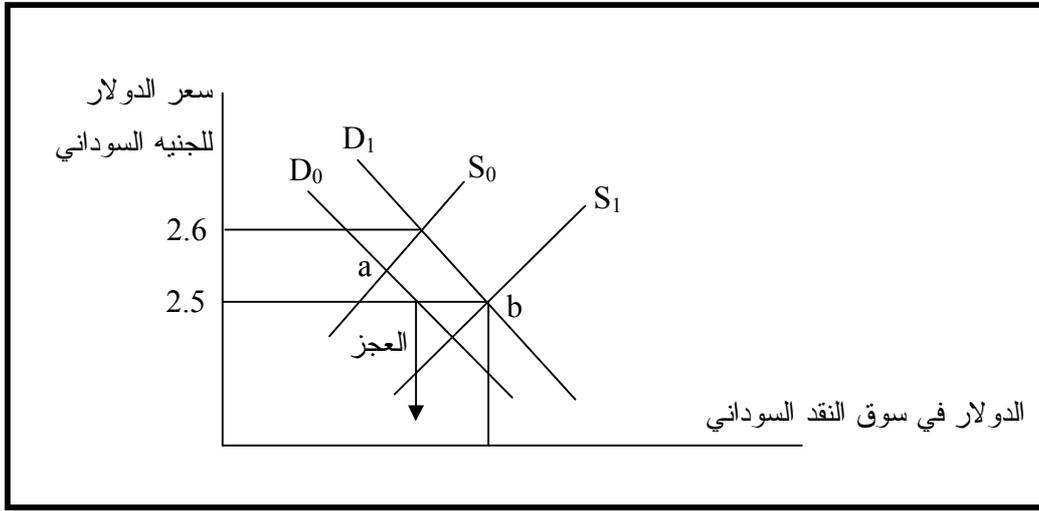
(2) عبد الله الشريف عبد الله الغول، 2007م، موضوعات في الاقتصاد الكلي، (الخرطوم، مطبوعات جامعة امدرمان الأهلية)، ص 223.

دور سعر الصرف المرن في معالجة عجز ميزان المدفوعات:

عندما يرتفع سعر الجنيه السوداني للدولار من LS 2.5 إلى LS 2.6 فهذا يعني هبوط في قيمة الجنيه السوداني بالنسبة إلى الدولار، وعليه سيحتاج السودانيون إلى جنيهات أكثر لشراء الدولار، أما عندما ينخفض سعر الدولار بالنسبة للجنيه من LS 2.5 إلى LS 2 فهذا يعني ارتفاع قيمة الجنيه وسيحتاج السودانيون الآن إلى عدد من الجنيهات اقل لشراء الدولار، وعليه فإن هبوط قيمة الجنيه مقابل الدولار تعني بالضرورة ارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه والعكس، الشكل يوضح إمكانية معالجة العجز ab في ميزان المدفوعات تحت ظل نظام سعر الصرف المرن بزيادة سعر صرف الجنيه السوداني من LS2.5 إلى LS2.6⁽¹⁾

شكل (2/3)

معالجة العجز في ميزان المدفوعات



المصدر: عبد الله الشريف عبد الغول، موضوعات في الاقتصاد الكلي.

أنواع سعر الصرف في السودان:

1/ سعر الصرف الاسمي Nominal exchange rate

يمكن التعبير عن سعر الصرف الاسمي بطريقتين: الأولى هي عدد وحدات العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها نظير وحدة واحدة من العملة المحلية. الثانية هي عدد وحدات العملة المحلية التي يمكن الحصول عليها نظير وحدة واحدة من العملة الأجنبية، فمثلاً يمكن التعبير عن سعر الصرف الاسمي بين الدينار السوداني والدولار الأمريكي كما يلي:
الأول: $US \$ 0.005 = SD 1$ أي 0.005 دولار أمريكي للجنيه السوداني.
الثاني: $US \$ 1 = SD 200$ أي 200 جنيه سوداني للدولار الواحد.

(1) عبد الله الشريف عبد الله الغول، مرجع سبق ذكره، ص 223.

ويمكن التعبير عنه رياضياً بالرمز E

$$E = \frac{SD}{US \$}$$

ولتحويل جنيهه سوداني إلى دولار أمريكي سنقسم على E ولتحويل الدولار الأمريكي إلى جنيهه سوداني نضرب في E ويطلق على التغير في E أما هبوط اسمي أو ارتفاع اسمي في سعر أو فقط هبوط أو ارتفاع، ويعني هبوط العملة المحلية هبوط الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي ويناظر ذلك زيادة في E ومن جانب آخر يعني الارتفاع زيادة في سعر العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية إذ يناظر الارتفاع انخفاض سعر الصرف ويناظر الهبوط زيادة سعر الصرف⁽¹⁾، والجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول (1/3)

سعر الصرف الاسمي

سعر الصرف الاسمي E	سعر الدولار مقابل الدينار السوداني، أي عدد الدينارات للدولار الواحد
ارتفاع الدولار \$	انخفاض سعر الدولار مقابل الدينار السوداني
ارتفاع قيمة الدولار	انخفاض عدد الدينارات للدولار الواحد
هبوط الدولار	زيادة سعر الدولار مقابل الدينار السوداني
انخفاض الدولار	زيادة عدد الدينارات للدولار الواحد

المصدر: عبد الله الشريف عبد الله الغول موضوعات في الاقتصاد الكلي

2/ سعر الصرف الحقيقي Real exchange rate:

تشير كلمة حقيقي Real مقارنة بكلمة Nominal إلى التغيرات في الأسعار النسبية للسلع وليس إلى التغيرات النسبية في أسعار العملة، أي هو سعر السلع الأمريكية بالنسبة للسلع المحلية، ويستخدم مكمش الناتج المحلي في البلدين افترض أن Pr هي مكمش الناتج المحلي الأمريكي، و E هي سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار، Po هي مكمش الناتج المحلي السوداني، و EP_F هو سعر السلع الأمريكية بالدينار السوداني، P₀ سعر الصرف الحقيقي أو سعر السلع الأمريكية بالنسبة للسلع المحلية ويطلق عليه ε

$$\varepsilon = \frac{EP_F}{P_0}$$

وتعني للتحركات في ε أن السلع الأجنبية أصبحت أكثر تكلفة أو أقل تكلفة من السلع المحلية، ويطلق على الزيادة في الأسعار النسبية للسلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية، ارتفاع حقيقي Real a appreciation ونطلق على انخفاضها هبوط حقيقي Real depreciation

(1) عبد الله الشريف عبد الله الغول، مرجع سبق ذكره، ص 228.

وبما أن كلمة حقيقي تشير إلى التغيرات في أسعار السلع وليس التغيرات النسبية في أسعار العملات فإن الارتفاع الحقيقي مناظر الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي E ومن جانب آخر يناظر الهبوط الحقيقي زيادة في سعر الصرف. والجدول أدناه يوضح ذلك: (1)

جدول (2/3)

سعر الصرف الحقيقي

سعر الصرف E	سعر السلع الأمريكية بالنسبة للسلع السودانية
ارتفاع حقيقي Real appreciation a السلع المحلية أعلى نسبياً من السلع الأمريكية	انخفاض سعر السلع الأمريكية بالنسبة للسلع المحلية $\downarrow \varepsilon$
هبوط حقيقي Real depreciation السلع المحلية أرخص نسبياً من السلع الأمريكية	زيادة سعر السلع الأمريكية بالنسبة للسلع المحلية $\uparrow \varepsilon$

المصدر: عبد الله الشريف عبد الله الغول، موضوعات في الاقتصاد الكلي

ويقاس سعر الصرف الحقيقي $E_{real} = E / P / Fp$

E = سعر الصرف. P = السعر المحلي. Fp = السعر الأجنبي.

أي أن سعر الصرف الحقيقي يساوي قسمة سعر الصرف على سعر الصرف المحلي على سعر الصرف الأجنبي. (2)

3/ **سعر الصرف التأشيرى:** يحدد سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بنك السودان المركزي على أساس يومي بعد احتساب السعر التأشيرى بحيث لا يتجاوز النطاق وباستخدام Gross rate يتم تحديد أسعار العملات الأخرى تجاه الجنيه السوداني، على أن يكون أدنى من أسعار البنوك التجارية والصرافات. (3)

4/ **سعر الصرف الزاحف:** اعتمد السودان هذا النوع من الإنفاق مع صندوق النقد الدولي عام 1997م أهم ملامحها تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة لتخفيض قيمة عملتها بمقدار صغير يومياً أو أسبوعياً.

5/ **سعر الصرف المعدل:** تم العمل في السودان بهذا النوع في عام 1979م ويمكن بنك السودان بموجبه من تعديل سعر العملة خاصة في حالة اكتشاف أن ذلك السعر هو ليس السعر الواقعي. (4)

(1) عبد الله الشريف عبد الله الغول، مرجع سبق ذكره، ص 229.

(2) Husited, Micheal Melvin (2007) International economic system, 8th edition, Addison Welsly, New York, p. 367

(3) منشورات بنك السودان، تقييم سياسات سعر الصرف بعد استخدام نظام الحافز، ص 4.

(4) منشورات بنك السودان، 2015م، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، ص 10.

سياسات ومحددات سعر الصرف في السودان
أولاً: سياسات سعر الصرف في السودان:

جدول (3/3)

السياسات التي تمت في سعر الصرف خلال الفترة 1992 – 2019م

التاريخ	السياسات التي تمت في تلك الفترة
92 - 1996م	1/ تحرير سعر الصرف وتقويمه بين سياسة التحرير الاقتصادي لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات وإعطاء قيمة للجنيه السوداني 2/ وجود سوق مصرفية حرة موحدة 3/ في عام 1995م تم إنشاء عدد من شركات الصرافة 4/ في عام 1996م تم تحديد السعر الذي تتعامل البنوك وشركات الصرافة يومياً
97 - 2001م	1/ استئناف علاقة السودان بصندوق النقد الدولي 2/ إعادة التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف 3/ تميزت بالاستقرار النسبي لسعر الصرف 4/ إلغاء تحديد سعر الصرف وفقاً لقوى الطلب والعرض على أن يقوم البنك المركزي ببيع وشراء العملات الأجنبية 5/ إلغاء عدد من القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي
2002 - 2004م	1/ استخدام سعر الصرف المرن باستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو ايجابي للنواتج المحلي الإجمالي 2/ استقرار المستوى العام للأسعار 3/ أصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة 4/ تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأشير
2005م	1/ الاستمرار في سياسة المحافظة على سعر الصرف المرن المستقر وفق آليات السوق وإدخاله إليه 2/ مواصلة العمل بنظام سعر الصرف المرن المدار 3/ استمرار قيام بنك السودان بدور نشط في سوق النقد الأجنبي
2006م	الاستمرار في سياسة المحافظة على سعر الصرف المرن المستقر
2007م	الاستمرار في سياسة سعر الصرف المرن المدار وإدخاله إليه لإدارة سعر الصرف وذلك بالتنبؤ بسعر الصرف في المدى المتوسط
2008م	التحويل من الدولار إلى اليورو كعملة احتياطية رسمية بسبب الحصار الاقتصادي الأمريكي على السودان

التاريخ	السياسات التي تمت في تلك الفترة
2009م	الاستمرار في المحافظة على استقرار مرونة سعر الصرف
2010م	تطبيق سياسة حافز الصادر بنسبة 16.29% من السعر الرسمي
2011م	تثبيت سعر الصرف للدولار أمام الجنيه وتقليل نسبة الحافز إلى 4%
2012م	تخفيض الجنيه السوداني أمام الدولار الأمريكي بنسبة 91% من سعره ليصل حدود 5 جنيه وجسر الفجوة بين السعريين الموازي والمنظم وتطبيق آلية سعر الصرف، كما أوقف بنك السودان المركزي ضخ النقد الأجنبي للمصارف
2013م	رفع الدعم عن المحروقات ضمن إطار حزمة إصلاح اقتصادي وتخفيض قيمة الجنيه أمام الدولار الأمريكي من 4.4 إلى 5.7 مع الإبقاء على سعر استيراد القمح ودقيق القمح في 2.9 جنيه للدولار
2014م	إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار
2015م	ضبط موارد النقد الأجنبي وإعادة تنظيم حسابات النقد الأجنبي للجهات المحلية والأجنبية
2016م	تطبيق سياسة الحافز لجذب موارد تحويلات المغتربين والمصدرين بنسبة 131% من السعر الرسمي وإلغاء الفجوة بين السعريين
2017م	من جانب الطلب تنشيط الإجراءات والعرض ضبط الاستيراد
2018م	تعديل سعر الصرف وتضمين حافز الصادرات
2019م	تعديل سعر الصرف

المصدر: محمد عثمان، سياسة سعر الصرف وأثرها على التجارة الخارجية، التقارير السنوية لبنك السودان 1992-2019م

تطورات سياسات سعر الصرف في السودان:

يمكن تقسيم الحقبة التاريخية التي طبق فيها سعر الصرف في السودان إلى المراحل

التالية:

1/ فترة تثبيت سعر الصرف 1956 - 1979م:

منذ الإعلان عن استقلال البلاد أول يناير 1956م تم إطلاق عملة الجنيه السوداني بواسطة لجنة العملة، فقد اشتهر السودان بإنتاج وتصدير القطن التي عززت من قيمة الجنيه السوداني ودعمت استقراره، وبنهاية أول عام مالي في يوليو 1957م تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تحديد سعر صرف للجنيه السوداني بما يعادل 2.87 دولار، أي يكون سعر صرف الجنيه 0.35 دولار، واستمر تثبيت الجنيه بهذا المعدل إلى مارس 1972م عند استحداث ضريبة تحويل مع الواردات أو علاوة تشجيع بنسبة 15% وهي عبارة عن تخفيض غير معلن، لكن ظل نظام سعر الصرف ثابتاً حتى نهاية سبعينات القرن الماضي.

2/ فترة تخفيض سعر الصرف 1979 - 1992م:

في يوليو 1972م وتزامناً مع إعداد الموازنة العامة للدولة تم تخفيض الجنيه السوداني إلى 2.5 دولار، أي أن يكون الدولار يعادل 0.4 جنيه سوداني. ومنذ ذلك التاريخ بدأت سياسة تخفيض سعر الصرف والتي اتبعت في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي التي أوصى بها صندوق النقد الدولي. حيث شهدت الفترة التالية تخفيضات متوالية، وفي سبتمبر 1979م تم الإعلان عن تخفيض سعر الجنيه السوداني ليصبح 2 دولار للجنيه، وألغيت الضريبة واستحدثت عنها نظام سعر الصرف المزدوج، حيث تم تحديث سعر الصرف الموازي وكان يعادل 1.24 دولار للجنيه، وطبق السعر الحر على جميع السلع المستوردة ما عدا (19) سلعة بالسعر الرسمي، واستمرت سياسة تخفيض سعر الصرف حيث تم في نوفمبر 1981م إلغاء السعر الموازي وتخفيض سعر الجنيه إلى 1.11 دولار، وفي نوفمبر 1982م أيضاً تم تخفيض سعر الجنيه ليصبح 0.77 دولار، أو 1 دولار يعادل 1.30 جنيه، وبذلك انخفضت قيمة الجنيه السوداني عن 1 دولار. وحسب الأسس النظرية التي اعتمدت عليها برامج الصندوق كان الغرض الأساسي هو زيادة تنافسية الصادرات، إلا أن سياسة سعر الصرف لم تؤدي إلى تشجيع الصادرات لاعتماد البلاد على محصول نقدي واحد هو القطن، وقد تقدمت صناعة البدائل من الريون والنايلون وانتشار استخدام المشتقات البترولية، وهذه العوامل أدت إلى تراجع أسعار القطن بشكل لم يسبق له مثيل. تم استحداث سعر صرف جديد سمي بسعر الصرف الحر يعادل 1.8 جنيه للدولار وسعر الصرف الرسمي 1.3 جنيه للدولار، وفي يناير 1984م تم تخفيض السعر الحر إلى 2.1 جنيه للدولار، وفي فبراير 1985م تم السماح للبنوك التجارية بتحديث سعر الصرف الحر ليكون في حدود 3.15 جنيه للدولار، بينما ثبت سعر الصرف الرسمي في 2.5 جنيه للدولار، وفي الفترة من 1985 - 1986م تم تثبيت سعر الصرف الرسمي في 2.5 جنيه للدولار، بينما تم تعديل السعر الحر إلى 3.15 جنيه للدولار، وفي أكتوبر 1987م تم الإعلان عن توحيد السعرين ليكون السعر الرسمي 4.5 جنيه للدولار، وإزاء الضغوطات التي واجهت البلاد واختلال ميزان المدفوعات وارتفاع عجز الموازنة العامة تم إنشاء لجنة موارد السوق المصرفية والإعلان عن سعر 11.3 جنيه للدولار، وفي أكتوبر 1988م 15 جنيه للدولار، بينما بلغ سعر الصرف في عام 1991م 30 جنيه للدولار.

3/ فترة تعويم سعر الصرف 1992 - 1996م:

تم الإعلان عن سياسة التحرير الاقتصادي في فبراير 1992م والغي نظام سعر الصرف الرسمي والحر، وتم تحديد سعر الصرف 90 جنيه للدولار بواسطة اتحاد المصارف وفقاً لمؤشرات العرض والطلب. أدى تعويم سعر الصرف في ظل انعدام احتياطات النقد الأجنبي إلى انخفاض كبير في سعر الصرف ليصل في أكتوبر 1993م إلى 300 جنيه

للدولار، وفي ظل ارتفاع حاد في معدلات التضخم واتساع فجوة الموارد في القطاع الخارجي وتنامي عجز الميزانية وزيادة الضغوط التضخمية نتيجة لتآكل القوى الشرائية للعملة الوطنية، مما حدا إلى تحديد سعر نافذة البنك المركزي 225 جنيهه للدولار، وفي يونيو 1994م تم إلغاء نظام النافذتين وسمح لكل بنك تحديد سعره بدون الرجوع للبنك المركزي. وقد تمت إجازة لائحة أعمال الصرافة في 1995م بموجب قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي وتم تقنين نشاط شراء وبيع النقد الأجنبي مع اتساع الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي.

الجدول التالي يوضح التفاوت في السعرين خلال الفترة

جدول (4/3)

سعر الصرف الرسمي والموازي في الفترة 1992 - 1999م (جنيهه للدولار)

السنة	السوق الرسمي	السوق الموازي	علاوة السعر في السوق الأسود
1992م	100	143	43%
1993م	215	335	56%
1994م	315	525	67%
1995م	832	902	8%
1996م	1640	1795	23%
1997م	1712	1840	7%
1998م	2370	2900	1%
1999م	2577	2587	0%

المصدر: بنك السودان المركزي.

4/ فترة الربط الزاحف 1997 - 1999م:

منذ العام 1997م اتبعت الدول سياسات مالية انكماشية تزامنت مع سيطرة كاملة على التوسع النقدي بواسطة البنك المركزي لامتناس مصادر التوسع النقدي عبر سياسة نقدية انكماشية. حيث تم رفع الاحتياطي القانوني وتقليص تمويل القطاع الخاص، ومما يجدر الإشارة إليه أن نفس الفترة شهدت تقعدت للاستثمار الأجنبي من الصين وماليزيا وغيرها من الدول التي استثمرت في موضوع البترول السوداني، حيث اتجه السودان شرقاً، وأدى ذلك لتوفر موارد النقد الأجنبي وتم تقليص سعر الصرف بين السعر الرسمي والموازي وإزالته بنهاية العام 1999م كما هو موضح في الجدول (5/3).

5/ فترة التعويم المدار 1999 - 2008م:

شهدت هذه الفترة استقرار سعر الصرف بشكل لم يسبق له مثيل نتيجة لزيادة تدفقات عائدات النفط، والتي أسهمت في توفير موارد مقدرة في سوق النقد الأجنبي، وفي هذه الفترة

طبقت السياسات النقدية نظام سعر الصرف المرن المدار حيث أصبحت قوى العرض والطلب هي المحدد الأساسي لسعر الصرف ويكون التدخل في سوق النقد الأجنبي بتصحيح المسار لإدارة السيولة في الاقتصاد.

6/ فترة التعويم المدار وشح موارد النقد الأجنبي 2008 - 2016م:

نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية في الموجة الثانية فقد تقلصت عائدات النفط بشكل واضح وأصبحت عائدات الصادرات غير البترولية في تراجع ولذلك بدأت بعض الضغوطات تظهر في سوق النقد الأجنبي، ومن أهم المؤشرات التي تقيس ذلك بروز السوق الموازي من جديد، فمنذ أوائل 2009م بدأت تتعدد أسعار الصرف ومع التخفيضات المتلاحقة لسعر الصرف الرسمي أيضاً انخفض سعر الصرف في السوق الموازي نتيجة لتبعات الأزمة المالية العالمية، وذلك فقدان البترول بسبب انفصال دولة الجنوب، تتمثل الآثار المترتبة على انفصال جنوب السودان أهم الأسباب التي عمقت لمشكلة ندرة موارد النقد الأجنبي حيث فقدت البلاد 76% من موارد النقد الأجنبي و56% من الإيرادات العامة للدولة، وسرعان ما انتقلت الصدمة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وشهدت البلاد ارتفاع الضغوط التضخمية منذ يوليو 2011م وتدني الإنتاج الحقيقي في القطاعات الإنتاجية وارتفع عجز الموازنة العامة وتترتب على ذلك تنامي الكتلة النقدية وارتفاع تكلفة المعيشة تبعاً⁽¹⁾.

ثانياً: محددات سعر الصرف في السودان:

إن من يتتبع الأحداث الاقتصادية المختلفة يجد أنها العامل الرئيسي الذي يؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته، والمتتبع للأحداث غير الاقتصادية يرى أيضاً أن سعر الصرف مرآة عاكسة لها، ويكاد يقتنع بأن تحركاته تقترب من أن تكون عشوائية ولكن الحقيقة تشير إلى أن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية بدرجة أقل من غيرها لأن الاقتصاد علم اجتماعي يتأثر بمختلف الأحداث ويستجيب لها، ولغرض دراسة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف يتم تقسيمها إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.⁽²⁾

(1) مصطفى محمد عبد الله، 2016م، أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم، دراسة تجريبية لحالة السودان، مجلة المصري، إدارة البحوث والتنمية، العدد 80، ص 5 - 7.

(2) عبد الحسين جليل عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 61.

1/ التغير النسبي في الدخل Change in relative income

قد تؤدي زيادة دخول السودانيين بمعدلات أكبر مقارنة بدول أخرى، إلى زيادة طلب السودانيين على كل من السلع المحلية والسلع الأجنبية، مؤدياً بالتالي إلى زيادة طلبهم على العملات الأجنبية، وقد ينتج عن هذا الوضع زيادة سعر صرف هذه العملات مقابل الجنيه، أي ستؤدي إلى هبوط قيمة الجنيه السوداني.

2/ أسعار الفائدة الحقيقية النسبية Change in relative real interest rate

افترض أن السودان قرر تحديد معدل نمو عرض النقود للتحكم في معدل التضخم، قد ينتج عن ذلك أسعار فائدة حقيقية أعلى في السودان مقارنة بأمريكا مثلاً، سيؤدي ذلك إلى زيادة استثمارات أمريكا في السودان وزيادة الطلب على الأصول المالية السودانية، ويترتب على ذلك زيادة الطلب على الجنيه السوداني وارتفاع قيمته.

3/ التغيرات في الأسعار النسبية Change in relative prices

إذا ارتفع مستوى السعر العام في السودان وظلت الأسعار ثابتة في أمريكا سيزيد طلب السودانيين على السلع الأمريكية مما يزيد الطلب على الدولار، من جهة أخرى تؤدي زيادة الأسعار في السودان أيضاً إلى انخفاض طلب الأمريكيين على السلع السودانية والى انخفاض في عرض النقود.

وستكون المحصلة النهائية هي انخفاض سعر الجنيه مقابل الدولار نتيجة لزيادة الطلب وانخفاض العرض على الدولار.

4/ المضاربة Speculation

افترض أنه تم بناء التوقعات التالية حول مستقبل الاقتصاد السوداني:

1 - سينمو السودان بمعدل أكبر من معدلات النمو في أمريكا.

2 - معدلات سعر الفائدة المتوقعة في السودان أقل منها في أمريكا.

3 - سيتعرض السودان لمعدلات تضخم مالية.

بناء على هذه التوقعات سيتعرض الاقتصاد السوداني إلى هبوط في سعر عملته المحلية وارتفاع في سعر الدولار، وسيحفز ذلك حملة الجنيه السودانية تحويله إلى دولار وسيترتب على ذلك زيادة الطلب على الدولار، وتكون النتيجة هي هبوط في سعر الجنيه السوداني وارتفاع في سعر الدولار مع ملاحظة أن هذه التغيرات في الأسعار ستحدث الآن وقبل أن تصبح التوقعات واقع معاش. (1)

(1) عبد الله الشريف عبد الله الغول، مرجع سبق ذكره، ص 227.

ب/ العوامل غير الاقتصادية:

1/ انفصال الجنوب:

أدى الانفصال في عام 2011م إلى تراجع حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي وقد نجم عنه فقدان السودان لعائداته من النفط التي كانت تمثل المصدر الرئيسي لتدفق العملات الأجنبية، فقل حجم احتياطياته من النقد الأجنبي ومن ثم حدوث شح فيه، الأمر الذي كان له تأثير على سعر الصرف، ومن ثم تدهورت قيمة الجنيه السوداني بشكل مريع أمام الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي. وأدى هذا الارتفاع في سعر الصرف إلى ارتفاع قيمة الواردات ومن ثم زاد العجز في الميزان التجاري.⁽¹⁾

2/ الوضع السياسي القائم في الدولة:

عملات الدولة المستقرة سياسياً واقتصادياً عادة ما تكون ذات قيمة أكبر من عملات الدول التي تشهد اضطراب سياسي واقتصادي، إذ يفضل المستثمرون عادة تقليل ما لديهم من عملات هذه الدول المضطربة سياسياً، ويعتبر الاقتصاد الأمني والسياسي أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي خاصة الإنتاج بسبب الصادر، في حين تكون هنالك ضرورة للاستيراد ويؤدي ذلك إلى اختلال الميزان التجاري مما ينعكس سلباً على أسعار الصرف وأيضاً لا يتوفر لدى الدولة المناخ المناسب لاستقطاب رؤوس الأموال، وقد شهد السودان فترة الدراسة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وعدم استقرار أسعار الصرف.

3/ الإشاعات والأخبار:

تعد الإشاعات والأخبار من العوامل المؤثرة والسريعة في سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة وأحياناً تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما، ولكن التأثير يحدث لوقت قصير لا يلبث السوق أن يستعيد استقراره.

4/ التغير في الأذواق:

يؤدي التغير في أذواق المستهلكين تجاه السلع الأجنبية إلى تغيير الطلب على عملات هذه الدول، وبالتالي تغيير سعر صرفها، فمثلاً أدى التطور التقني في السودان في مجال وسائل الاتصالات إلى جعل هذه السلعة أكثر جاذبية للمستهلك الأمريكي سيزيد الأمر من عرض الدولار في سوق النقد الأجنبي لحاجتهم إلى دولارات إضافية لشراء هذه السلعة من السودان، وقد يؤدي زيادة الطلب على الجنيه السوداني إلى رفع قيمته في سوق النقد الأجنبي

(1) قسوم خيرى بلال خير، 2013م، الطريق الثالث للتنمية المستدامة في السودان، ط1، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة)، ص 119.

إذا ما زادت تصديرات السودانيين للسلع الأمريكية سيرتفع طلب السودانيين على الدولار وتهبط قيمة الجنيه السوداني. (1)

5/ التوقعات:

قيم العملات عادة ما تعتمد على التحركات المستقبلية لأسعار الصرف وتتأثر هذه التوقعات بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة المعنية. (2)

تطورات سعر الصرف في السودان

خلفية تاريخية عن تطورات سعر الصرف في السودان:

انضم السودان لصندوق النقد الدولي في عام 1958م وكان في ذلك الوقت يتم التعامل بنظام سعر الصرف الثابت، وتحدد الجنيه في ذلك الوقت 2.8 جنيه للدولار وأصبح 0.22 دولار للجنيه في عام 1990م، كما ظهرت أسعار جديدة بالإضافة إلى السعر الرسمي والسعر الحر، وقد ارتبطت هذه الأسعار بنشاطات معينة كسعر صرف الدولار الحسابي، وذلك للموضوعات المتعلقة بالمعاملات مع جمهورية مصر العربية وسعر تحويلات الطلاب الدارسين بالخارج، وفي فبراير 1992م أعلن رسمياً بداية تحرير الاقتصاد السوداني وإلغاء السعر الرسمي والسعر الحر، وأصبح هناك سوق موحد للنقد على أن يتم تحديد السعر بواسطة لجنة من البنوك التجارية وفقاً لقوى العرض والطلب، وتم تحديده 0.011 للجنيه (90 جنيه للدولار) وبنهاية عام 1992م تراوح السعر بين 0.011 و0.007 للدولار (3)، وفي عام 1992م تم التحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن وتم تعويم وتحرير سعر الصرف، وتم إلغاء نظام الرقابة على الصرف. وتبع ذلك الكثير من التدابير والإجراءات والسياسات التي تنظم النقد الأجنبي وصدرت المنشورات التي تنظم متابعة حصيلة الصادر وفقاً لرؤى سياسة التحرير الاقتصادي. (4)

(1) عبد الله الشريف عبد الله الغول، مرجع سبق ذكره، ص 226.

(2) خالد حسن البيلي، ب. ت، الاقتصاد الدولي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، التعليم عن بعد، ص 14.

(3) منشورات بنك السودان، 1981م، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء.

(4) منشورات بنك السودان المركزي، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء.

جدول (5/3)

تطورات سعر الصرف للجنيه السوداني خلال الفترة 1957 - 1981م

السعر الحر		السعر الموازي		السعر الرسمي		السنوات
سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	
-	-	-	-	2.78	0.35	1957م
-	-	-	-	2.87	0.35	1971م
-	-	-	-	2.50	0.40	1972م
-	-	0.80	0.80	2.00	0.50	1979م
-	-	-	-	1.11	0.90	1981م

المصدر: بنك السودان الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء،.

شهد السودان في الفترة 1956 - 2004م سوقين لسعر الصرف تشمل السوق الرسمية التي يتم التعامل فيها عبر النوافذ الرسمية كالبنوك وصرافات النقد الأجنبي، والسوق الموازية التي يتم فيها عمليات البيع والشراء للجهات غير الرسمية كتجار العملة والسماسة وغيرهم من المضاربين في أسواق العملات. بالإضافة إلى نوعين من الأسواق السوق الرسمي والسوق الموازي اللذين ظهرا في السوق عام 1979م والتي لم يكن لهما وجود من قبل خاصة في الفترة 1956 - 1979م

يلاحظ من الجدول أن في خلال الفترة 1956-1978 شهدت تلك الفترة استخدام سعر الصرف الثابت، واستمر العمل بهذا النظام منذ إصدار الجنية السوداني حتى عام 1978م، وشهد العام استخدام سعر الصرف المعدل. (1)

(1) حيدر عباس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

جدول (6/3)

التطورات التي شهدتها سعر الصرف خلال الفترة 1982 - 1991م

السعر الحر		السعر الموازي		السعر الرسمي		السنوات
سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	
-	-	-	-	0.77	1.30	1982/11/15
0.56	1.80	0.00	-	0.77	1.30	1983/6/3
0.47	2.10	0.00	-	0.77	1.30	1984/4/21
0.32	3.15	0.00	-	0.40	2.50	1985/2/12
0.29	3.15	0.00	-	0.40	2.50	1985/3/16
0.30	3.30	0.00	-	0.40	2.50	1985/4/21
0.23	4.25	0.00	-	0.40	2.50	1986/2/25
0.24	4.10	0.00	-	0.40	2.50	1986/3/12
0.22	4.50	0.00	-	0.22	4.50	1987/3/10
0.09	11.30	0.00	-	0.22	4.50	1988/10/26
0.09	11.30	0.00	-	0.22	4.50	1989/1/1
0.03	30.00	0.00	-	0.07	15.00	1991/7/10

المصدر: حيدر عباس وآخرون، بنك السودان المركزي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث، 2005م.

يلاحظ من الجدول أن سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار ظل ثابتاً في حدود 1.30 جنية للدولار الواحد في السوق الرسمي منذ عام 1982 وتم إلغاء السعر الموازي واستعيض عنه بالسعر الحر في عام 1983 وقد استمر السعر 1.30 جنية للدولار الواحد حتى عام 1984. وفي العام 1985 تم تخفيض السعر الرسمي بنسبة 48% ليصبح 2.5 جنية للدولار الواحد واستمرت سياسة التخفيض حتى عام 1986 وواصل سعر الصرف في الانخفاض حتى بلغ 4.90 جنية سوداني للدولار الواحد بنهاية عام 1986 وتم تخفيض السعر بنسبة 45% بنهاية عام 1987 وفي العام 1988 تم تخفيض السعر بنسبة 62% واستمرت سياسة التخفيض خلال العامين 1990 = 1991. (1)

(1) حيدر عباس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17 - 19.

جدول (7/3)

تطورات سعر الصرف في السودان خلال الفترة 1992 - 2019م

السعر الحر		السعر الموازي		السعر الرسمي		السنوات
سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	
0.11	90	0.00	-	-	-	1992م
0.003	300	-	-	-	-	1993م
-	-	-	-	-	-	1994م
-	-	-	-	0.0012	0.83	1995م
-	-	-	-	0.0007	1.46	1996م
-	-	-	-	0.0006	1.71	1997م
-	-	-	-	0.0004	2.37	1998م
-	-	-	-	0.0004	2.58	1999م
-	-	-	-	0.0004	2.57	2000م
-	-	-	-	0.0004	2.61	2001م
-	-	-	-	0.0004	2.62	2002م
-	-	-	-	0.0004	2.60	2003م
-	-	-	-	-	2.50	2004م
-	-	-	-	-	2.34	2005م
-	-	-	-	-	2.17	2006م
-	-	-	-	-	2.01	2007م
-	-	-	-	-	2.08	2008م
-	-	-	-	-	2.28	2009م
-	-	0.34	2.92	0.36	2.77	2010م
-	-	0.30	3.33	0.34	2.66	2011م
-	-	0.12	5.78	0.19	3.56	2012م
-	-	0.12	8.10	0.15	4.74	2013م
-	-	-	-	-	5.71	2014م
-	-	-	-	-	6.01	2015م
-	-	0.06	15.80	0.6	6.18	2016م
-	-	-	-	-	6.67	2017م
-	-	-	-	-	24.35	2018م
-	-	-	-	-	47.50	2019م

المصدر: محمد عثمان، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، 2019م.

في 1992/2/3م تم إلغاء السوقين الرسمي والحر وأنشئ السوق الموحد بدلاً عنهما على أن يتم إعلان السعر اليومي بواسطة لجنة من البنوك التجارية بناء على مؤشرات الطلب والعرض⁽¹⁾، وفي عام 1993م أصبح سعر الصرف 0.003 من الدولار أي ما يعادل 300 جنية للدولار الواحد، أي خفض السعر الحر من 0.001 إلى 0.003 بنسبة 7% من قيمة الجنيه السوداني وقد تم إنشاء نافذتين هما نافذة البنوك التجارية يتحدد السعر بواسطة اتحاد المصارف السوداني 300 جنية للدولار، ونافذة البنك المركزي حدد سعرها 215 جنية للدولار⁽²⁾. وبنهاية عام 1993م ظل سعر بنك السودان ثابتاً وخفض سعر البنوك التجارية إلى 0.003 دولار للجنيه، وفي يوليو 1994م تم إلغاء العمل بالنافذتين بناء على سياسة التحرير الاقتصادي⁽³⁾، أما في عام 1995م وفي مايو وبالتحديد نتيجة لعودة الصرافات انخفض سعر الصرف من 0.013 دولار للجنيه بنسبة انخفاض بلغت 54% وبظهور الصرافات تدهور سعر الصرف إلى أن وصل نهاية 1996م إلى 1.46 جنيهاً للدولار⁽⁴⁾، وفي عام 1997م تميز سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي بالاستقرار نسبياً مقارنة بالأعوام السابقة إذ أصبح 1.71 وفي عام 1998م أصبح سعر الصرف 2.37 جنية للدولار⁽⁵⁾، وفي العام 1999م أصبح السعر 2.58، ثم ارتفع في عام 2000م، إلى 2.57، وفي عام 2001م ارتفع السعر إلى 2.61، وفي عام 2002م ارتفع إلى 2.62، وفي عام 2003م ارتفع إلى 2.60، وفي عام 2004م إلى 2.50، وزاد في العام 2005م إلى 2.34، وفي العام 2010م إلى 2.31، وفي العام 2011م إلى 2.66، وزاد في العام 2012م إلى 3.56، وفي العام 2013م إلى 4.74، وبلغ في العام 2016م حوالي 16.18 جنية للدولار، وبلغ في العام 2017م⁽⁶⁾.

(1) مجدي فتحي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(2) بنك السودان، التقرير السنوي 1991م، ص

(3) بنك السودان، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، بنك السودان.

(4) بنك السودان، التقرير السنوي، الحادي والثلاثون 1991، ص 96.

(5) بنك السودان، التقرير السنوي، الثامن والثلاثون، 1998م، ص 88.

(6) تحليل الباحث.

جدول (8/3)

أسعار صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار خلال الفترة 1997 - 2009م

السوق الموازي	التأشيرى	البنوك التجارية	بنك السودان	الأعوام
-	-	-	158.7	1997م
-	-	-	199.4	1998م
-	-	-	251.6	1999م
258.5	256.8	257.3	265.8	2000م
265.0	262.6	260.8	262.6	2001م
268.0	262.2	366.2	262.2	2002م
284.0	263.0	261.0	263.0	2003م
262.5	256.7	260.7	251.7	2004م
230.0	230.0	230.0	238.3	2005م
260.0	260.0	260.0	260.0	2006م
2.1	2.0	2.0	2.0	2007م
2.2	2.2	2.2	2.2	2008م
7.6	2.4	2.5	2.4	2009م

المصدر: حيدر عباس وآخرون، بنك السودان المركزي والمصارف التجارية، 2005م.
 من خلال الجدول نلاحظ أنه في الفترة 1997 - 2001م تدهور سعر الصرف وفي
 خلال 2002 - 2006م شهدت استقرار كبير في سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار
 الأمريكي حيث أن هناك فوارق طفيفة في أسعار الصرف للأسواق الأربعة المذكور أي يكاد
 يكون هناك توحيد في سعر الصرف ويعزى ذلك للسياسات والجهود التي بذلتها السلطات
 النقدية، كما شهدت تلك الفترة العمل على ترفيع سعر صرف الدينار السوداني لأول مرة في
 تاريخه حيث رأت السلطات بنهاية العام 2004م أن سعر صرف الدينار مقابل العملات الحرة
 وبدأ الترفيع حتى وصل إلى 250.6 دينار سوداني للدولار الأمريكي بنهاية عام 2004م
 واستمر الاتجاه في العام 2005م إذ وصل سعر الصرف إلى 238.31 دينار سوداني للدولار
 الأمريكي بنهاية 2005م وفي خلال 2007 - 2009م حصل استقرار في سعر الصرف
 وارتفاع حجم الصادرات وارتفاع الاحتياطات. (1)

(1) حيدر عباس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 23 - 24.

جدول (9/3)

أسعار صرف الدولار في الأسواق المحلية خلال الفترة 2005 – 2019م

الأعوام	بنك السودان	البنوك التجارية	شركات الصرافة
2005م	2.30	2.29	2.30
2006م	2.00	2.00	2.01
2007م	2.02	2.03	2.03
2008م	2.18	2.15	2.16
2009م	2.23	2.19	2.24
2010م	2.48	2.59	2.51
2011م	2.67	2.74	2.74
2012م	2.39	2.94	6.17
2013م	5.68	5.93	5.94
2014م	2.85	6.27	6.28
2015م	6.67	6.41	6.41
2016م	6.07	6.40	6.41
2017م	6.99	8.91	8.91
2018م	24.35	24.35	29.04
2019م	45.22	45.00	45.00

المصدر: بنك السودان المركزي، عام 2019

المبحث الثاني: التضخم في السودان

يشير التضخم إلى ارتفاع متواصل في الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، أو زيادة تيار النقود عن القيمة الجارية للحجم المتاح من السلع والخدمات ولا يؤثر ذلك على مستوى العمالة أو الدخل الحقيقي.⁽¹⁾

أسباب التضخم في السودان:

في الآونة الأخيرة ومنذ الثمانينات دخلت البلاد مرحلة حرجة من عمرها حيث شهد الاقتصاد السوداني تدهور ملحوظ ومستمر، حيث كان ذلك في الاختلال الكبير في التوازن الداخلي والخارجي للدولة، ومن ثم العجز الذي شهدته الموازنة العامة وشح الموارد النقدية الأجنبية وتفاقم أمر المديونية الخارجية، وكذلك المديونية الداخلية التي تجاوزت 31 بليون

(1) عبد العظيم سليمان المهل، خالد حسن البيلي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

جنيه يوم 1990/2/31م مع انخفاض معدلات الإنتاج والادخار والاستثمار، كما أن عدم استقرار السياسات وعدم الالتزام بتنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية، مع ظروف الجفاف والتصحر وتزايد أعداد اللاجئين، مضافاً إلى ذلك البيئة الاقتصادية والعلمية غير الملائمة التي أحدثت تدهور ملحوظ في شروط التبادل الخارجي والارتفاع في تكلفة القروض مما أدى إلى عدم الاعتماد على الموارد الخارجية في تمويل عجز الميزانية ومشروعات التنمية، كانت تلك العوامل من أهم أسباب التدهور الذي يعاني منه السودان. وفيما يلي عرض مختصر لأهم أسباب التضخم في السودان:

1/ عرض النقود:

نجد أن زيادة عرض النقود استدانة القطاع العام من الجهاز المصرفي، والذي شهد زيادة قدرها 43.2% ومن ثم استدانة القطاع الخاص التي بلغت نسبتها 47.7%، وكان مصحوباً بتدهور في صافي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي ونتيجة لتلك الزيادة المستمرة في عرض النقود التي لم يصحبها زيادة في الإنتاج تدهورت القيمة الشرائية من العملة المحلية والنتيجة الحتمية هي ارتفاع معدلات التضخم وقد تحسن الوضع بعد تصدير البترول السوداني في عام 1999م وثبت تقريباً سعر صرف الدينار السوداني⁽¹⁾ كما موضح في الجدول التالي:

جدول (10/3)

سعر الصرف للجنيه السوداني من 1992 – 2019م

السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
1992	0.100	2001	2.58	2010	2.317
1993	0.133	2002	2619	2011	2.660
1994	0.216	2003	2.570	2012	2.564
1995	0.400	2004	2.593	2013	2.744
1996	1.296	2005	2.430	2014	5.856
1997	1.755	2006	2.166	2015	6.007
1998	1.994	2007	2.011	2016	6.182
1999	2.516	2008	2.860	2017	6.675
2000	2.566	2009	2.280	2018	24.350

المصدر: بنك السودان، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية. 2019.

نلاحظ من الجدول أن سعر الصرف بلغ 0.100 في عام 1992م وارتفع إلى 1.755 عام 1997م، ثم بلغ في عام 1999م 2.516 ثم ارتفع في عام 2005م إلى 2.430 ووصل

(1) عبد العظيم سليمان المهل، خالد حسن البيلي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

مداه في عام 2018م إلى 24.350. (1) وفيما يلي عرض لمعدل نمو عرض النقود من مليون جنيه

جدول (11/3)

معدل نمو عرض النقود من 1992 - 2018م (مليون جنيه)

السنة	عرض النقود	السنة	عرض النقود	السنة	عرض النقود
1992	141.594.5	2001	4.322.13	2010	35.479.9
1993	368.583.4	2002	5.632.67	2011	41.853.00
1994	405.352.9	2003	7.340.09	2012	58.666.330
1995	705.866.0	2004	9.604.46	2013	66.445.70
1996	1.166.000	2005	14.031.4	2014	77.739.00
1997	1.597.137	2006	17.871.87	2015	93.942.60
1998	2.069.513	2007	19.714.60	2016	120.800.1
1999	2.579.180	2008	22.933.20	2017	203.368
2000	2.969.448	2009	281.314.5	2018	430.786

المصدر: تقارير بنك السودان من 1992 - 2018م.

يلاحظ من الجدول أن عرض النقود عام 1992م بلغ 141.594.5 مليون جنيه ثم ارتفع في عام 1994م إلى 405.352.9 مليون جنيه سوداني وزاد في عام 1996م إلى 1.166.000 مليون جنيه سوداني، وبلغ في عام 2000م إلى 2.969.448 مليون جنيه سوداني، وبلغ في عام 2018م إلى 430.786.0 مليون جنيه سوداني. (2)

ميزان المدفوعات:

سجل ميزان المدفوعات في العام 1990/89م عجزاً يزيد بنسبة 27.5% بينما كان العجز في العام 1989/88م بنسبة 49%، وذلك نسبة لانخفاض العجز في الميزان التجاري ارتفاع الفائض في حساب الخدمات وظل الميزان التجاري لفترة طويلة من العجز إلى العام 2000م حيث استطاع الميزان التجاري أن يحقق فائضاً لأول مرة منذ عشرين عاماً وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في الصادرات التي نتجت عن زيادة صادرات البترول السوداني التي بدأ تصديره في عام 1999م وكان عائد الصادر منه حوالي 2.4 مليار دولار للفترة من 1999م إلى نهاية 2002م وقد شهد الجنيه السوداني تذبذباً وتدهوراً مقابل العملات الأجنبية الأخرى وكان كل صبح جديد يعني سعر جديد للجنيه السوداني، إلا أن وقف ذلك التدهور عام 1999م وأصبح سعر الدينار السوداني شبه ثابت مقابل الدولار.

(1) تحليل الباحث.

(2) تحليل الباحث.

جدول (12/3)
معدلات التضخم خلال الفترة 1992 - 1995م
الأساس يناير 1990 - 100%

معدل التضخم	العام
	1992
149.2	نهاية ديسمبر
118.7	المتوسط السنوي
	1993
118.7	نهاية ديسمبر
99.3	المتوسط السنوي
	1994
107.2	نهاية ديسمبر
115.7	المتوسط السنوي
	1995
70.0	نهاية ديسمبر
69.0	المتوسط السنوي

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان
التقرير السنوي 1995.

بلغ معدل التضخم السنوي مقاساً بالأرقام القياسية لتكاليف المعيشة 118.7% عام
1992م، ثم انخفض في العام 1993م إلى 99.3%.⁽¹⁾

بلغ معدل التضخم السنوي مقاساً بالأرقام القياسية لتكاليف المعيشة 69% عام 1995م
مقابل 115% عام 1994م ويرجع الانخفاض في معدل التضخم خلال 1995م للجهود
المبذولة من الدولة والتي تمثلت في تشجيع زيادة الإنتاج والضغط على الصرف العام وتقليل
الاستدانة من الجهاز المصرفي.⁽²⁾

(1) عبد العظيم سليمان المهل، خالد حسن البيلي، مرجع سبق ذكره، ص 60 - 62.

(2) بنك السودان، التقرير الخامس والثلاثون، 1995م، ص 13.

جدول (13/3)
معدلات التضخم خلال الفترة 1996 - 1999م
الأساس يناير 1999 - 100%

معدل التضخم	العام
	1996
112.4	نهاية ديسمبر
130.3	المتوسط السنوي
	1997
31.7	نهاية ديسمبر
46.5	المتوسط السنوي
	1998
8.3	نهاية ديسمبر
17.7	المتوسط السنوي
	1999
16.6	نهاية ديسمبر
16.1	المتوسط السنوي

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان
التقرير السنوي 1996، 1999م.

يتضح من الجدول أن معدل التضخم السنوي مقاساً بالأرقام القياسية للأسعار قد بلغ
130.3% في عام 1996م مقابل 69.0% في عام 1995م⁽¹⁾ وبلغ معدل التضخم عام 1997م
نسبة 46.5% مقابل 130% عام 1996م⁽²⁾، وفي عام 1998م انخفض معدل التضخم إلى
17.7%⁽³⁾ وانخفض في عام 1999م إلى 16.1%، ويعزى ذلك إلى الانخفاض في الإنفاق
العام وتشجيع الاستثمار واستقرار أسعار الصرف وانخفاض الاستدانة من الجهاز
المصرفي.⁽⁴⁾

(1) بنك السودان، التقرير السنوي السادس والثلاثون، 1996م، ص 16.

(2) بنك السودان، التقرير السنوي السابع والثلاثون، 1997م، ص 17.

(3) بنك السودان، التقرير السنوي الثامن والثلاثون، 1998م، ص 19.

(4) بنك السودان، التقرير السنوي التاسع والثلاثون، 1999م، ص 33.

جدول (14/3)

معدلات التضخم خلال الفترة 2000 - 2004م

معدل التضخم	العام
	2000
3.7	نهاية ديسمبر
8.1	المتوسط السنوي
	2001
7.4	نهاية ديسمبر
4.9	المتوسط السنوي
	2002
8.0	نهاية ديسمبر
8.3	المتوسط السنوي
	2003
6.1	نهاية ديسمبر
7.4	المتوسط السنوي
	2004
7.5	نهاية ديسمبر
8.7	المتوسط السنوي

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الجهاز المركزي للإحصاء بنك السودان
التقرير السنوي 2004م.

يتضح من الجدول أن المتوسط السنوي لمعدل التضخم خلال عام 2000م بلغ 8.1% وانخفض في عام 2001م إلى 4.9% حتى وصل في عام 2002م إلى 8.3%. وأن المتوسط السنوي لمعدل التضخم خلال 2003م ارتفع من 7.4% إلى 8.7% في عام 2004م.⁽¹⁾

(1) بنك السودان، التقرير السنوي الرابع والأربعون، 2004م، ص 42.

جدول (15/3)

معدلات التضخم خلال الفترة 2005 - 2007م

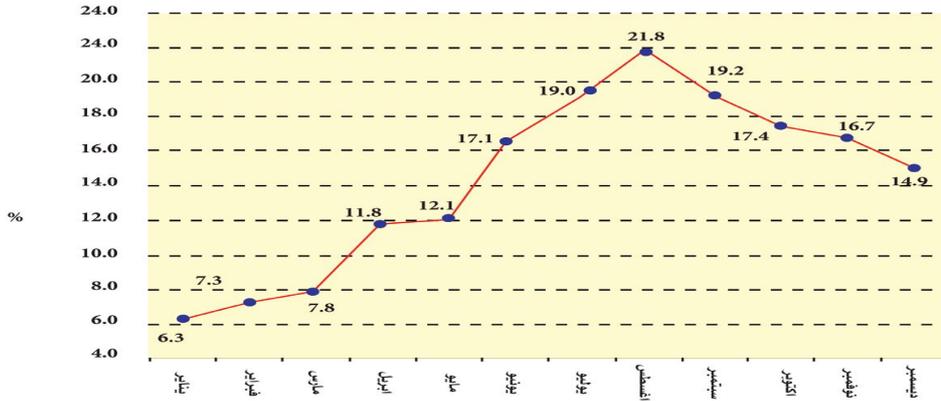
معدل التضخم	العام
	2005
5.6	نهاية ديسمبر
8.4	المتوسط السنوي
	2006
18.8	نهاية ديسمبر
7.2	المتوسط السنوي
	2007
8.4	نهاية ديسمبر
8.1	المتوسط السنوي

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الجهاز المركزي للإحصاء، بنك السودان
التقرير السنوي 2005، 2007م.

سجلت معدلات التضخم مستويات منخفضة نسبياً عام 2007م ولكنه ارتفع معدل
التضخم السنوي من 7.2% في عام 2006م إلى 8.1% عام 2007م. (1)

شكل (3/3)

معدلات التضخم خلال العام 2008م



المصدر: بنك السودان، التقرير السنوي الثامن والأربعون، 2008م

سجلت معدلات التضخم مستويات منخفضة نسبياً في مستوى الخانة الواحدة خلال الربع
الأول عام 2008م وبدأت تتصاعد منذ شهر أبريل بمعدل ذي خاننتين حتى شهر أغسطس، ثم

(1) بنك السودان، التقرير السنوي السابع والأربعون، 2007م، ص 80.

انخفض في شهر سبتمبر حتى ديسمبر بمعدل ذي خانيتين، وعلى الرغم من ذلك ارتفع المتوسط السنوي لمعدل التضخم ارتفاعاً كبيراً من 8.1% عام 2007 إلى 14.3 % عام 2008م. (1)

شكل (4/3)

معدلات التضخم خلال الفترة 2009 – 2013م



المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الجهاز المركزي للإحصاء، بنك السودان التقرير السنوي 2013م

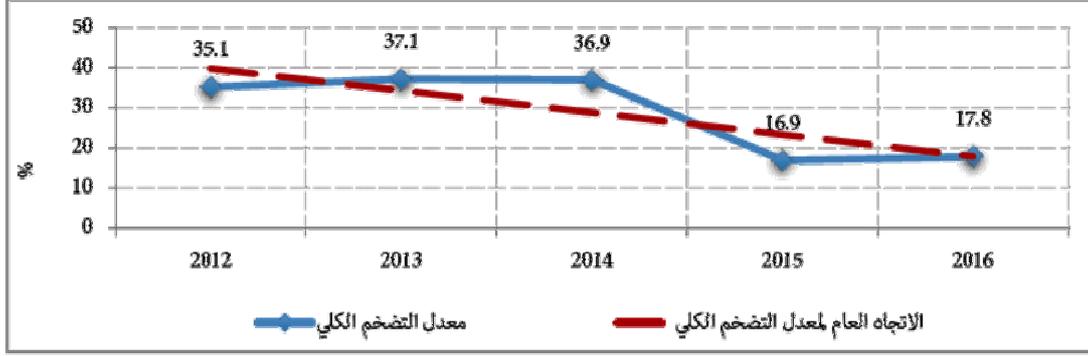
يلاحظ من الشكل ارتفاع متوسط معدل التضخم خلال الفترة 2009 – 2013م من 11.2% في عام 2009 إلى 37.1% في عام 2013، ويُعزى ذلك لتطبيق حزمة من الإجراءات الاقتصادية، وأهمها تخفيض سعر صرف المعاملات الحكومية ورفع الدعم جزئياً عن المحروقات. وبلغ متوسط معدل التضخم الكلي خلال الفترة 2009 – 2013م حوالي 22.9%. (2)

(1) بنك السودان، التقرير السنوي الثامن والأربعون، 2008م، ص 70.

(2) بنك السودان، التقرير السنوي الثالث والخمسون، 2013م، ص 124.

شكل (5/3)

معدلات التضخم خلال الفترة 2012 – 2016م



المصدر: بنك السودان التقرير السنوي، 2016م.

يتضح من الشكل أعلاه ارتفاع معدل التضخم الكلي من 35.1% في عام 2012م إلى 37.1% في عام 2013، ومن ثم انخفاضه إلى 16.9% في عام 2015، كما ارتفع إلى 17.8% في عام 2016، حيث بلغ متوسط معدل التضخم الكلي 27.2% خلال الفترة 2012 – 2016م⁽¹⁾

جدول (16/3)

متوسط معدل التضخم والأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب المجموعات السلعية لكل من الأعوام 2017 و2018 و2019م

المجموعات السلعية	الأغذية والمشروبات	التبغ	الملابس والأحذية	السكن	التجهيزات والمعدات المنزلية	الصحة	النقل	الاتصالات	الترويح والثقافة	التعليم	الفنادق والمطاعم	أخرى
متوسط الأرقام القياسية 2017	770.5	631.1	952.0	413.3	803.7	822.8	1,263.6	577.7	1,154.1	781.8	963.8	848.3
متوسط معدلات التضخم 2017 (%)	35.0	22.0	17.7	15.5	21.8	53.1	53.0	14.7	28.5	17.2	41.0	48.6
متوسط الأرقام القياسية 2018	1,310.7	824.6	1,393.2	500.5	1,407.0	1,287.7	2,180.1	908.8	1,952.4	907.4	1,625.9	1,307.2
متوسط معدلات التضخم 2018 (%)	70.1	30.7	46.3	21.1	75.1	56.5	72.5	57.3	69.2	16.1	68.7	54.1
متوسط الأرقام القياسية 2019	2,135.0	1,384.4	2,546.4	672.9	2,102.2	1,500.5	2,339.9	1,107.0	3,036.1	1,247.2	2,460.0	1,943.4
متوسط معدلات التضخم 2019 (%)	62.9	67.9	82.8	34.5	49.4	16.5	7.3	21.8	55.5	37.5	51.3	48.7
الوزن الإجمالي (%)	52.9	0.7	4.5	14.2	6.9	1.0	8.3	1.7	2.2	2.7	2.3	2.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان التقرير السنوي 2018، 2019م

إن الرقم القياسي لمجموعة النقل سجل أعلى متوسط للأرقام القياسية، حيث ارتفع من 1.263.6 نقطة في عام 2017 إلى 2.180.1 نقطة في عام 2018، بينما سجلت مجموعة السكن أدنى متوسط للأرقام القياسية حيث بلغت 500.5 نقطة في عام 2018 مقارنة بـ 413.3

(1) بنك السودان، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2016م.

نقطة في عام 2017 ، وسجلت مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية أعلى متوسط معدل تضخم بلغ 75.1% وسجلت مجموعة التعليم أدنى متوسط معدل تضخم بلغ 16.1% في عام 2018م. (1)

أن الرقم القياسي لمجموعة الترويج والثقافة سجل أعلى متوسط للأرقام القياسية، حيث إرتفع من 1.952.4 نقطة في عام 2018 إلى 3.036.1 نقطة في عام 2019 ، بينما سجلت مجموعة السكن أدنى متوسط للأرقام القياسية حيث بلغت 672.9 نقطة في عام 2019 مقارنة بـ 500.5 نقطة في عام 2018 ، وسجلت مجموعة الملابس والأحذية أعلى متوسط معدل تضخم بلغ 82.8% وسجلت مجموعة النقل أدنى متوسط معدل تضخم بلغ 7.3% في عام 2019 (2)

المبحث الثالث: الناتج المحلي الإجمالي في السودان

الناتج المحلي الإجمالي يعني مجموع قيم السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة حديثاً في الدولة خلال عام على في هذا المبحث سنتناول الناتج المحلي الإجمالي في السودان لسنوات الدراسة. (3)

جدول (17/3)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 1982/1981

خلال الفترة 1992 – 1994م (مليون دينار سوداني)

1994		1993		1992		القطاعات
مساهمة %	قيمة	مساهمة %	قيمة	مساهمة %	قيمة	
100	297401.1	100	175349.9	100	85747.7	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي . بنك السودان التقرير السنوي 1995 .

ونلاحظ ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 58.474.7 في عام 1992م إلى 175.394.9 في عام 1993م وإلى 297.401.1 عام 1994م. (4)

(1) بنك السودان التقرير السنوي، الثامن والخمسون، 2018م، ص 138.

(2) بنك السودان التقرير السنوي، التاسع والخمسون، 2019م، ص 137.

(3) بنك السودان التقرير السنوي الثالث والأربعون ، 2003 ، ص 25.

(4) تحليل الباحث.

جدول (18/3)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
خلال الفترة 1995 – 1998م

(ملايين الدينارات)

1998		1997		1996		1995		القطاعات
مساهمة %	قيمة	مساهمة %	قيمة	مساهمة %	قيمة	مساهمة %	قيمة	
100	1991612.6	100	1601211.2	100	1021517.4	100	413391.2	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة المالية وبنك السودان التقرير السنوي 1996، 1998.

نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 413391.2 في عام 1995 إلى 1021517.4 في عام 1996 والي 1601211.2 في عام 1997 وارتفع في عام 1998 إلى 1991612.6⁽¹⁾

جدول (19/3)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام (1981-1982)
خلال الفترة 1999 – 2002م

(ملايين الدينارات)

2002		2001		2000		1999		القطاعات
معدل النمو %	قيمة	معدل النمو %	قيمة	معدل النمو %	قيمة	معدل النمو %	قيمة	
-	3.893.096.6	-	2.370.495.5	-	2.969.448	-	2.448.885.1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. بنك السودان التقرير السنوي، 2000، 2002.

نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفع من 2.448.885.1 في عام 1999 إلى 3.893.096.6 في عام 2002.⁽²⁾

(1) تحليل الباحث.

(2) بنك السودان التقرير السنوي الثاني والأربعون ، 2002 ، ص2.

جدول (20/3)

الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2003 - 2004م

(ملايين الدينارات)

2004		2003		القطاعات
معدل النمو %	قيمة	معدل النمو %	قيمة	
-	4.910.661.7	-	4803817.9	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني . بنك السودان التقرير السنوي 2004.

يلاحظ من الجدول أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد ارتفع من 6,0% في عام 2003م إلى 7.2% في عام 2004 م وذلك بسبب انخفاض نمو القطاع الزراعي بصفة أساسية. (1)

جدول (21/3)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2005 - 2006م

(ملايين الدينارات)

2006			2005			القطاعات
نسبة المساهمة	معدل النمو %	قيمة	نسبة المساهمة	معدل النمو %	قيمة	
		7.548.147.3		-	6.432,876.1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وبنك السودان التقرير السنوي 2006 .

يلاحظ من الجدول أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد ارتفع من 8.1% عام 2005 إلى 9.3% عام 2006 وذلك بسبب ارتفاع نمو القطاع الزراعي من 7.2% إلى 8.3% والقطاع الصناعي من 7.6% إلى 9.0% والقطاع الخدمي من 9.8 إلى 10.8%. (2)

(1) بنك السودان التقرير السنوي الثالث والأربعون، 2004، ص 21

(2) بنك السودان التقرير السنوي الثالث والأربعون ، 2006 ، ص34.

جدول (22/3)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2007 - 2008م

(ملايين الدينارات)

2008			2007			القطاعات
نسبة المساهمة	معدل النمو	قيمة	نسبة المساهمة	معدل النمو	قيمة	
-	-	120.734.0	-	-	90.339.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان التقرير السنوي 2008.

يتضح من الجدول أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد انخفض من 10.2 % عام 2007م إلى 6.0 % عام 2008م، وذلك بسبب انخفاض معدل نمو القطاع الصناعي من 22.8 % إلى 0.8 %⁽¹⁾.

جدول (23/3)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2009 - 2010م

(القيمة بملايين الجنيهات السودانية)

2010م			2009م			القطاع
المساهمة	معدل النمو	القيمة	المساهمة	معدل النمو	القيمة	
-	-	162.203.9	-	-	135.659.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء. بنك السودان التقرير السنوي 2010

يلاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفع كم 135.659.0 في عام 2009م إلى 162.203.9 عام 2010م.⁽²⁾

(1) بنك السودان التقرير السنوي الثامن والأربعون، 2008م، ص 69.

(2) بنك السودان التقرير السنوي الخمسون، 2010، ص 101.

جدول (24/3)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2011 - 2012م

(القيمة بملايين الجنيهات السودانية)

2012م			2011م			القطاع
المساهمة	معدل النمو	القيمة	المساهمة	معدل النمو	القيمة	
-	-	243.412.8	-	-	186.556.3	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان التقرير السنوي 2012

نلاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفع من

186.556.3 عام 2011م إلى 243.412.8 عام 2012م.⁽¹⁾

جدول (25/3)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2013م

(القيمة بملايين الجنيهات السودانية)

2013م			القطاع
المساهمة	معدل النمو	القيمة	
-	-	294.630.2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان التقرير السنوي 2013

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 294.630.2 في عام 2013م.⁽²⁾

(1) بنك السودان، التقرير السنوي الثاني والخمسون، 2012م، ص 122.

(2) بنك السودان، التقرير السنوي الثالث والخمسون، 2013م، ص 119.

جدول (26/3)

الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعامي 2015 - 2014م

(مليون جنيه)

2015م			2014م			القطاع
المساهمة	معدل النمو	القيمة	المساهمة	معدل النمو	القيمة	
100	23.7	582.936.7	100	175	471.295.4	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان التقرير السنوي 2015.

يتضح من الجدول أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفعت من

471.295.4 في عام 2014م إلى 582.936.7 في عام 2015م.⁽¹⁾

جدول (27/3)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

لعامي 2016 - 2017 على أساس أسعار 1981/1982م (مليون جنيه)

2017			2016			القطاع
المساهمة %	معدل النمو %	القيمة	المساهمة %	معدل النمو %	القيمة	
		823.938.0			667.568.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء. بنك السودان التقرير السنوي 2017

يتضح من الجدول أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الثابتة ارتفعت من

667.568.0 في عام 2016م إلى 823.938.0 في عام 2017م.⁽²⁾

⁽¹⁾ بنك السودان، التقرير السنوي الخامس والخمسون، 2015م، ص 121.

⁽²⁾ بنك السودان، التقرير السنوي السابع والخمسون، 2017م، ص 137.

جدول (28/3)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2018-2019

(مليون جنيه)

2019			2018			القطاع
المساهمة %	معدل النمو %	القيمة	المساهمة %	معدل النمو %	القيمة	
100	48	1.950.330.2	100.0	61.5	1.317.968.7	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء. بنك السودان التقرير السنوي 2019

يلاحظ من الجدول أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 1.317.968.7 في

عام 2018م إلى 1.950.330.2 في عام 2019. (1)

المبحث الرابع: ميزان المدفوعات في السودان

ميزان المدفوعات: هو بيان إحصائي يعكس المعاملات الاقتصادية بين جهات مقيمة

في القطر المعني وجهات غير مقيمة خلال فترة زمنية محددة. (2) في هذا المبحث سوف يتم

عرض تطورات ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة .

جدول (29/3)

ميزان المدفوعات للأعوام 1992 - 1995م (ملايين الدولارات)

1995	1994	1993	1992	البند
7.1	17.8 -	37.7	58.1	التحركات النقدية

المصدر: بنك السودان التقرير السنوي 1995

ميزان المدفوعات: سجل ميزان المدفوعات فائض قدره 58.1 في عام 1992 وانخفض العجز

إلى 37.7 في عام 1993 وسجل عام 1994 عجزاً مقداره 17.8. (3) وسجل ميزان

المدفوعات عام 1995 تحسناً طفيفاً في عجز الحساب الجاري بلغت نسبته 7% حيث انخفض

العجز فيه بمقدار 48.2 مليون دولار عن العام السابق. وقد نتج ذلك لانخفاض العجز في

(1) بنك السودان التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2019، ص15.

(2) بنك السودان، التقرير السنوي الثامن والخمسون، 2018م، ص 190.

(3) تحليل الباحث.

حساب التجارة المنظورة بمقدار 8.5 مليون دولار وزيادة الفائض في حساب الخدمات بمقدار 39.7 مليون دولار عام 1994 . (1)

جدول (30/3)

ميزان المدفوعات للأعوام 1996 - 1999م

(ملايين الدولارات)

1999	1998	1997	1996	البند
111.5 -	25.1 -	36.2	63.9	التحركات النقدية

المصدر: بنك السودان التقرير السنوي. 1997، 1999،

سجل العجز الكلي في ميزان المدفوعات فائض قدره 36.2 مليون دولار في عام 1997 مقارنة بفائض قدره 63.9 مليون دولار في عام 1996. (2) وسجل عجز مقداره 25.1 في عام 1998م، ونتج عن ذلك عجز قدره 111.5 مليون دولار في عام 1999 في ميزان المدفوعات. (3)

جدول (31/3)

ميزان المدفوعات للعام 2000-2001

(ملايين الدولارات)

2001	2000	البند
70.26	124.8-	التحركات النقدية

المصدر: بنك السودان التقرير السنوي 2000، 2002

يلاحظ من الجدول أن ميزان المدفوعات سجل فائض قدره 124.8 في عام 2000 مقارنة 70.26 مليون دولار في عام 2001. (4)

(1) بنك السودان التقرير السنوي الخامس والأربعون ، 1995 ، ص 73.

(2) بنك السودان التقرير السنوي السابع والأربعون ، 1997 ، ص 70.

(3) بنك السودان التقرير السنوي التاسع والأربعون ، 1999 ، ص 95.

(4) تحليل الباحث.

جدول (32/3)

ميزان المدفوعات للأعوام 2002 - 2005م

(ملايين الدولارات الأمريكية)

البند	2002	2003	2004	2005
التحركات النقدية	300.03	422.56	730.18	827.48

المصدر: بنك السودان التقرير السنوي. 2005، 2003

سجل ميزان المدفوعات عجزاً مستمراً خلال الأعوام السابقة وصل في 2002 إلى 300.03 مليون دولار، ثم بدأ العجز في الانخفاض في عام 2003، حيث بلغ 422.56 مليون دولار. (1) واستمر الموقف الكلي لميزان المدفوعات مسجلاً عجزاً قدره 730.18 مليون دولار في العام 2004. أما في عام 2005 فقد حقق الموقف الكلي لميزان المدفوعات عجزاً قدره 827.48 مليون دولار. (2)

جدول (33/3)

ميزان المدفوعات للأعوام 2006 - 2010م

(ملايين الدولارات)

البند	2006	2007	2008	2009	2010
التحركات النقدية	(208.6)	(282.0)	21.1	(502.0)	(54.2)

المصدر: بنك السودان التقارير السنوية. 2007، 2008، 2010

ارتفع العجز في الموقف الكلي لميزان المدفوعات من 208.6 مليون دولار في عام 2006 إلى 282.0 مليون دولار عام 2007 نتيجة لانخفاض الحساب الرأسمالي والمالي. (3) وفي العام 2008 تحول الموقف الكلي للميزان إلى فائض بمبلغ 21.1 مليون دولار نتيجة لزيادة الفائض في الميزان التجاري. (4) انخفض العجز في ميزان المدفوعات من 502.0 مليون دولار في عام 2009 إلى 54.2 مليون دولار في عام 2010، نتيجة للتحويل الكبير في الحساب الجاري من عجز إلى فائض وتحول الميزان التجاري من عجز إلى فائض. (5)

(1) بنك السودان التقرير السنوي الثلاثة والأربعون، 2003، ص 102.

(2) بنك السودان التقرير السنوي الخامس والثلاثون، 1995، ص 114.

(3) بنك السودان التقرير السنوي السابع والأربعون، 2007، ص 104.

(4) بنك السودان التقرير السنوي الثامن والأربعون، 2008، ص 90.

(5) بنك السودان التقرير السنوي الخمسون، 2010، ص 136.

جدول (34/3)

ميزان المدفوعات للأعوام 2011 - 2014م

(ملايين الدولارات الأمريكية)

البند	2011م	2012م	2013م	2014م
التحركات النقدية	(644.5)	(0,4)	(17.6)	(15.1)

المصدر: بنك السودان التقارير السنوية 2012، 2014

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى انخفاض العجز من 644,5 مليون دولار في عام 2011 إلى 0.4 مليون دولار في عام 2012 ويعزي ذلك إلى تحسن موقف الحساب الرأسمالي والمالي. ⁽¹⁾ ويشير الموقف الكلي في ميزان المدفوعات إلى انخفاض العجز من 17.6 مليون دولار في عام 1913 إلى 15.1 مليون دولار عام 2014. ⁽²⁾

جدول (35/3)

ميزان المدفوعات للأعوام 2015 - 2019م

(ملايين الدولارات الأمريكية)

البند	2015م	2016م	2017م	2018م	2019
التحركات النقدية	38.4	(18.7)	(12.8)	(25.2)	12.4

المصدر: بنك السودان التقارير السنوية 2016، 2017، 2019

يلاحظ من الجدول تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره 38.4 مليون دولار في عام 2015 إلى عجز بمبلغ 18.7 مليون دولار في عام 2016. ⁽³⁾ وتحسن الموقف إلى عجز بمبلغ 12.8 مليون دولار في عام 2017. ⁽⁴⁾ وسجل الموقف الكلي لميزان المدفوعات فائضا بمبلغ 12.4 مليون دولار عام 2019 مقابل عجز بمبلغ 25.2 مليون دولار عام 2018. ⁽⁵⁾

(1) بنك السودان التقرير السنوي الثاني والخمسون، 2012، ص 162.

(2) بنك السودان التقرير السنوي الرابع والخمسون، 2014، ص 178.

(3) بنك السودان التقرير السنوي السادس والخمسون، 2016، ص 184.

(4) بنك السودان التقرير السنوي السابع والخمسون، 2017، ص 219.

(5) بنك السودان التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2019، ص 192.

الفصل الرابع

منهجية التحليل وتقدير نموذج الدراسة

المبحث الأول: توصيف نموذج الدراسة

المبحث الثاني: فحص وتقدير نموذج الدراسة

الفصل الرابع

منهجية التحليل وتقدير نموذج الدراسة

يشتمل هذا الفصل على المنهجية والأسلوب القياسي المتبع في بناء وتقدير وتقييم نموذج الدراسة. حيث يتضمن المبحث الأول من هذا الفصل على تطورات بناء وصياغة النموذج المقترح للدراسة وعرض المنهجية القياسية والإحصائية المتبعة في التحليل وذلك من خلال استخدام المناهج والأساليب القياسية الحديثة التي تدرس العلاقات والتأثيرات طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية والتي تتمثل في أساليب تحليل نماذج انحدار السلاسل الزمنية المتكاملة وذلك من خلال دراسة جذور الوحدة للسلاسل الزمنية لتحديد درجة سكونها (تكاملها) ومن ثم تحليل التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، ومن ثم تقدير هذه العلاقة باستخدام منهجية (VAR) . أما المبحث الثاني يعرض الباحث نتائج التحليل الوصفي للبيانات واختبارات السكون والتكامل المشترك وتقدير نموذج الدراسة.

المبحث الأول: توصيف نموذج الدراسة

يتضمن النموذج القياسي المقترح لقياس وتحليل أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان على عدد من المتغيرات الاقتصادية يعبر عنها بدالة رياضية يتم تحديدها من خلال الأدبيات المتمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية ، وتعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة، وهي تعنى التعبير عن الظاهرة في صياغ رياضي وذلك لعكس العلاقات المختلفة، ويطلق على هذه الظاهرة على المستوى الأكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وهي تشتمل على الخطوات التالية :

- تحديد متغيرات النموذج .
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج .
- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم .
- منهجية تقدير نماذج الدراسة

أولاً تحديد المتغيرات

اعتمدت الدراسة في تحديد متغيرات النموذج القياسي على عدة مصادر وهي:

- 1/: مصادر النظرية الاقتصادية
- 2/: المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة
- 3/: المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص

وبما أن الدراسة تهدف إلى قياس وتحليل أثر سعر الصرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة (1992-2019) ولذلك فإن المتغيرات تتمثل في:

المتغيرات التابعة: مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تتمثل في:

1/ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .

2/ معدل التضخم (INF).

3/ ميزان المدفوعات (BP).

المتغيرات المستقلة: وهي متغيرات التي تقيس محددات مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، ميزان المدفوعات) وتم تحديدها بالمتغيرات التالية:

1/ سعر الصرف (EX).

3/ عرض النقود (MS).

4/ درجة الانفتاح الاقتصادي (OP)

5/ الإنفاق الحكومي (G)

ثانياً الشكل الرياضي للنموذج:

اتبع الباحث المنهج الاقتصادي القياسي لقياس وتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (مؤشرات الاقتصاد الكلي) والتي تم تحديدها بالمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم ، ميزان المدفوعات) معبرا عنها في شكل دالة رياضية وكما هو معلوم فإن النظرية الاقتصادية لأتقدم معلومات كافية بشأن طبيعة الدالة ولذلك يتم الاعتماد على شكل الانتشار وأسلوب التجريب للإشكال الرياضية المختلفة والاستفادة من الدراسات السابقة لاختيار الشكل الرياضي الذي يعكس توصيف العلاقات بصورة اقرب للواقع وأكثر تحقيقاً لأهداف الدراسة وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنماذج المراد تقديرها على النحو التالي:

النموذج الأول: قياس أثر سعر الصرف على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

$$LOG(GNP) = \beta_0 + \beta_1 LOG(EX) + \beta_2 LOG(IV) + \beta_3 LOG(G) + u$$

حيث:

log(GDP): لوغاريتم متغير الناتج المحلي الإجمالي

Log(EX): لوغاريتم متغير سعر الصرف

Log(IV): لوغاريتم متغير الإنفاق الاستثماري

Log(G): لوغاريتم متغير الإنفاق الحكومي

β_0 : الحد الثابت في النموذج

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الانحدار

u : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

ثالثاً الإشارات المسبقة للمعالم

- بالإشارة إلى النظرية الاقتصادية وبالرجوع إلى الدراسات التطبيقية في هذا المجال يتوقع أن تكون إشارات المعالم كما يلي:
- إشارة الثابت من المتوقع أن تكون موجبة (β_0) حيث يمثل الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.
 - يتوقع أن تكون إشارة معامل سعر الصرف (β_1) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف.
 - يتوقع أن تكون إشارة معامل الاستثمار (β_2) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين حجم الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي .
 - يتوقع أن تكون إشارة معامل الإنفاق الحكومي (β_3) موجبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي .
- النموذج الثاني: قياس أثر سعر الصرف على مؤشر التضخم

$$LOG(INF) = B_0 + B_1 LOG(EX) + B_2 LOG(MS) + B_3 LOG(GDP) + u$$

حيث:

$\log(INF)$: لوغاريتم متغير التضخم

$Log(EX)$: لوغاريتم متغير سعر الصرف

$Log(MS)$: لوغاريتم متغير عرض النقود

$Log(GDP)$: لوغاريتم متغير الناتج المحلي الإجمالي

β_0 : الحد الثابت في النموذج

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الانحدار

u : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

ثالثاً الإشارات المسبقة للمعالم

- بالإشارة إلى النظرية الاقتصادية وبالرجوع إلى الدراسات التطبيقية في هذا المجال يتوقع أن تكون إشارات المعالم كما يلي:
- يتوقع أن تكون إشارة معامل سعر الصرف (β_1) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم وسعر الصرف.
 - يتوقع أن تكون إشارة معامل عرض (β_2) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين عرض النقود ومعدل التضخم .
 - يتوقع أن تكون إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي (β_3) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي .

النموذج الثالث: قياس أثر سعر الصرف على مؤشر ميزان المدفوعات

$$\text{LOG}(BP) = \beta_0 + \beta_1 \text{LOG}(EX) + \beta_2 \text{LOG}(OP) + \beta_3 \text{LOG}(GDP) + u$$

حيث:

$\text{log}(BP)$: لوغاريتم متغير ميزان المدفوعات

$\text{Log}(EX)$: لوغاريتم متغير سعر الصرف

$\text{Log}(OP)$: لوغاريتم متغير درجة الانفتاح الاقتصادي

$\text{Log}(GDP)$: لوغاريتم متغير الناتج المحلي الإجمالي

β_0 : الحد الثابت في النموذج

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الانحدار

u : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

ثالثاً الإشارات المسبقة للمعالم

بالإشارة إلى النظرية الاقتصادية وبالرجوع إلى الدراسات التطبيقية في هذا المجال

يتوقع أن تكون إشارات المعالم كما يلي:

- - يتوقع أن تكون إشارة معامل سعر الصرف (β_1) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

- يتوقع أن تكون إشارة معامل درجة الانفتاح الاقتصادي (β_2) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح الاقتصادي والتغيرات في ميزان المدفوعات

- يتوقع أن تكون إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي (β_3) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في ميزان المدفوعات .

رابعاً: بيانات الدراسة:

إن دراسة النماذج القياسية تستوجب الاعتماد في مرحلة ما بعد توصيف النموذج

القياسي على الحصول على بيانات دقيقة للمتغيرات المضمنة في النموذج، ولذلك فإن الدراسة اعتمدت على سلسلة زمنية خلال الفترة (1992-2019) تم الحصول عليها من البنك المركزي ومصلحة الإحصاء.

خطوات تطبيق نماذج VAR :

من الشائع جدا في الاقتصاد أن يكون هناك نماذج فيها بعض المتغيرات ليست فقط متغيرات مفسرة لمتغير تابع، ولكن هي أيضاً تُفسر بالمتغيرات التي كانت تفسرها. في هذه الحالة نحصل على نماذج المعادلات الآتية. والتي يجب تحديد أي منها داخلية والمتغيرات الخارجية أو المدة سابقا.

انتقد Sims(1980) قرار التمييز بين المتغيرات. وفقا لـ Sims إذا كان هناك أية بين عدد من المتغيرات إذا يجب أن تعامل جميع المتغيرات بنفس الطريقة. بمعنى آخر يجب أن لا يكون هناك تمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، بناء على ذلك جميع المتغيرات تعامل كمتغيرات داخلية، هذا يعني في شكلها المخفض كل معادلة تأخذ نفس المتغيرات مما يقود إلى بناء نماذج متجه الانحدار الذاتي ، VAR، ولذلك فإن سيمس يعتبر أول من جاء بفكرة شعاع الانحدار الذاتي (VAR) كبديل للنماذج البنوية التي تعتمد على المعادلات الآتية. وتتركز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي على فرضية تقارب التطور الاقتصادي لوصف السلوك الديناميكي من N متغيرة و x مرتبطة خطيا بالماضي.

ومثال على ذلك السلسلة الزمنية y_t التي تتأثر بالمتغيرات الحالية والمتغيرات السابقة لـ x_t وأما السلسلة الزمنية x_t تكون سلسلة تتأثر بالقيمة الحالية والقيم المحددة سابقا للسلسلة الزمنية y_t في هذه الحالة النموذج البسيط ثنائي المتغير يكون كالتالي:

$$1 \setminus y_t = \beta_{10} + \beta_{12}x_t + \gamma_{11}y_{t-1} + \gamma_{12}x_{t-1} + u_{yt}$$

$$2 \setminus x_t = \beta_{20} + \beta_{21}y_t + \gamma_{21}y_{t-1} + \gamma_{22}x_{t-1} + u_{xt}$$

حيث نفترض y_t, x_t مستقرة، u_{yt}, u_{xt} حد الخطأ الغير مرتبطة ذاتيا وتتصف بأنها ذات ضجيج ابيض. ويظهر لنا جليا أن كل معادلة انحدار لعنصر من الشعاع Y على ماضية وماضي العناصر الأخرى من الشعاع ولذلك نرى في هذه المعادلات نوعا من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات، وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية بين هذه المتغيرات في الحسبان.

وأن تقدير النموذج يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى على كل معادلة ويتطلب بناء نماذج VAR إتباع الخطوات التالية:

أولاً: اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

قبل استخدام البيانات في تقدير نماذج الدراسة سوف يتم اختبار استقرار وسكون متغيرات الدراسة وذلك من خلال استخدام اختبارات جذر الوحدة بهدف التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة سكونها) حيث يعد شرط السكون شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية وتعتبر السلاسل الزمنية ساكنة إذا تحققت الشروط التالية:

1/ ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.

2/ ثبات التباين عبر الزمن.

3/ التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة المطلقة للزمن الذي يجب عنده التغاير.

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة منها:.

- دالة الارتباط الذاتي.

- اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller, 1979).

- اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) (1981).

- اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس-بيرون (Phillips and Perron, 1988) وسوف تعتمد الدراسة على تطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع للتأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حيث أن هذا الاختبار يعتبر الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية القياسية، وتتخصص عملية اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) من خلال إجراء نموذج الانحدار الذاتي الموسع الذي يحتوى على عدد مناسب من حدود الإبطاء للسلسلة الزمنية .

ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ($p=1$) .

ثانياً: اختبارات التكامل المشترك

تستخدم الدراسة منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقره في مستواها ولكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار أي أنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية. حيث يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كل على حدة ، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة .

وحسب أدبيات التحليل الكمي للمؤشرات الاقتصادية بعد التأكد من سكون كل سلسله زمنية على حدا وتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية ، والتأكد من وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية معا" ويقال أن هناك تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر إذا اشتركا بالاتجاه نفسه أي إذا كانت لهما علاقة توازنية طويلة الأجل.

وحسب منهج القياس الاقتصادي هناك العديد من طرق اختبار التكامل المشترك ومن

أشهر هذه الطرق:

- طريقة انجل - جرانجر (Engle-granger).

- طريقة (Johanson).

- اختبار الحدود

ويتطلب اختبار جوهانسون للتكامل المشترك أن تكون متغيرات النموذج كلها متكاملة إما من الدرجة الأولى $I(1)$ أو من الدرجة الثانية $I(2)$ كشرط أساسي لوجود علاقة تكامل مشترك بينهما.

وفي عام 2001م جاء كل من بيساران شين وسميث وطورا أسلوب ARDL للتكامل المشترك، كأسلوب جديد يسمح بالكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في حالة أن تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ فقط، أو بعضها متكامل من الدرجة الأولى $I(1)$ والبعض الآخر متكامل من الدرجة الصفرية $I(0)$. فضلاً عن ذلك فإن أسلوب ARDL للتكامل المشترك هو أسلوب ديناميكي يسمح للمتغيرات المستقلة أن تكون متغيرات داخلية تتحدد من داخل النموذج .

يتضمن أسلوب ARDL عدة خطوات، الخطوة الأولى هي اختبار الحدود (Bounds Test)، التي تتضمن تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) لاختبار مدى وجود علاقة توازنية مستقرة في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية. بعد تقدير النموذج، يستخدم اختبار إحصائية F لاختبار المعنوية المشتركة للمتغيرات في الأجل الطويل، وذلك من خلال اختبار فرض العدم التالي:

$$H_0: y_1 = y_2 = y_3 = y_4 = y_5 = 0$$

فإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F أكبر من واحد على الأقل من الحدود الأقصى للقيم الحرجة التي وضعها بيساران وآخرون (Pesaran) يمكننا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F أصغر من الحد الأدنى للقيم الحرجة فلا يمكننا رفض فرض العدم، ومن ثم نستنتج أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. وأخيراً إذا كانت القيمة المحسوبة F تقع ما بين الحد الأقصى والحد الأدنى للقيم الحرجة، فإن النتيجة تكون غير محسومة ولا يمكننا الجزم بأن المتغيرات متكاملة معاً أم لا.

من الجدير بالذكر أن هذه القيم تعتمد على عدد المتغيرات التفسيرية في النموذج، فضلاً عما إذا كان نموذج ARDL يحتوي على ثابت الدالة فقط أم ثابت واتجاه زمني.

إذا تأكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فإن الخطوة الثانية هي إختيار الحجم الأمثل لفترات التباطؤ لمتغيرات النموذج مستعيناً بمعايير المعلومات المناسبة.

تتمثل الخطوة الأخيرة في منهج ARDL للتكامل المشترك بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يتضمن حد تصحيح الخطأ الذي تم الحصول عليه كبواقي من معادلة انحدار

الأجل الطويل بفترة تباطؤ واحدة، فضلاً عن الفرق الأول لكل متغيرات فترات التباطؤ الخاصة بكل متغير، وثابت الدالة .

ثالثاً: تحديد درجة التأخير لنماذج الدراسة

يستدعي قبل تقدير نماذج الدراسة وفقاً لمنهجية (VAR) تحديد درجة التأخير المناسبة له وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير من أهمها :

1/ معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) Final Predictor Error Criterion.

2/ معيار المعلومات ل (AKAIKE) (AIC).

3/ معيار المعلومات ل شوارتز (SC).

4/ معيار المعلومات (HOIC) (CriterionformationQuinn in Hannan)

ملحوظة: يمكن أن نحصل في التطبيق العملي على نتائج مختلفة من هذه المعايير ، في هذه الحالة نقوم باختيار التباطؤ الزمني الذي حصلنا عليه في العدد الأكبر من المعايير.

رابعاً: تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

من بين الطرق المستخدمة للوصول إلى العلاقة ما بين مجموعة من متغيرات السلاسل الزمنية ما يسمى بطريقة السلاسل الزمنية المتعددة (mulyivariate time series model) والتي تفسر قيم المتغير الحالية بالقيم السابقة لع وبالقيم السابقة للمتغيرات الأخرى ، لذلك سيستند التحليل القياسي في بعض أجزاء الدراسة على ما يسمى بفحوصات (mulyivariate Granger causality test) ضمن إطار نموذج متجه تصحيح الخطأ وخاصة وأن تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية يعتبر مهماً خاصته في المدى القصير من أجل تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات مما يمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة، وخاصة وأن هنالك العديد من الدراسات السابقة التي درست احتمالية وجود علاقة سببية متبادلة بين تغيرات أسعار الصرف ومؤشرات الاقتصاد الكلى (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، ميزان المدفوعات) ولذلك سوف نبحت في هذه الدراسة إمكانية وجود علاقة سببية متبادلة بين سعر الصرف ومؤشرات الاقتصاد الكلى في السودان من خلال ما يسمى بفحوصات mulyivariate Granger causality test وخاصة وأن تطور أدوات التحليل القياسي سوف تساعدنا على فحص مثل هذه العلاقة المتبادلة لذلك يعتبر فحص جرانجر للسببية من أشهر الأدوات الإحصائية المستخدمة في استقصاء التأثير المتبادل بين المتغيرات في بيانات السلاسل الزمنية.

حيث يتم فحص الفرضية الأساسية فيما يتعلق بالأثر المباشر بين سعر الصرف ومؤشرات الاقتصاد الكلى.

خامساً: نموذج تصحيح متجهات الخطأ (VECM) or correction model

إن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يعنى إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) على هيئة فروق أولى للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة لذلك سنقوم هذه الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ بوصفة إحدى التقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل سرعة التكيف والتلاءم مع المتغيرات عبر الزمن ، ويعرف انجل معامل تصحيح الخطأ بأنه نسبة عدم التوازن في فترة زمنية معينة والتي صححت في الفترة الزمنية اللاحقة . ويقوم نموذج تصحيح الخطأ في هذه الدراسة على أن هنالك علاقة توازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلالها تتحدد القيمة التوازنية وتتميز طريقة تصحيح الخطأ عن الطرق الأخرى مثل طريقة انجل - جرانجر وطريقة جوهانسون بقدرتها على فصل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إلى علاقة في المدى البعيد وأخري في المدى القصير، بالإضافة إلى فصل معاملته حد تصحيح الخطأ ، كم أنه يتميز بخواص أفضل في العينات الصغيرة كما هو الحال في هذه الدراسة .

ويتم الكشف عن العلاقة السببية في المدى الطويل من خلال معنوية معامل الخطأ التصحيحي (ECT) أما المدى القصير فيتم الكشف عن العلاقة السببية من خلال فحص المعنوية المشتركة (Joint significance) لمعاملات المتغيرات عند الارتباطات الزمنية التي يتم تحديدها سابقا والذي يسمى اختبار (F) لمتغيرات الفروق المتباطئة .

سادساً: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

إن الهدف الرئيسي من تحليل الصدمات هو قياس أثر حدوث صدمة على المتغيرات وأن قيم التغير عند كل فترة تشكل لنا ما يعرف بدالة الاستجابة ، حيث تمكننا من حساب المضاعفات الديناميكية ، كما أن هذه الدوال تزودنا بمطلوبات مهمة حول رد فعل المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي على أثر حدوث صدمة في الأخطاء العشوائية ، إضافة إلى تحليل الصدمات فإن تحليل تباين خطأ التنبؤ يعتبر من بين المفاهيم المهمة عند دراستنا لديناميكية نماذج أشعه الانحدار الذاتي ، حيث يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعرفة مدى مساهمة (وزن) كل تجديد في تباين الخطأ.

معايير تقييم نموذج الدراسة

بعد تقدير النموذج ينبغي على الدراسة تقييم النتائج بناء على ثلاثة معايير وهي:

أ/ النظرية الاقتصادية

تعتبر النظرية الاقتصادية هي أولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقييم نتائج التقدير، وتشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرها وهذه الافتراضات تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية حيث تعطى النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وطبيعة الظاهرة محل الدراسة فكرة مبدئية عن إشارات المعلمات المقدره وحجمها.

ب/ تقييم النموذج طبقاً لمصادر النظرية الإحصائية :

يؤتى دور الاختبارات الإحصائية بعد تقييم النتائج طبقاً لما تقرره النظرية الاقتصادية وتعمل الدراسة من خلال الاختبارات الإحصائية تحديد ما يلي:

- التأكد من سكون المتغيرات المضمنة في النموذج لأنها تساعد في الوصول إلى نتائج أكثر دقة.

- استخدام اختبار معامل التحديد لقياس جودة توفيق النموذج وذلك لتحديد مقدرة النموذج على تفسير الظاهرة محل الدراسة حيث أنه يحدد النسبة المئوية للتغيرات الكلية في المتغير التابع التي تفسرها المتغيرات المستقلة (المفسرة).

- مدى معنوية تقديرات معالم النموذج ويتم ذلك بالتحقيق من درجة الثقة في تقديرات معلمات النموذج والتي تعبر عن مدى معنوية العوامل المؤثرة في المتغير التابع حيث استخدام كل من اختبار (T, F) .

ج/ تقييم التقديرات تطبيقاً بالمعايير القياسية

وتعمل الدراسة على تطبيق عدد من الاختبارات القياسية للتأكد من صحة الافتراضات الخاصة بالأسلوب القياسي المستخدم في التقدير كما أنها توضح الخصائص التي تتصف بها المعلمات المرغوب فيها ، ووفقاً لهذا المعيار القياسي ينبغي على الدراسة التأكد من سلامة النماذج من مشاكل القياس التي تحد من تطبيق احد فروض طريقة المربعات الصغرى العادية وتتمثل أهم مشاكل القياس في كل من مشكلة الارتباط الخطى المتعدد والارتباط الذاتي للبواقي ومشكلة عدم ثبات التباين وذلك على النحو التالي:

1/ مشكلة الارتباط الخطى المتعدد:

وتتمثل هذه المشكلة في وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة وطبيعة هذه المشكلة أنها لا تتوافق مع افتراضات طريقة المربعات الصغرى وعليه فإنه يتم الاعتماد لاختبار هذه المشكلة على مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة. ويرى هيرى وديلون

أنه إذا كانت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط البسيط يزيد عن 80% فإن ذلك يعتبر دليلاً على وجود تعدد في المعاملات الخطية، ونخلص من ذلك أن وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية في الدالة يجعل من الصعب تحديد الأثر المستقل لكل متغير تفسيري على المتغير التابع ومن ثم تكون معالم الدالة متحيزة. لهذا فإن الدراسة تعمل على التأكد من عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات التفسيرية في النموذج موضع الدراسة من خلال تقدير مصفوفة الارتباطات .

2/ مشكلة الارتباط الذاتي للبقاقي:

ويشير الارتباط الذاتي للبقاقي بوجه عام إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة للمتغير العشوائي (أي وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي وفي هذه الحالة تكون قيمه معامل الارتباط بين قيم الحد العشوائي أو (معامل التقارير) غير مساوية للصفر . ووجود مشكلة الارتباط الذاتي يخل بأحد افتراضات طريقة المربعات الصغرى وهي تعنى أن خطأ ما حدث في فترة زمنية معينة يؤثر في الخطأ الخاص بالفترات المتتالية بطريقة تؤدي إلى تكرار نفس الخطأ أكثر من مرة. أي يوجد هناك خطأ واحد ولكنه يتكرر في كل الفترات التالية مما يؤدي إلى ظهور قيم الحد العشوائي عند مستوى يختلف عن القيم الحقيقية . وللكشف عن هذه المشكلة سوف تعتمد الدراسة على اختبار LM حيث يتم قبول الفرضية بغياب الارتباط الذاتي للبقاقي لأخطاء النموذج إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%.

3/ مشكلة اختلاف التباين

في تحليل الانحدار يتضح أن التباين للمتغير العشوائي مساوي لقيمة ثابتة أي أن هناك حالة من تجانس التباين ولكن في حالات كثيرة قد لا يساوي التباين قيمة ثابتة وعليه نحصل على قيم تتسم بعدم تجانس التباين ولذلك فإن المقدرات على الرغم من أنها تحفظ بالخاصية الخطية وعدم التحيز لأنها سوف تفقد لخاصية الكفاية وأقل تباين كما تصبح فترات الثقة أكثر اتساعاً. وحتى يتم التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين في نموذج الدراسة سوف يتم الاعتماد على اختبار (Breusch-pagan codfrey) للكشف عن هذه المشكلة.

4/ اختبار التوزيع الطبيعي للبقاقي

حيث يتم استخدام اختبار (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي للبقاقي ووفقاً لهذا الاختبار يتم قبول أن البقاقي تتوزع توزيع طبيعي إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5%.

5/ اختبار استقرارية النموذج

للتأكد من استقرارية النموذج المقدر يتم استخدام اختبار (الجذور العكسية) ووفقاً لها الاختبار يتحقق استقرار النموذج إذا كانت كل الجذور العكسية لكثير الحدود والمرافق لجزء الانحدار الذاتي هي قيمة تقل عن الواحد الصحيح ، أي أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة

المبحث الثاني: فحص وتقدير نموذج الدراسة

يتناول هذا المبحث على نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية للدراسة حيث يحتوى على كل من التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات لعكس تطورات متغيرات نماذج الدراسة خلال الفترة موضع القياس، ثم اختبارات جذور الوحدة (ديكي فولر الموسع (ADF) لاختبار صفة السكون لبيانات متغيرات الدراسة، وكذلك اختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية بالإضافة إلى نتائج تقدير النموذج . وذلك على النحو التالي:

التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة:

استخدمت الدراسة التحليل الإحصائي الوصفي في أولى مراحل التحليل الإحصائي في تحليل بيانات الدراسة وذلك من اجل وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة موضع القياس وذلك باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى لمعرفة أكبر واقل قيمة وكذلك استخدام معامل الالتواء لتحديد شكل التوزيع للبيانات.

جدول (1/4)

التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1992-2018)

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	معامل الالتواء
1/ سعر الصرف	2.87	2.08	8.43	0.13	1.17
2/ الناتج المحلي الإجمالي	92648.3	1907.1	773467.7	4397.1	2.93
3/ الإنفاق الاستثماري	17704.87	12918.7	51029.65	187.9	0.453
4/ الإنفاق الحكومي	20927.8	237865	91368	1220	1.43
5/ عرض النقود	32306.7	47726.3	203367.5	141.6	2.15
6/ التضخم	43.01	34.1	129.3	10.97	1.57
7/ ميزان المدفوعات	5.2-	294.8	827	-502	1.02

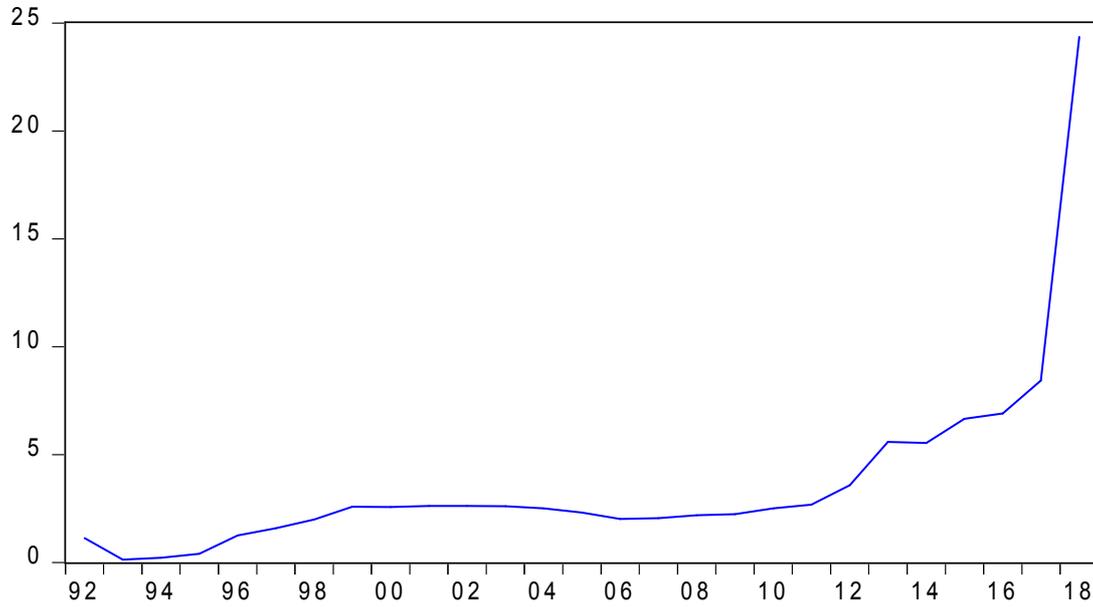
المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج 2021 E.Views10

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

1/ سعر الصرف

بلغ متوسط متغير سعر الصرف خلال فترة الدراسة (1992-2018) (2.87) بانحراف معياري (2.08) وبتحده أعلى مقداره (8.43) وحد أدنى مقداره (0.13)، كما ويدل

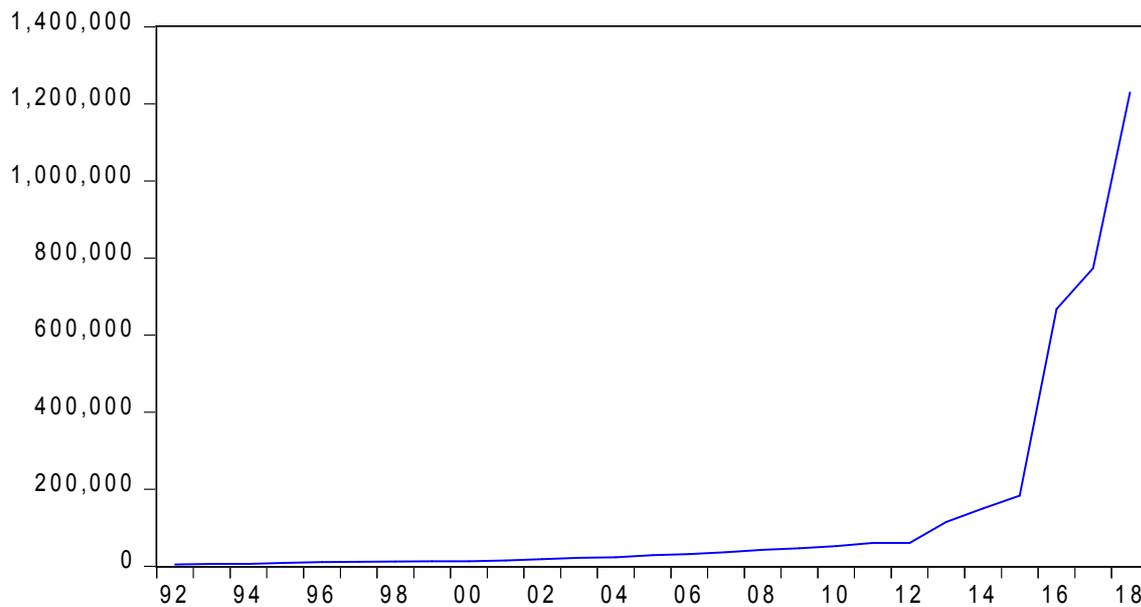
اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة متغير سعر الصرف لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.02).
(EX)



2/ الناتج المحلي الإجمالي

بلغ متوسط متغير الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (1992-2018) (92648.3) بانحراف معياري (1907.1) وبحد أعلى مقداره (773467.7) وحد أدنى مقداره (4397.1)، كما ويدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة متغير الناتج المحلي الإجمالي لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (2.93).

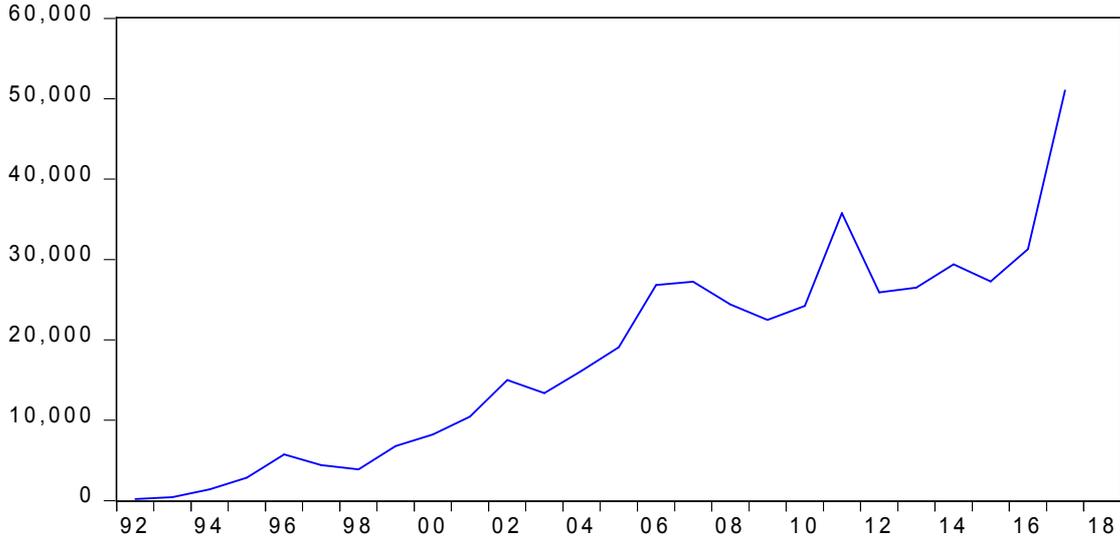
GDP



3/ الإنفاق الاستثماري

بلغ متوسط متغير الإنفاق الاستثماري خلال فترة الدراسة (1992-2018) (17704.87) بانحراف معياري (12918.7) وبحد أعلى مقداره (51029.65) وحد أدنى مقداره (187.9)، كما ويدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة متغير الإنفاق الاستثماري لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.453).

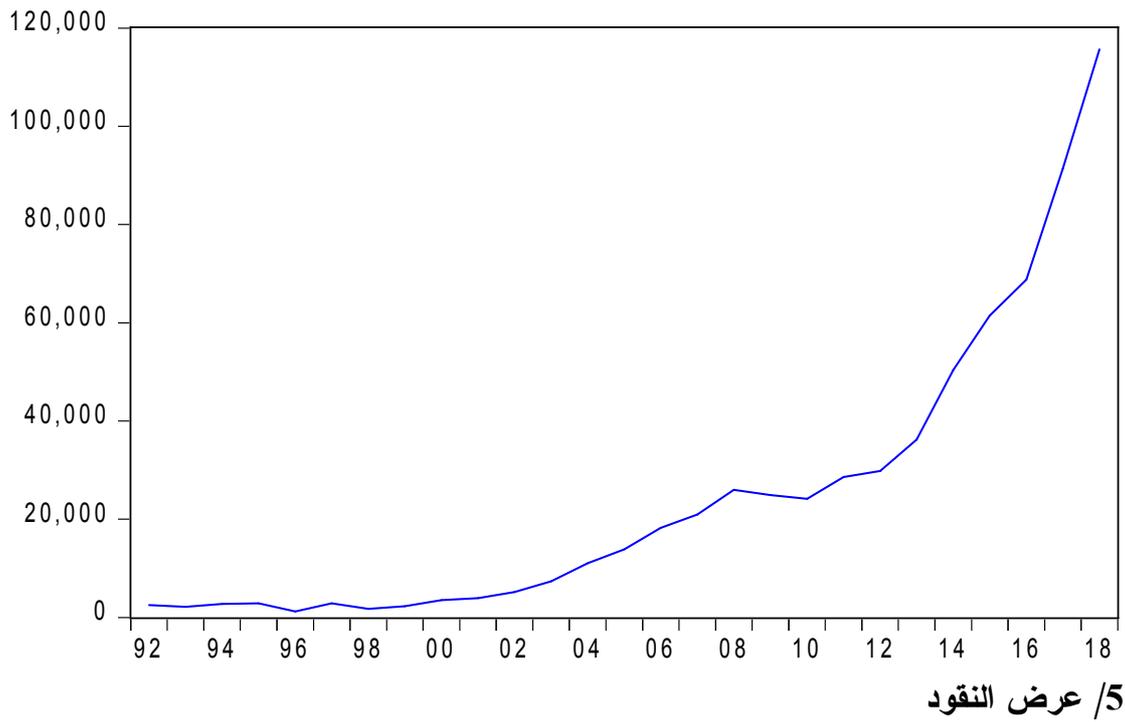
IV



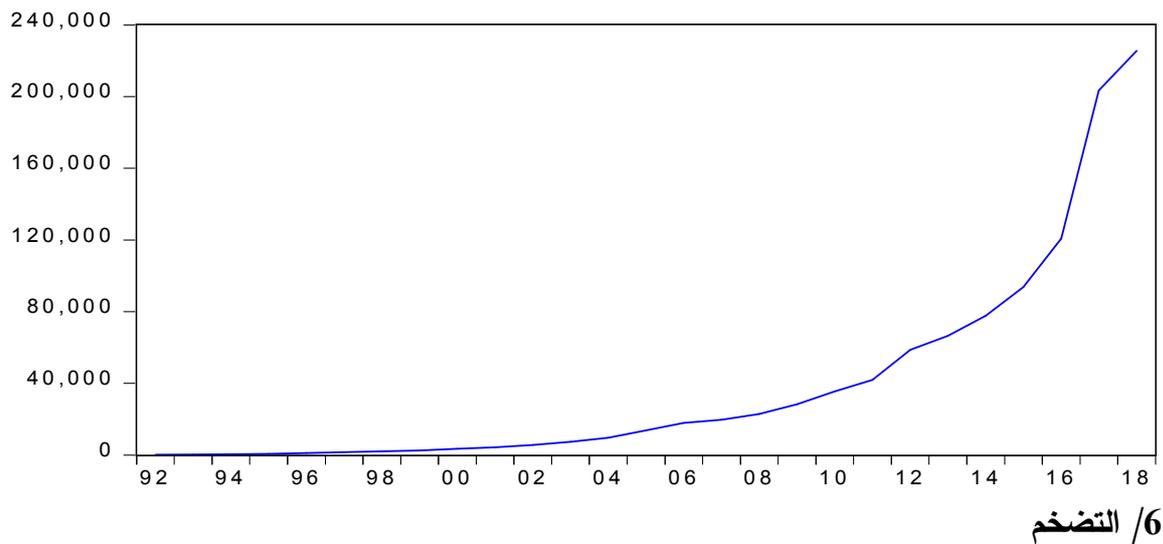
4/ الإنفاق الحكومي

بلغ متوسط متغير الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة (1992-2018) (20928.8) بانحراف معياري (237865) وبحد أعلى مقداره (91368) وحد أدنى مقداره (1220)، كما ويدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة متغير الإنفاق الحكومي لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.47).

(G)

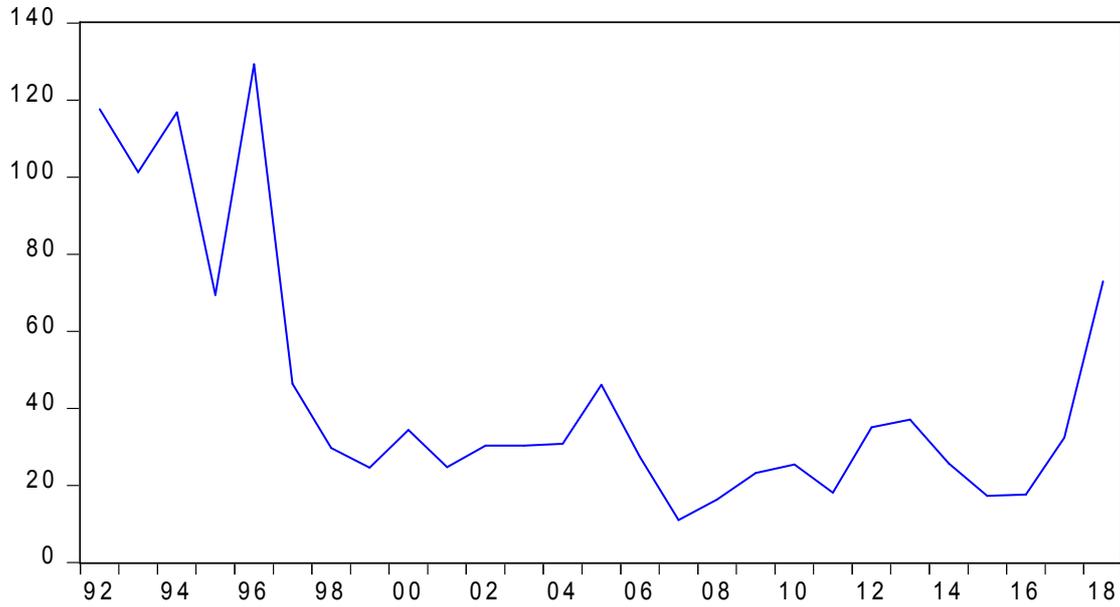


بلغ متوسط متغير عرض النقود خلال فترة الدراسة (2018-1992) (32306.7) بانحراف معياري (47726.3) وبحد أعلى مقداره (203367.5) وحد ادني مقداره 141.6، كما ويدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة متغير عرض النقود لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (2.15).
(MS2)



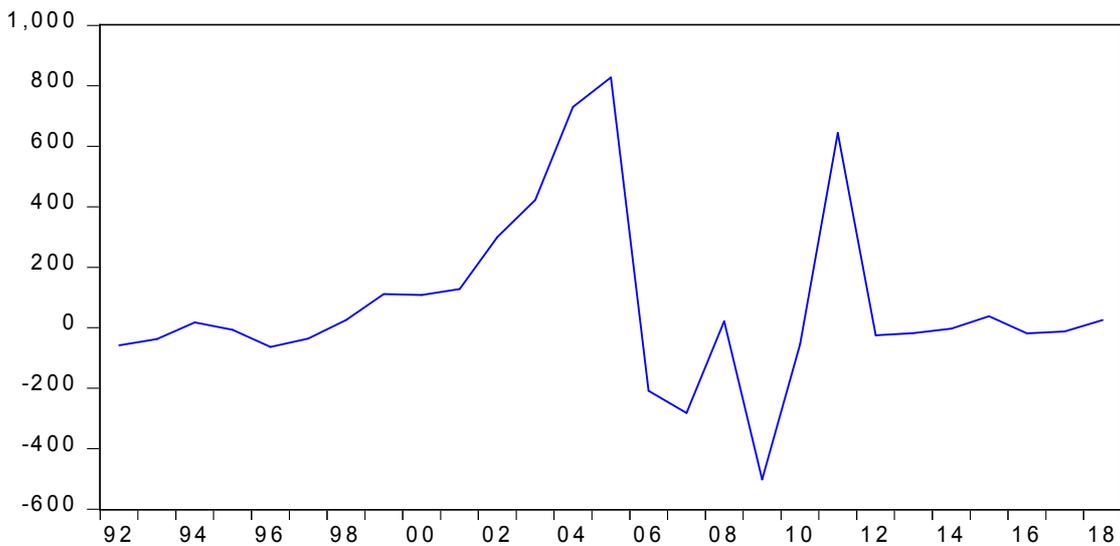
بلغ متوسط متغير معدل التضخم خلال فترة الدراسة (2018-1992) (43.01) بانحراف معياري (34.1) وبحد أعلى مقداره (129.3) وحد ادني مقداره (10.97)، كما ويدل

اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة متغير معدل التضخم لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.57) (INF)



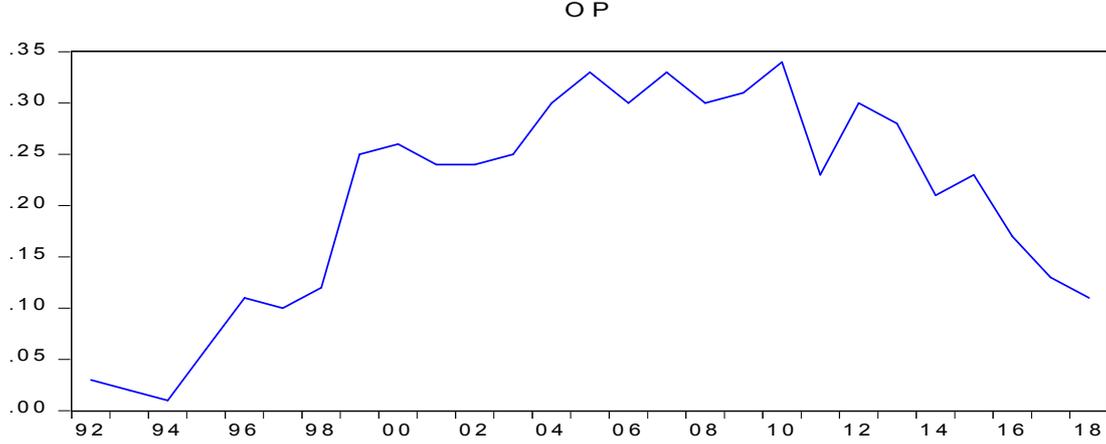
7/ ميزان المدفوعات

بلغ متوسط متغير ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة (1992-2018) (-5.2) بانحراف معياري (294.8) وبتد أعلى مقداره (827) وحد ادني مقداره (-502)، كما ويدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة متغير ميزان المدفوعات لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.02) BP



8/ درجة الانفتاح الاقتصادي

بلغ متوسط متغير درجة الانفتاح الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1992-2018) (0.20) بانحراف معياري (0.104) وبحد أعلى مقداره (0.34) وحد أدنى مقداره (0.01)، كما ويدل اختبار الالتواء على أن بيانات سلسلة متغير درجة الانفتاح الاقتصادي لا تتوزع توزيع طبيعي (التواء سالب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (-0.62)



تقدير نموذج الدراسة

النموذج الأول:

قياس أثر سعر الصرف على مؤشر التضخم

$$LOG(INF) = \beta_0 + \beta_1 LOG(EX) + \beta_2 LOG(MS) + \beta_3 LOG(GDP) + \mu$$

حيث:

log(INF): لوغاريتم متغير الناتج المحلي الإجمالي

Log(EX): لوغاريتم متغير سعر الصرف

Log(MS): لوغاريتم متغير عرض النقود

Log(GDP): لوغاريتم متغير الناتج المحلي الإجمالي

β_0 : الحد الثابت في النموذج

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الانحدار

μ : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

لتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لقياس أثر تغيرات سعر الصرف على

التضخم إتباع الخطوات التالية:

أولاً: اختبار استقرارية متغيرات نموذج الدراسة

قبل تقدير نموذج الدراسة يتطلب أولاً اختبار استقرارية بيانات متغيرات نموذج الدراسة وذلك لتجنب الحصول على نتائج زائفة ولتحديد درجة تكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية للمتغيرات ونظراً لتعدد الاختبارات الإحصائية التي يمكن من خلالها الحكم على استقرارية متغيرات الدراسة سوف يتم استخدام اختبار (ديكي فولر) الموسع (ADF) Augment-Dickey-fuller في حالة وجود قاطع واتجاه وجاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (2/4)

نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة

الفرق الأول		المستوى		المتغيرات
قيمة الاختبار ADF	P.value	قيمة الاختبار (ADF)	P.value	
-5.805	0.0011	2.543	0.999	1/ سعر الصرف
-7,448	0.0000	-2.292	0.1818	2/ التضخم
-7.512	0.0000	1.671	0.9992	3/ عرض النقود
11.845	0.0000	2.327	1.000	4/ الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views10

يتضح من الجدول واعتماداً على اختبار ديكي- فولر الموسع بوجود ثابت واتجاه أن جميع المتغيرات غير ساكنة في مستوياتها ولذلك تم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد اخذ الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (I(1) وهذه يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

نتائج التكامل المشترك لنماذج الدراسة:

بعد ما تم الحصول على نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتم تحديد درجة التكامل لكل متغير والاستنتاج بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من نفس الرتبة ولذلك فإن الاختبار المناسب لذلك هو اختبار (Johansen) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة ، وفيما يلي جدول يوضح نتائج

اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج قياس أثر سعر الصرف على التضخم خلال الفترة (1992-2018):

جدول رقم (3/4)

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج أثر سعر الصرف على التضخم

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigen value	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	47.85613	82.23999	0.776818	None *
0.0005	29.79707	44.74575	0.667094	At most 1 *
0.0270	15.49471	17.24839	0.491383	At most 2 *
0.5559	3.841466	0.346889	0.013780	At most 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigen value)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigen value	Hypothesized No. of CE(s)
0.0019	27.58434	37.49424	0.776818	None *
0.0055	21.13162	27.49736	0.667094	At most 1 *
0.0187	14.26460	16.90150	0.491383	At most 2 *
0.5559	3.841466	0.346889	0.013780	At most 3

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views 2021

ويتضح من الجدول أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Eigen value) (Max) وإحصائية الأثر (Trace value) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وتشير هذه النتيجة إلى رفض فرضية العدم والتي تعني عدم وجود أي متجه للتكامل وقبول الفرض البديل بوجود ثلاث اتجاهات للتكامل المشترك لمتغيرات نموذج أثر سعر الصرف على التضخم مما يعني أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل وبالتالي فإن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار القصيرة وطويلة المدى.

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM):

في ضوء ما تقدم فإن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات ، يعنى إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) على هيئة فروق أولى للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة ، ولذلك ستقوم الدراسة باستخدام نموذج تصحيح اتجاهات الخطأ بوصفها إحدى التقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل سرعة التكيف والتلاءم للمتغيرات عبر الزمن وقد تم تقدير النموذج منهجية (VAR) . وذلك وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: تحديد فترة التباطؤ المناسبة

يستدعي قبل تقدير النموذج وفقاً لمنهجية (VAR) إلى تحديد درجة التأخير المناسبة له ولذلك تم تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في نموذج الدراسة باستخدام متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregressive Model Unrestricted. ويوضح الجدول التالي نتائج اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذج أثر سعر الصرف على التضخم.

جدول (4/4)

معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج خلال الفترة (1992-2018)

فترة الإبطاء	LR	FPE	CAI	SC	H-O
0	200.0829	0.024699	7.702424	7.84667	7.650334
1	27.34687	2.56E-06	-1.28656	-0.5652*	-1.54701
2	*21.6521	1.79E-06	-2.56799*	-0.26972	-2.8368*
3	200.0829	1.36e-0*	-1.99467	-0.11939	-2.671839

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views10

* تشير إلى العدد الأمثل لفترات الإبطاء الذي يختاره كل معيار عند مستوى معنوية (5%).
ويتضح من الجدول أن العدد الأمثل لفترات الإبطاء لنموذج أثر سعر الصرف على التضخم والذي أجمعت عليه كل المعايير المستخدمة والذي يمتلك أقل القيم للمعايير جميعها هي (2) وهي التي يتم استخدامها في تقدير نموذج الدراسة.

ثانياً: تقدير نموذج (VAR)

فيما يلي نتائج تقدير نموذج (ARV) لقياس أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم:

جدول رقم (5/4)

نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على التضخم خلال الفترة (1993-2019)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7028	0.3901	0.309227	0.120629	INF(-1)
0.8683	0.169096	0.17082	0.028885	INF(-2)
0.0088	3.078658	7.853215	24.17736	EX(-1)
0.7507	0.324493	8.634293	2.801769	EX(-2)
0.0313	2.413119	42.77169	10.32132	MS(-1)
0.0001	5.66449	47.08092	26.6689	MS(-2)
0.0012	4.126219-	26.03875	-10.74416	GDP(-1)
0.0049	3.384929-	26.17997	-88.61733	GDP(-2)
0.7606	0.311132	12.71345	3.955558	C
0.0003	-4.83475	0.430715	-2.0824	EC(-1)
R-squared=0.90				
Adjusted R-squared= 0.85				
F-statistic= 14.50				
Prob(F-statistic)= 0.000				

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يمكن تقييم النموذج وفقاً للمعايير التالية:
أولاً: التقييم الاقتصادي:

- قيمة الثابت بلغت (3.955558) وهي قيمة موجبة وهي تمثل التضخم عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

- هنالك علاقة طردية بين التضخم بقيمه السابقة حيث بلغت قيمة معامل التضخم للسنة السابقة (0.120629) مما يعنى ارتفاع معدل التضخم في الفترة السابقة بنسبة (1%) ينجم عنه ارتفاع في معدل التضخم في الفترة الحالية بنسبة (0.12%).

- هنالك علاقة طردية في بين سعر الصرف ومعدل التضخم حيث بلغت قيمة معامل سعر الصرف في (24.17736) مما يعنى زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) ينجم عنه زيادة في التضخم بنسبة (24.2%).

- هنالك علاقة طردية بين عرض النقود في الفجوة الزمنية الأولى حيث بلغت قيمة معامل عرض النقود (103.2132) مما يعنى زيادة عرض النقود بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في التضخم بنسبة (103.2%).

- هنالك علاقة طردية بين عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في جميع الفجوات الزمنية حيث بلغت قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي في الفجوة الأولى (-10.74416) مما يعنى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض في معدل التضخم بنسبة (10.7%).

- بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (يجب أن يحمل إشارة سالبة كما يجب أن يكون معنوياً) (-2.0824) وهذه القيمة تعنى أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحه سنوياً بنسبة (208%) للوصول إلى التوازن. كما أن معنوية معامل تصحيح الخطأ تدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

ثانياً: التقييم الإحصائي

أ/ معنوية المعالم المقدرة:

يتضح من الجدول جميع المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي) ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% مما يدل على وجود علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة ومؤشر التضخم.

ب/ معنوية النموذج:

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F. Statistic) حيث بلغت قيم F (14.50) بمستوى معنوية

(0.000) وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

ج/ جودة توفيق المعادلة

يدل معامل التحديد المعدل والذي بلغت قيمته (0.85) أن نسبة (85) % من التباين في المتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (سعر الصرف ، عرض النقود ، الناتج المحلى الإجمالي) بينما (15%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج.

ثالثاً: فحص صلاحية النموذج:

يتم تشخيص صلاحية النموذج وذلك التأكد من أن النموذج مستوفي لعدد من المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم، أهم هذه المعايير تحقق الافتراضات الخاصة بحدود الخطأ وهى أن مشاهدات حد الخطأ العشوائي مستقلة عن بعضها البعض ومماثلة التوزيع وإنها موزعة توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين σ^2 وبما أن μ غير معلوم يتم استخدام البواقي بدلا عنه. وفيما يلي نتائج تحقق تشخيص صلاحية نموذج وذلك على النحو التالي :

1/ نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فرضية العدم القائلة أن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:) حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية العدم ؛ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.1974) وهى قيمة أكبر من 5%.

جدول (6/4)

اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية استقلال البواقي لنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.4332	Prob. F(2,11)	0.903505	F-statistic
0.1974	Prob. Chi-Square(2)	3.245195	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views10

2/ نتائج اختبار فرضية ثبات التباين

تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار ولذى يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية عدم الأمر الذي يعنى عدم وجود

مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار (0.9965) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (5%).

جدول (7/4)

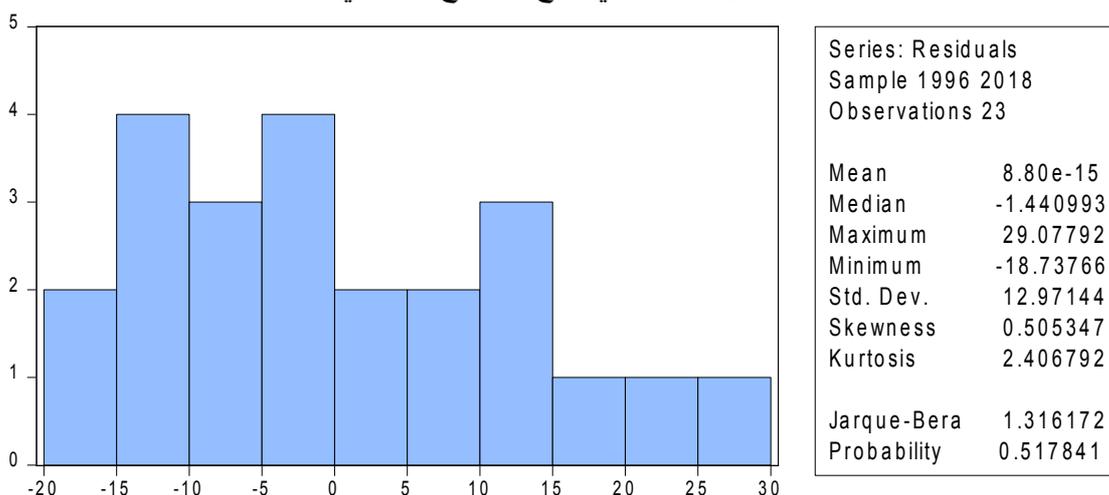
اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين

0.9997	Prob. F(14,8)	0.113642	F-statistic
0.9965	Prob. Chi-Square(14)	3.815338	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

3/ نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ:

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (1.316) بقيمة احتمالية (0.517) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.



4/ اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطي متعدد)

للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة الارتباط الخطي وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم (10) على أنها انعكاس لوجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، وقد تم حساب معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (8/4)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات	معامل تضخم التباين
1/ سعر الصرف	0.185515
2/ عرض النقود	0.095621
3/ الناتج المحلي الإجمالي	0.02918

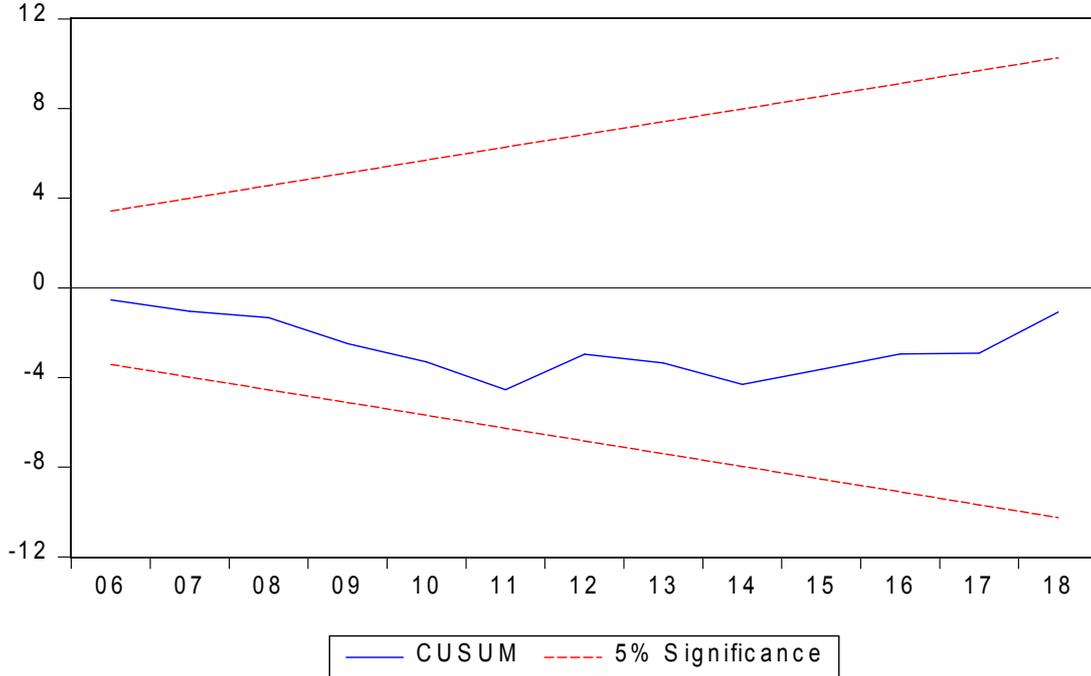
المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10 وتشير النتائج في الجدول إلى أن قيمة VIF لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج تشير إلى عدم وجود ارتباط خطى بين المتغيرات المستقلة.

5/ اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Parameters stability

لمعرفة اتساق معاملات متغيرات النموذج علي المدى الطويل والقصير تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، ووفقاً لهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج (UESM) عندما ينحصر الخط البياني لإحصاء (CUSUM) داخل الخطوط البيانية الحرجة عند مستوى معنوية (5%) في حين تكون هذه المعاملات لا تتسم بالاستقرار في حالة خروج الخط البياني للإحصاء خارج الخطوط البيانية الحرجة. وفي النموذج المقدر يلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) مما يشير إلى أن هناك استقراراً وانسجاماً في تقديرات النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، أي أن المعاملات المقدره لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقره هيكلياً خلال فترة الدراسة.

شكل (1/4)

إختبار (CUSUM) لنموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views10

رابعاً: تحليل الصدمات ودالة الاستجابة الفورية لتغيرات سعر الصرف على مؤشر التضخم:

فيما يلي جدول يوضح تحليل التباين خلال عشرة سنوات من التنبؤ:

جدول (9/4)

تحليل التباين للتضخم خلال عشرة سنوات من التنبؤ

LOG(MS)	LOG(EX)	LOG(INF)	LOG(GDP)	Period
0.0000	0.0000	100	0.0000	1
11.74848	1.735405	83.50303	3.013085	2
10.82646	2.7048	73.64181	12.82693	3
8.963115	11.4568	65.08129	14.4988	4
8.253678	10.83849	67.55007	13.35776	5
8.930872	10.28994	67.55473	13.22447	6
8.99259	10.25305	67.7804	12.97396	7
8.428066	11.10654	66.44454	14.02085	8
8.028253	10.62401	66.66337	14.68437	9
8.568226	10.25634	67.23884	13.93659	10

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

يوضح الجدول دور كل صدمة من صدمات المتغيرات المستعملة في الدراسة في

تفسير التقلبات الظرفية لمتغير التضخم، حيث نلاحظ أنه في السنة الثانية ترتبط التغيرات

الحاصلة في التضخم أساساً بالتغيرات الحاصلة في متغير (عرض النقود) بنسبة (11.7%) ،

- أما في السنة الثالثة فترتبط بتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة (12.8%) . وفى المدى المتوسط يصبح متغير (الناتج المحلي الإجمالي) هو المتغير الأساسي المفسر لتغيرات التضخم بنحو (13.2%) ثم متغير (الإنفاق الحكومي) بنسبة (27.3%) ثم متغير (سعر الصرف) بنسبة (12.6%).

- أما المدى البعيد فترتبط تغيرات الناتج المحلي الإجمالي بتغيرات متغير (سعر الصرف) بنسبة (10.25%)، ثم متغير (عرض النقود) بنسبة (8.25%).
أما بخصوص التأثير الذاتي للتضخم يمكن أن نلاحظ هذا التأثير يكون متناقص حتى يصل نسبة (67.3%) خلال السنة (العاشرة) .

خامساً: تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات نموذج أثر سعر الصرف على مؤشر التضخم

يشير فردمان Freedmak (1997) إلى أن تحليل الانحدار يوفر طرقاً مفيدة في تلخيص البيانات وعمل التنبؤات اللازمة ، ولكنه غير قادر لوحده على اكتشاف العلاقة السببية واتجاهها ، ولذلك سنستخدم فحص السببية من أجل معرفة قوة واتجاه العلاقة السببية بين سعر الصرف ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

ويشير جرانجر إلى أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر يعنى وجود علاقة سببية بينها في اتجاه واحد على الأقل ، ولذلك سوف تعتمد الدراسة اختبار فحص جرانجر للسببية في استقصاء العلاقة السببية المتبادلة بين سعر الصرف والتضخم وفقاً للفرضيتين الآتيتين:

فرض العدم الأول: أي أنه لا يوجد علاقة سببية من سعر الصرف إلى التضخم.

فرض العدم الثاني: أي أنه لا يوجد علاقة سببية من التضخم إلى سعر الصرف.

في حال كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى بحيث لا يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بينها ، يتم تحديد وجود علاقة سببية من عدمها باستخدام اختبار (F) في حالة فحص السببية الثنائي لجرانجر أي من خلال مقارنة القيمة المحسوبة ل (F) مع القيمة الحرجة، وكالعادة نرفض الفرضية الصفرية عن وجود علاقة سببية من متغير (X) إلى متغير (Y) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الحرجة.

أما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة (I(1) فيتم فحص السببية من خلال نموذج تصحيح الخطأ (VEC Granger Causality) (Wald tests) أي من خلال مقارنة القيمة المحسوبة ل (Chi-uare) مع القيمة الحرجة ، وكالعادة نرفض الفرضية الصفرية وجود علاقة سببية من المتغير (X) إلى المتغير (Y) إذا كانت قيمة (Chi-square) المحسوبة أكبر من قيمة (Chi-square) الحرجة.

وبما أن هناك تكامل مشترك من نفس الدرجة في هذه الدراسة وذلك من خلال اختبار جوهانسون كما تم إيضاحه سابقاً ولذلك سنقوم هنا باختبار اتجاه العلاقة السببية بين سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي في المدى القصير والمدى الطويل وذلك باستخدام فحص جرانجر للسببية عن طريق نموذج تصحيح الخطأ ، وبما أن هناك تكاملاً "مشتركا" بين متغيرات الدراسة يعنى أن هناك ثلاثة احتمالات للعلاقة السببية

- أما أن تكون العلاقة من سعر الصرف باتجاه التضخم.

- من النتائج المحلي الإجمالي باتجاه سعر الصرف.

- أو بكلا الاتجاهين أي من سعر الصرف للتضخم ومن التضخم إلى سعر الصرف.

إن العلاقة السببية في المدى الطويل يمكن تحديدها عن طريق معنوية معامل تصحيح الخطأ ، فوجود دلالة إحصائية لمعامل تصحيح الخطأ يعنى أن هناك علاقة سببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع . أما المدى القصير فيمكن تحديد العلاقة السببية من خلال اختبار Wald لمتغيرات فروق التباطؤ والتي تم الحصول عليها من خلال نظام المعادلات المستخدمة في نموذج تصحيح الخطأ.

1/ تحديد اتجاه العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في المدى الطويل:

فيما يلي جدول يوضح نتائج تصحيح الخطأ للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم:

جدول (10/4)

نتائج اختبار تصحيح الخطأ للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم

الاتجاه العلاقة	معامل تصحيح الخطأ	مستوى المعنوية	القرار
سعر الصرف إلى التضخم	-2.0824	0.0000	قبول
النتائج التضخم إلى سعر الصرف	-0.77947	0.0000	قبول

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

يظهر الجدول معنوية معامل تصحيح الخطأ في حالة التضخم كمتغير تابع وسعر الصرف كمتغير مستقل ،أي أن هناك علاقة سببية في المدى الطويل من سعر الصرف إلى التضخم حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لمعامل تصحيح الخطأ للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم (0.0000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) . كما نجد أيضاً وجود علاقة سببية في المدى الطويل من التضخم إلى سعر الصرف حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لمعامل العلاقة بين التضخم كمتغير مستقل وسعر الصرف كمتغير تابع (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) . وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة ذات اتجاهين من سعر الصرف إلى التضخم ومن التضخم إلى سعر الصرف.

2/ تحديد اتجاه العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في المدى القصير:

فيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار (Wald) للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الأجل القصير:

جدول (11/4)

نتائج اختبار (F) بين سعر الصرف والتضخم

الاتجاه العلاقة	قيمة F	مستوى المعنوية	القرار
سعر الصرف إلى التضخم	8.733778	0.0112	قبول
التضخم إلى سعر الصرف	0.0223	0.565	رفض

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

يظهر الجدول نتائج اختبار (F) للعلاقة السببية بين سعر الصرف والتضخم إلى وجود علاقة سببية في المدى القصير من سعر الصرف إلى التضخم حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.0112) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية 5% . بينما نجد عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير من التضخم إلى سعر الصرف حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.565) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5% .

النموذج الثاني: قياس أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي

$$LOG(GDP) = \beta_0 + \beta_1 LOG(EX) + \beta_2 LOG(IV) + \beta_3 LOG(G) + \mu$$

حيث:

log(GDP): لوغاريتم متغير الناتج المحلي الإجمالي

Log(EX): لوغاريتم متغير سعر الصرف

Log(IV): لوغاريتم متغير الإنفاق الاستثماري

Log(G): لوغاريتم متغير الإنفاق الحكومي

β_0 : الحد الثابت في النموذج

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الانحدار

μ : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لقياس أثر تغيرات سعر الصرف على

الناتج المحلي الإجمالي إتباع الخطوات التالية:

أولاً: اختبار استقرارية متغيرات نموذج الدراسة

قبل تقدير نموذج الدراسة يتطلب أولاً اختبار استقرارية بيانات متغيرات نموذج

الدراسة وذلك لتجنب الحصول على نتائج زائفة ولتحديد درجة تكامل كل سلسلة من السلاسل

الزمنية للمتغيرات ونظراً لتعدد الاختبارات الإحصائية التي يمكن من خلالها الحكم على استقرارية متغيرات الدراسة سوف يتم استخدام اختبار (ديكي فولر) الموسع (Augment-Dickey-fuller) ADF في حالة وجود قاطع واتجاه وجاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (12/4)

نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة الأول

الفرق الأول		المستوى		المتغيرات
قيمة الاختبار ADF	P.value	قيمة الاختبار (ADF)	P.value	
-5.805	0.0011	2.543	0.999	1/ سعر الصرف
11.845	0.0000	2.327	1.000	2/ الناتج المحلي الإجمالي
-3.351	0.0235	1.140	0.9967	3/ الاستثمار
-5.964	0.0001	8.807	1.000	4/ الإنفاق الحكومي

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views10

يتضح من الجدول رقم (2/4) واعتماداً على اختبار ديكي- فولر الموسع بوجود ثابت واتجاه أن جميع المتغيرات غير ساكنة في مستوياتها ولذلك تم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد اخذ الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (I(1) وهذه يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

نتائج التكامل المشترك لنماذج الدراسة:

بعد ما تم الحصول على نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتم تحديد درجة التكامل لكل متغير والاستنتاج بأن السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من نفس الرتبة ولذلك فإن الاختبار المناسب لذلك هو اختبار (Johansen) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة ، وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج قياس أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1992-2018):

جدول (13/4)

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigen value	Hypothesized No. of CE(s)
0.0048	47.85613	57.53248	0.829563	None *
0.7757	29.79707	15.06717	0.361248	At most 1
0.8770	15.49471	4.309439	0.163850	At most 2
0.9033	3.841466	0.014707	0.000613	At most 3

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigen value)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigen value	Hypothesized No. of CE(s)
0.0003	27.58434	42.46531	0.829563	None *
0.6714	21.13162	10.75773	0.361248	At most 1
0.8270	14.26460	4.294732	0.163850	At most 2
0.9033	3.841466	0.014707	0.000613	At most 3

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views 2021

ويتضح من الجدول أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Eigen value) و إحصائية الأثر (Trace value) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. حيث بلغت قيمة إحصائية الأثر (57.53248) وهي أكبر من القيمة الحرجة (47.85613) وقيمة نسبة الإمكانية العظيمة (42.46531) وهي أكبر من القيمة الحرجة (27.58434)، وتشير هذه النتيجة إلى رفض فرضية العدم والتي تعنى عدم وجود أي متجه للتكامل وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك مما يعنى أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل وبالتالي فإن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار القصيرة وطويلة المدى.

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VAR):

في ضوء ما تقدم فإن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات ، يعنى إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) على هيئة فروق أولى للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة ، ولذلك ستقوم الدراسة باستخدام نموذج تصحيح متجهات الخطأ بوصفه إحدى التقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل سرعة التكيف والتلاءم للمتغيرات عبر الزمن وقد تم تقدير النموذج منهجية (VAR) . وذلك وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: تحديد فترة التباطؤ المناسبة

يستدعي قبل تقدير النموذج وفقاً لمنهجية (VAR) إلى تحديد درجة التأخير المناسبة له وذلك تم تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في نموذج الدراسة باستخدام متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregressive Model Unrestricted vector من خلال استخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد الفترة (الشوربجي، 2009، 157) وهى:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE). - معيار معلومات أكيلى (AIC). - معيار معلومات شوارز (SC). - معيار معلومات حنان كوين (H-Q).
- معيار نسبة الإمكان الأعظم (LR). ووفقاً لهذه المعايير يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى التي تمتلك لأقل قيمة والتي أجمعت عليه معظم المعايير، ويوضح الجدول (2) نتائج اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة.

جدول (14/4)

معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذجاً لدراسة خلال الفترة (1992-2018)

فترة الإبطاء	LR	FPE	AIC	SC	H-O
0	71.55281	71.69706	71.50072	1.33E+26	NA
1	64.98266	5.70392*	64.72221	1.55E+23	154.125
2	64.51055*	65.80883	64.04175*	8.91e+22*	30.20697*

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views10

تشير إلى العدد الأمثل لفترات الإبطاء الذي يختاره كل معيار عند مستوى معنوية (5%). ويتضح من الجدول أن العدد الأمثل لفترات الإبطاء لنموذج أثر سعر الصرف على الناتج المحلى الإجمالي والذي أجمعت عليه كل المعايير المستخدمة والذي يمتلك أقل القيم للمعايير جميعها هي (2) وهى التي يتم استخدامها في تقدير نموذج الدراسة.

ثانياً: تقدير نموذج (VAR)

فيما يلي نتائج تقدير نموذج (ARV) لقياس أثر تغيرات سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي:

جدول (15/4)

نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة (1993-2019)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-8.61788	1.218142	-10.4978	GDP(-1)
0.0000	-8.44552	1.178379	-9.95202	GDP(-2)
0.0573	-2.0853	17120.23	-35700.7	EX(-1)
0.891	0.139737	16536.79	2310.802	EX(-2)
0.0002	5.01313	1.578123	7.91133	IV(-1)
0.0068	3.20977	1.473303	4.72896	IV(-2)
0.0905	1.828661	2.468058	4.513242	G(-1)
0.0333	2.380847	2.5435	6.055686	G(-2)
0.0000	8.517193	28880.28	245978.9	C
0.0000	8.356922-	-1.085853	-0.9074385	EC(-1)
R-squared=0.98				
Adjusted R-squared= 0.97				
F-statistic= 86.007				
Prob(F-statistic)= 0.000				

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول يمكن تقييم النموذج وفقاً للمعايير التالية:

أولاً: التقييم الاقتصادي:

- قيمة الثابت بلغت (245978.9) وهي قيمة موجبة وهي تمثل الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

- هنالك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي بقيمه السابقة حيث بلغت قيمة معامل الناتج المحلي للسنة السابقة (-10.4978) مما يعني انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة بنسبة (1%) ينجم عنه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية بنسبة (10.5%).

- هنالك علاقة عكسية في الفجوة الزمنية الأولى وطردية في الفجوة الزمنية الثانية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة معامل سعر الصرف في الفجوة الثانية (0.139737) مما يعني زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) ينجم عنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.13%).

- هنالك علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري والنتائج المحلى الإجمالي في جميع الفجوات الزمنية حيث بلغت قيمة معامل الإنفاق الاستثماري (7.91133) مما يعنى زيادة الإنفاق الاستثماري بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلى الإجمالي بنسبة (7.9%).
- هنالك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلى الإجمالي في جميع الفجوات الزمنية حيث بلغت قيمة معامل الإنفاق الحكومي (4.513242) مما يعنى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلى الإجمالي بنسبة (4.5%).
- بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (يجب أن يحمل إشارة سالبة كما يجب أن يكون معنوياً) (-0.907438) وهذه القيمة تعنى أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحه سنوياً بنسبة (91%) للوصول إلى التوازن . كما أن معنوية معامل تصحيح الخطأ تدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف ، الإنفاق الاستثماري ، الإنفاق الحكومي) والمتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالي).

ثانياً: التقييم الإحصائي

(أ) معنوية المعالم المقدرة:

يتضح من الجدول جميع المتغيرات المستقلة (سعر الصرف ، الإنفاق الاستثماري ، الإنفاق الحكومي) ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% و 10% مما يدل على وجود علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة والناتج المحلى الإجمالي.

(ب) معنوية النموذج:

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F. Statistic) حيث بلغت قيم F (86.007) بمستوى معنوية (0.000) وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

(ج) جودة توفيق المعادلة:

يدل معامل التحديد المعدل والذي بلغت قيمته (0.97) أن نسبة (97%) من التباين في المتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (سعر الصرف ، الإنفاق الاستثماري ، الإنفاق الحكومي) بينما (3%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج.

ثالثاً: فحص صلاحية النموذج:

يتم تشخيص صلاحية النموذج وذلك التأكد من أن النموذج مستوفي لعدد من المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم، أهم هذه المعايير تحقق الافتراضات الخاصة بحدود الخطأ وهي أن مشاهدات حد الخطأ العشوائي مستقلة عن بعضها البعض ومماثلة التوزيع وإنها موزعة توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين σ^2 وبما أن μ غير معلوم يتم استخدام البواقي بدلا عنه. وفيما يلي نتائج تحقق تشخيص صلاحية نموذج وذلك على النحو التالي :

(1) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فرضية العدم القائلة أن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test): حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية العدم ؛ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.1474) وهي قيمة أكبر من 5%.

جدول (16/4)

اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية استقلال البواقي لنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.3673	Prob. F(2,11)	1.098453	F-statistic
0.1474	Prob. Chi-Square(2)	3.828839	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views10

2/ نتائج اختبار فرضية ثبات التباين

تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار والذي يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية عدم الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار (0.2495) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (5%).

جدول رقم (17/4)

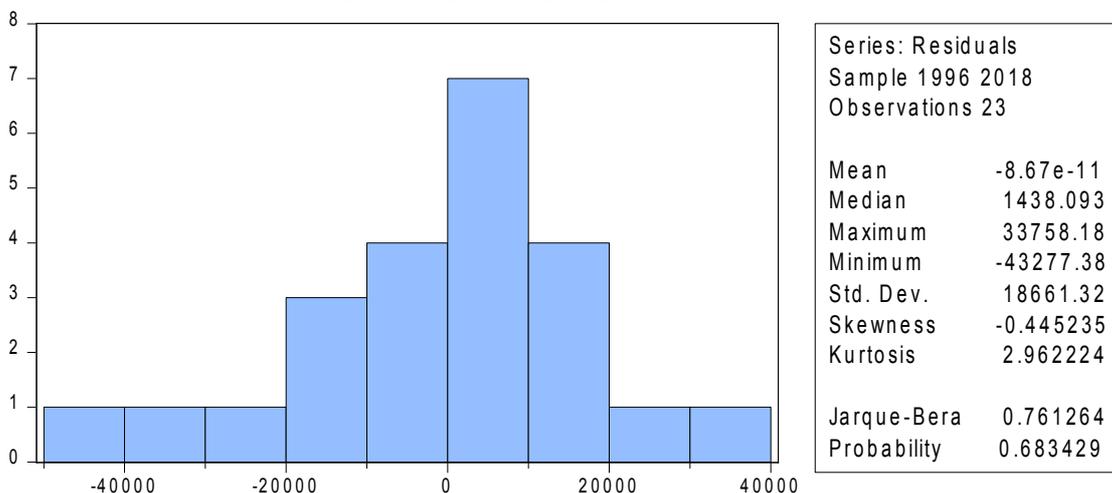
اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين

0.1994	Prob. F(16,6)	2.007348	F-statistic
0.2495	Prob. Chi-Square(16)	19.37962	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

3/ نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ:

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (0.761) بقيمة احتمالية (0.683) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.



4/ اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطي متعدد)

للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة الارتباط الخطي وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم (10) على أنها انعكاس لوجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، وقد تم حساب معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (18/4)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات	معامل تضخم التباين
1/ سعر الصرف	1.179076
2/ الإنفاق الاستثماري	1.48387
3/ الإنفاق الكومي	1.388577

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

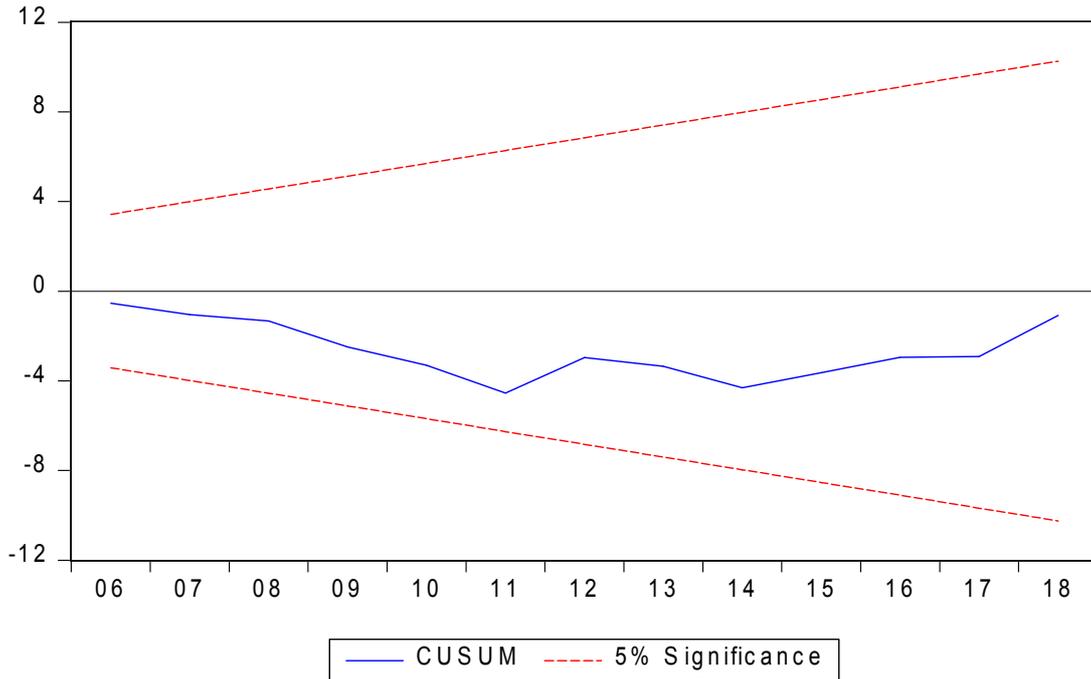
وتشير النتائج في الجدول رقم (7/4) إلى أن قيمة VIF لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج تشير إلى عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

5/ إختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج Parameters stability

لمعرفة اتساق معاملات متغيرات النموذج علي المدى الطويل والقصير تم استخدام إختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، ووفقاً لهذا الإختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج (UESM) عندما ينحصر الخط البياني لإحصاء (CUSUM) داخل الخطوط البيانية الحرجة عند مستوى معنوية (5%) في حين تكون هذه المعاملات لا تتسم بالاستقرارية في حالة خروج الخط البياني للإحصاء خارج الخطوط البيانية الحرجة. وفي النموذج المقدر يلاحظ أن إختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) مما يشير إلى أن هناك استقراراً وانسجاماً في تقديرات النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، أي أن المعاملات المقدره لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقره هيكلياً" خلال فترة الدراسة.

شكل (2/4)

إختبار (CUSUM) لنموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views10

رابعاً: تحليل الصدمات ودالة الاستجابة الفورية لتغيرات سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي:

فيما يلي جدول يوضح تحليل التباين خلال عشرة سنوات من التنبؤ:

جدول (19/4)

تحليل التباين للناتج المحلي الإجمالي خلال عشرة سنوات من التنبؤ

LOG(G)	D(IV)	D(EX)	D(GDP)	Period
0.000000	94.61080	5.389204	0.435387	1
3.350441	89.65443	6.881050	0.552518	2
29.82479	64.13535	5.134920	0.729471	3
28.97720	60.99347	8.726512	0.792737	4
27.36540	57.83189	12.69170	0.901461	5
21.93901	43.21953	32.55014	1.049845	6
19.63702	53.57585	24.00555	1.227209	7
3.323525	8.848941	87.49789	4.164683	8
3.278812	48.32755	44.81087	7.013646	9
1.205011	15.02056	82.74798	13.14489	10

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

يوضح الجدول دور كل صدمة من صدمات المتغيرات المستعملة في الدراسة في تفسير التقلبات الطرفية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ أنه في السنة الأولى ترتبط التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي أساساً بالتغيرات الحاصلة في متغير (الإنفاق الاستثماري) بنسبة (94.6%)، أما في السنة الثانية فترتبط بتغيرات (الإنفاق الاستثماري) بنسبة (89.6%). وفي المدى المتوسط يصبح متغير (الاستثمار) هو المتغير الأساسي المفسر لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي بنحو (57.8%) ثم متغير (الإنفاق الحكومي) بنسبة (27.3%) ثم متغير (سعر الصرف) بنسبة (12.6%).

أما المدى البعيد فترتبط تغيرات الناتج المحلي الإجمالي بتغيرات متغير (سعر الصرف) بنسبة (82.7%)، ثم متغير (الاستثمار) بنسبة (15.0%) ثم متغير (الإنفاق الحكومي) بنسبة (1.2%).

أما بخصوص التأثير الذاتي للناتج المحلي الإجمالي يمكن أن نلاحظ هذا التأثير يكون ضعيف في الأجل القصير لكنه يرتفع ليصل إلى نحو (13.14489%) خلال السنة (العاشرة).

خامساً: تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات نموذج أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي

يشير فردمان Freedmak (1997) إلى أن تحليل الانحدار يوفر طرفاً مفيدة في تلخيص البيانات وعمل التنبؤات اللازمة، ولكنه غير قادر لوحده على اكتشاف العلاقة السببية

واتجاهها، ولذلك سنستخدم فحص السببية من أجل معرفة قوة واتجاه العلاقة السببية بين سعر الصرف ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

ويشير جرانجر إلى أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر يعنى وجود علاقة سببية بينها في اتجاه واحد على الأقل ، ولذلك سوف تعتمد الدراسة اختبار فحص جرانجر للسببية في استقصاء العلاقة السببية المتبادلة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وفقاً للفرضيتين الآتيتين:

فرض العدم الأول: أي أنه لا يوجد علاقة سببية من سعر الصرف إلى الناتج المحلي الإجمالي.

فرض العدم الثاني: أي أنه لا يوجد علاقة سببية من الناتج المحلي الإجمالي إلى سعر الصرف.

في حال كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى بحيث لا يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بينها، يتم تحديد وجود علاقة سببية من عدمها باستخدام اختبار (F) في حالة فحص السببية الثنائي لجرانجر أي من خلال مقارنة القيمة المحسوبة ل (F) مع القيمة الحرجة، وكالعادة نرفض الفرضية الصفرية عن وجود علاقة سببية من متغير (X) إلى متغير (Y) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الحرجة.

أما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة (I(1) فيتم فحص السببية من خلال نموذج تصحيح الخطأ (VEC Granger Causality) (Wald tests) أي من خلال مقارنة القيمة المحسوبة ل (Chi-square) مع القيمة الحرجة ، وكالعادة نرفض الفرضية الصفرية وجود علاقة سببية من المتغير (X) إلى المتغير (Y) إذا كانت قيمة (Chi-square) المحسوبة أكبر من قيمة (Chi-square) الحرجة.

وبما أن هناك تكامل مشترك من نفس الدرجة في هذه الدراسة وذلك من خلال اختبار جوهانسون كما تم إيضاحه سابقاً ولذلك سنقوم هنا باختبار اتجاه العلاقة السببية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير والمدى الطويل وذلك باستخدام فحص جرانجر للسببية عن طريق نموذج تصحيح الخطأ ، وبما أن هناك تكاملاً مشتركاً بين متغيرات الدراسة يعنى أن هناك ثلاثة احتمالات للعلاقة السببية:

- أما أن تكون العلاقة من سعر الصرف باتجاه الناتج المحلي الإجمالي.
- من الناتج المحلي الإجمالي باتجاه سعر الصرف.
- أو بكلا الاتجاهين أي من سعر الصرف للناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج المحلي الإجمالي إلى سعر الصرف.

إن العلاقة السببية في المدى الطويل يمكن تحديدها عن طريق معنوية معامل تصحيح الخطأ ، فوجود دلالة إحصائية لمعامل تصحيح الخطأ يعني أن هناك علاقة سببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع . أما المدى القصير فيمكن تحديد العلاقة السببية من خلال اختبار Wald لمتغيرات فروق التباطؤ والتي تم الحصول عليها من خلال نظام المعادلات المستخدمة في نموذج تصحيح الخطأ.

1/ تحديد اتجاه العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي في المدى الطويل:

فيما يلي جدول يوضح نتائج تصحيح الخطأ للعلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي:

جدول (20/4)

نتائج اختبار تصحيح الخطأ للعلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي

القرار	مستوى المعنوية	معامل تصحيح الخطأ	اتجاه العلاقة
قبول	0.0000	-0.9074385	سعر الصرف إلى الناتج المحلي
رفض	0.439	-0.0000149	الناتج المحلي الإجمالي إلى سعر الصرف

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

يظهر الجدول معنوية معامل تصحيح الخطأ في حالة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وسعر الصرف كمتغير مستقل ، أي أن هناك علاقة سببية في المدى الطويل من سعر الصرف إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لمعامل تصحيح الخطأ للعلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي (0.0000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). بينما لم يكن هناك علاقة سببية في المدى الطويل من الناتج المحلي الإجمالي إلى سعر الصرف حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لمعامل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل وسعر الصرف كمتغير تابع (0.439) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%).

2/ تحديد اتجاه العلاقة بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي في المدى القصير:

فيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار (Wald) للعلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير:

جدول (21/4)

نتائج اختبار (F) بين سعر الصرف والنتائج المحلي

القرار	مستوى المعنوية	قيمة F	اتجاه العلاقة
رفض	0.1426	-1.56089	سعر الصرف إلى الناتج المحلي
رفض	0.3645	0.93970	الناتج المحلي الإجمالي إلى سعر الصرف

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

يظهر الجدول نتائج اختبار (F) للعلاقة السببية بين سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي إلى عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير من سعر الصرف إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.1426). وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5% . كما نجد أيضاً عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.3645) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%.

النموذج الثالث:

قياس أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

$$LOG (BP) = \beta_0 + \beta_1 LOG (EX) + \beta_2 LOG (OP) + \beta_3 LOG (GDP) + \mu$$

حيث:

$\log(BP)$: لوغاريتم متغير ميزان المدفوعات

$\text{Log}(EX)$: لوغاريتم متغير سعر الصرف

$\text{Log}(OP)$: لوغاريتم متغير درجة الانفتاح الاقتصادي

$\text{Log}(GDP)$: لوغاريتم متغير الناتج المحلي الإجمالي

β_0 : الحد الثابت في النموذج

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الانحدار

μ : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

لتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لقياس أثر تغيرات سعر الصرف على

ميزان المدفوعات إتباع الخطوات التالية:

أولاً: اختبار استقرارية متغيرات نموذج الدراسة

قبل تقدير نموذج الدراسة يتطلب أولاً اختبار استقرارية بيانات متغيرات نموذج الدراسة وذلك لتجنب الحصول على نتائج زائفة ولتحديد درجة تكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية للمتغيرات ونظراً لتعدد الاختبارات الاحصائية التي يمكن من خلالها الحكم على استقرارية متغيرات الدراسة سوف يتم استخدام اختبار (ديكي فولر) الموسع Augment-Dickey-Fuller (ADF) في حالة وجود قاطع واتجاه وجاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (22/4)

نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة

الفرق الأول		المستوى		المتغيرات
قيمة الاختبار ADF	P.value	قيمة الاختبار (ADF)	P.value	
-5.805	0.0011	2.543	0.999	1/ سعر الصرف
-	-	-3.365	0.0219	2/ ميزان المدفوعات
-4.887	0.0012	-1.666	0.435	3/ درجة الانفتاح
11.845	0.0000	2.327	1.000	4/ الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views10

يتضح من الجدول واعتماداً على اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) أن متغير (ميزان المدفوعات) يعتبر المتغير الوحيد ضمن متغيرات الدراسة مستقر في مستواه عند مستوى دلالة معنوية 5%، مما يعني أنه متكامل من الدرجة (صفر) $I(0)$ بينما نجد أن متغيرات (سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح) غير ساكنة في مستوياتها ولذلك تم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$ وهذه يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية

نتائج التكامل المشترك لنماذج الدراسة:

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، وبما أن اختبارات جزر الوحدة أوضحت بأن متغيرات الدراسة متكاملة من الرتبة $I(0)$ لمتغير ميزان المدفوعات والرتبة $I(1)$ لمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، درجة

الانفتاح ، سعر الصرف) ولذلك فإن منهجية (Bounds Testing Approach) تعتبر مناسبة لاختبار مدى تحقق التكامل المشترك بين هذه المتغيرات في اطار نموذج (ARDL) ، حيث يتم في هذا الاختبار حساب إحصاء (F) لاختبار فرضية العدم (H_0) والتي تنص على أن جميع المتغيرات التوضيحية المتباطئة لفترة واحدة مساوية للصفر أي أن ($H_0: B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = 0$) (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) مقابل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على أن معاملات المتغيرات التوضيحية المتباطئة لفترة زمنية واحدة لا تساوى الصفر أي أن ($H_1: B_0=B_1=B_2=B_3=B_4\neq 0$) (وجود تكامل مشترك).

وبعد استخراج قيمة إحصاء (F) تتم مقارنتها بقيمة (F) الجدولية المحسوبة من قبل (Pesaran et .2001) ونظرا لان اختبار (F) له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين للاختبار ، الأولى قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر ($I(0)$) والثانية قيمة الحد الأعلى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأول بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح ($I(1)$). فإذا كانت قيمة إحصاء (F) المحسوبة اكبر من الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات . أما إذا كانت قيمة إحصاء (F) المحسوبة اقل من الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية يتم قبول فرض العدم أي عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة إحصاء (F) تقع بين الحدين الأعلى والأدنى فإن النتائج تكون غير محسومة وبمعنى ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه (عبد القادر ، 2013,18). وللتحقق من مدى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين ميزان المدفوعات والمتغيرات التوضيحية في الدراسة تم تقدير إحصاء (F) من خلال اختبار الحدود ، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول:

جدول (23/4)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بين متغيرات نموذج الدراسة (1992-2018)

F-statistic	K	Value
4.945	4	
I(1) Bound	I(0) Bound	Significance
3.2	2.37	10%
3.67	2.79	5%
4.08	3.15	2.50%
4.66	3.65	1%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views10

ويتضح من نتائج التقدير وبالنظر إلى قيمة إحصاء F تحت العمود Value نجدتها (4.945) وبمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% يتضح أنها أكبر من الحد الأعلى من جدول critical value Bounds والبالغة (3.67) وبالرجوع إلى قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض فرض عدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تنتج من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع (ميزان المدفوعات).

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (V):

في ضوء ما تقدم فإن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات ، يعنى إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) على هيئة فروق أولى للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة ، ولذلك ستقوم الدراسة باستخدام نموذج تصحيح متجهات الخطأ بوصفها إحدى التقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل سرعة التكيف والتلاصق للمتغيرات عبر الزمن وقد تم تقدير النموذج منهجية (VAR) . وذلك وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: تحديد فترة التباطؤ المناسبة

يستدعي قبل تقدير النموذج وفقاً لمنهجية (VAR) إلى تحديد درجة التأخير المناسبة له ولذلك تم تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في نموذج الدراسة باستخدام متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregressive Model Unrestricted ويوضح الجدول التالي نتائج اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذج أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

جدول (24/4)

معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج خلال الفترة (1992-2018)

فترة الإبطاء	LR	FPE	AIC	SC	H-O
0	44.4769	44.61783	44.42281	2.31E+14	NA
1	41.53267	42.23732	41.26221	9.99E+12	88.81194
2	38.64460*	39.91297*	38.15779*	5.02e+11*	70.15081*

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views10

* تشير إلى العدد الأمثل لفتريات الإبطاء الذي يختاره كل معيار عند مستوى معنوية (5%). ويتضح من الجدول أن العدد الأمثل لفتريات الإبطاء لنموذج أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات والذي أجمعت عليه كل المعايير المستخدمة والذي يمتلك أقل القيم للمعايير جميعها هي (2) وهى التي يتم استخدامها في تقدير نموذج الدراسة.

ثانياً: تقدير نموذج (VAR)

فيما يلي نتائج تقدير نموذج (ARV) لقياس أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

جدول (25/4)

نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1993-2019)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0731	-1.94949	0.227749	-0.44399	BP(-1)
0.0025	-3.74255	0.206644	-0.77338	BP(-2)
0.0624	-2.03792	174.7185	-356.062	EX(-1)
0.7799	-0.28532	179.2396	-51.1413	EX(-2)
0.7655	-0.30459	2004.854	-610.662	OP(-1)
0.0687	-1.98454	1927.35	-3824.91	OP(-2)
0.6842	-0.41603	381.6126	-158.764	GDP(-1)
0.6788	0.42351	329.0437	139.3532	GDP(-2)
0.6814	0.419979	135.8885	57.0703	C
0.2334	-1.24986	0.253634	-0.31701	EC(-1)
R-squared=0.73				
Adjusted R-squared= 0.56				
F-statistic= 4.104				
Prob(F-statistic)= 0.010				

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول يمكن تقييم النموذج وفقاً للمعايير التالية:

أولاً: التقييم الاقتصادي:

- قيمة الثابت بلغت (57.0703) وهي قيمة موجبة وهي تمثل ميزان المدفوعات عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.
- هنالك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات بقيمه السابقة حيث بلغت قيمة معامل ميزان المدفوعات للسنة السابقة.
- هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات حيث بلغت قيمة معامل سعر الصرف في (-356.062) مما يعنى زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) ينجم عنه انخفاض في العجز في ميزان المدفوعات بنسبة (356)%.
- هنالك علاقة عكسية بين درجة الانفتاح والعجز في ميزان المدفوعات حيث بلغت قيمة معامل درجة الانفتاح (-610.662) مما يعنى زيادة درجة الانفتاح بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض في العجز في ميزان المدفوعات بنسبة (610)%.

- هنالك علاقة طردية بين عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والعجز في ميزان المدفوعات في جميع الفجوات الزمنية حيث بلغت قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي في الفجوة الأولى (-158.764) مما يعنى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض في ميزان المدفوعات بنسبة (158%).

- بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (يجب أن يحمل إشارة سالبة كما يجب أن يكون معنوياً) (-0.31701) وهذه القيمة سالبة ولكنها غير معنوية . كما يعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف ، درجة الانفتاح ، الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

ثانياً: التقييم الإحصائي

أ) معنوية المعالم المقدرة:

يتضح من الجدول جميع المتغيرات المستقلة (درجة الانفتاح ، الناتج المحلي الإجمالي) غير معنوية عند مستوى المعنوية 5% ماعدا متغير سعر الصرف حيث ثبت معنويته عند مستوى معنوية 6% مما يدل على وجود علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين كل من المتغيرات (درجة الانفتاح ، الناتج المحلي الإجمالي) ومؤشر ميزان المدفوعات. بينما وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

ب) معنوية النموذج:

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F. Statistic) حيث بلغت قيم F (4.104) بمستوى معنوية (0.010) وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

ج) جودة توفيق المعادلة:

يدل معامل التحديد المعدل والذي بلغت قيمته (0.56) أن نسبة (56) % من التباين في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (سعر الصرف ، درجة الانفتاح ، الناتج المحلي الإجمالي) بينما (44%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

ثالثاً: فحص صلاحية النموذج:

يتم تشخيص صلاحية النموذج وذلك التأكد من أن النموذج مستوفي لعدد من المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم، أهم هذه المعايير تحقق الافتراضات الخاصة بحدود الخطاء وهى أن مشاهدات حد الخطاء العشوائي مستقلة عن بعضها البعض

ومتماثلة التوزيع وإنها موزعة توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين σ^2 وبما أن μ غير معلوم يتم استخدام البواقي بدلا عنه. وفيما يلي نتائج تحقق تشخيص صلاحية نموذج () وذلك على النحو التالي :

1/ نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فرضية العدم القائلة أن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:) حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية العدم ؛ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (12250.) وهي قيمة أكبر من 5%.

جدول (26/4)

اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية استقلال البواقي لنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.3299	Prob. F(2,11)	1.228667	F-statistic
0.1225	Prob. Chi-Square(2)	4.199842	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views10

2/ نتائج اختبار فرضية ثبات التباين

تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار والذي يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية عدم الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار (0.8353) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (5%).

جدول (27/4)

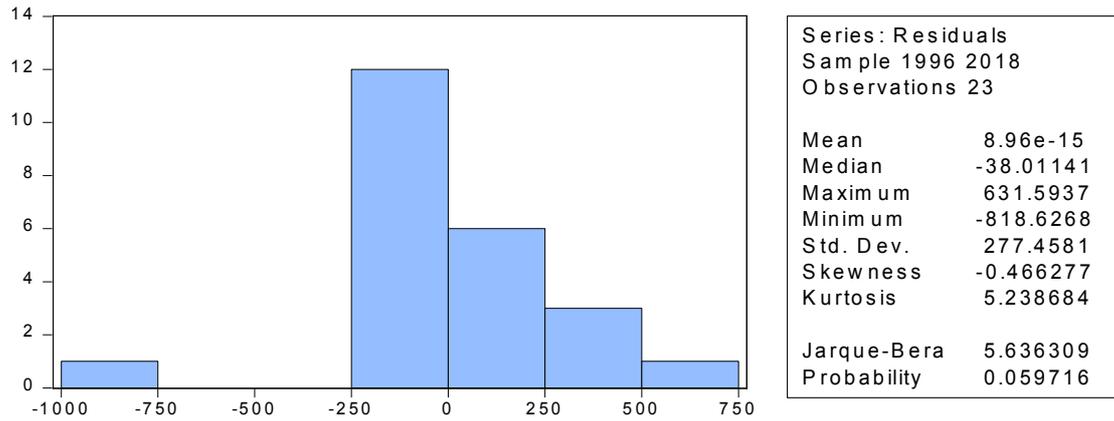
اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين

0.9534	Prob. F(14,8)	0.362934	F-statistic
0.8353	Prob. Chi-Square(14)	8.933875	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

3/ نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ:

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (5.63) بقيمة احتمالية (0.059) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.



4/ اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطي متعدد)

للتحقق من شرط عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة الارتباط الخطي وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم (10) على أنها انعكاس لوجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة ، وقد تم حساب معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (28/4)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين لمتغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات	معامل تضخم التباين
1/ سعر الصرف	2.884773
2/ درجة الانفتاح	2.592783
3/ الناتج المحلي الإجمالي	2.133621

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

وتشير النتائج في الجدول إلى أن قيمة VIF لجميع المتغيرات المستقلة في النموذج تشير إلى عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

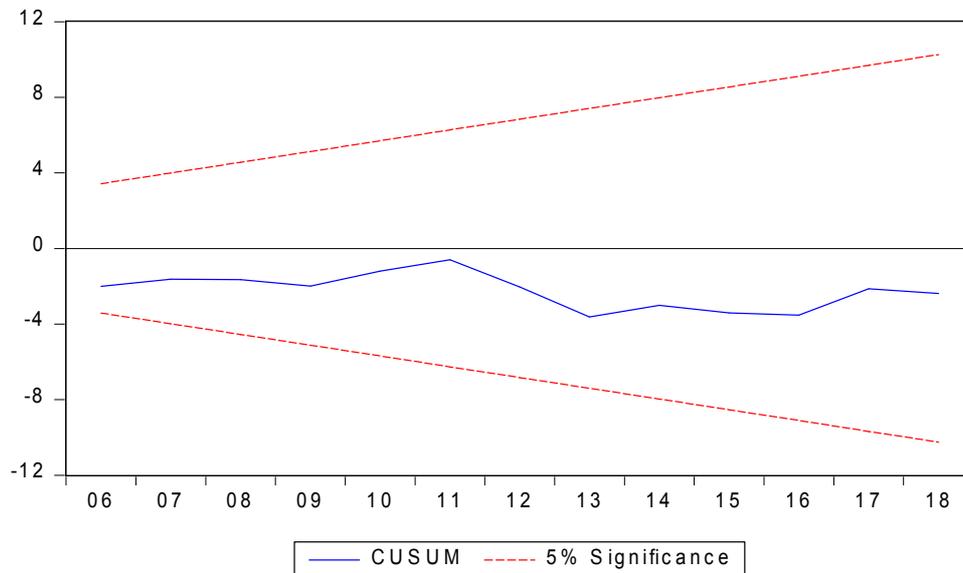
5/ اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Parameters stability

لمعرفة اتساق معاملات متغيرات النموذج علي المدى الطويل والقصير تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، ووفقاً لهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج (UESM) عندما ينحصر الخط البياني لإحصاء (CUSUM) داخل الخطوط البيانية الحرجة عند مستوى معنوية (5%) في حين تكون هذه المعاملات لا تتسم بالاستقرار في حالة خروج الخط البياني للإحصاء خارج الخطوط البيانية الحرجة. وفي النموذج المقدر يلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) مما يشير إلى أن هناك

استقراراً وانسجاماً في تقديرات النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، أي أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقره هيكلياً" خلال فترة الدراسة.

شكل (3/4)

إختبار (CUSUM) لنموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views10

رابعاً" تحليل الصدمات ودالة الاستجابة الفورية لتغيرات سعر الصرف على مؤشر التضخم:

فيما يلي جدول يوضح تحليل التباين خلال عشرة سنوات من التنبؤ

جدول (29/4)

تحليل التباين للتضخم خلال عشرة سنوات من التنبؤ

LOG(GDP)	LOG(OP)	LOG(EX)	LOG(BP)	Period
0.0000	0.0000	0.0000	100	1
0.561655	0.136143	42.55265	56.74955	2
0.460443	8.221693	50.59954	40.71833	3
10.80322	11.4127	43.93509	33.84898	4
19.00206	14.99313	36.11964	29.88518	5
10.14852	8.04007	65.77289	16.03852	6
3.43475	2.822368	88.58365	5.159237	7
7.199589	5.101527	84.05397	3.644916	8
28.45694	15.46321	53.65399	2.425867	9
30.93414	22.55115	45.2259	1.288809	10

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

يوضح الجدول دور كل صدمة من صدمات المتغيرات المستعملة في الدراسة في تفسير التقلبات الظرفية لمتغير ميزان المدفوعات، حيث نلاحظ أنه في السنة الثانية ترتبط التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات أساساً بالتغيرات الحاصلة في متغير (سعر الصرف) بنسبة (42.55%)، أما في السنة الثالثة فترتبط بتغيرات (سعر الصرف) بنسبة (50.59%). وفي المدى المتوسط يصبح متغير (سعر الصرف) هو المتغير الأساسي المفسر لتغيرات ميزان المدفوعات بنحو (36.11%) ثم متغير (الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة (19%) ثم متغير (درجة الانفتاح) بنسبة (14.99%).

أما المدى البعيد فترتبط تغيرات ميزان المدفوعات بتغيرات متغير (سعر الصرف) بنسبة (45.22%)، ثم متغير (الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة (30.39%). أما بخصوص التأثير الذاتي لميزان المدفوعات يمكن أن نلاحظ هذا التأثير يكون يتناقص حتى يصل نسبة (1.28)% خلال السنة (العاشرة) .

خامساً: تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات نموذج أثر سعر الصرف على مؤشر ميزان المدفوعات

يشير فردمان Freedmak (1997) إلى أن تحليل الانحدار يوفر طرقاً مفيدة في تلخيص البيانات وعمل التنبؤات اللازمة ، ولكنه غير قادر لوحده على اكتشاف العلاقة السببية واتجاهها ، ولذلك سنستخدم فحص السببية من أجل معرفة قوة واتجاه العلاقة السببية بين سعر الصرف ومؤشر ميزان المدفوعات.

ويشير جرانجر إلى أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر يعنى وجود علاقة سببية بينها في اتجاه واحد على الأقل ، ولذلك سوف تعتمد الدراسة اختبار فحص جرانجر للسببية في استقصاء العلاقة السببية المتبادلة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات وفقاً للفرضيتين الآتيتين:

فرض العدم الأول: أي أنه لا يوجد علاقة سببية من سعر الصرف إلى ميزان المدفوعات.

فرض العدم الثاني: أي أنه لا يوجد علاقة سببية من ميزان المدفوعات إلى سعر الصرف.

في حال كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى بحيث لا يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بينها ، يتم تحديد وجود علاقة سببية من عدمها باستخدام اختبار (F) في حالة فحص السببية الثنائي لجرانجر أي من خلال مقارنة القيمة المحسوبة ل (F) مع القيمة الحرجة، وكالعادة نرفض الفرضية الصفرية عن وجود علاقة سببية من متغير (X) إلى متغير (Y) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الحرجة.

أما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة (I(1) فيتم

فحص السببية من خلال نموذج تصحيح الخطأ (Grange VEC Causality r) (Wald)

(tests) أي من خلال مقارنة القيمة المحسوبة لـ (Chi-square) مع القيمة الحرجة ، وكالعادة نرفض الفرضية الصفرية وجود علاقة سببية من المتغير (X) إلى المتغير (Y) إذا كانت قيمة (Chi-square) المحسوبة أكبر من قيمة (Chi-square) الحرجة.

وبما أن هناك تكامل مشترك من نفس الدرجة في هذه الدراسة وذلك من خلال اختبار جوهانسون كما تم إيضاحه سابقاً ولذلك سنقوم هنا باختبار اتجاه العلاقة السببية بين سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي في المدى القصير والمدى الطويل وذلك باستخدام فحص جرانجر للسببية عن طريق نموذج تصحيح الخطأ ، وبما أن هناك تكاملاً مشتركاً بين متغيرات الدراسة يعني أن هناك ثلاثة احتمالات للعلاقة السببية

- أما أن تكون العلاقة من سعر الصرف باتجاه ميزان المدفوعات.
- من ميزان المدفوعات باتجاه سعر الصرف.
- أو بكلا الاتجاهين أي من سعر الصرف لميزان المدفوعات ومن ميزان المدفوعات إلى سعر الصرف.

إن العلاقة السببية في المدى الطويل يمكن تحديدها عن طريق معنوية معامل تصحيح الخطأ ، فوجود دلالة إحصائية لمعامل تصحيح الخطأ يعني أن هناك علاقة سببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع . أما المدى القصير فيمكن تحديد العلاقة السببية من خلال اختبار Wald لمتغيرات فروق التباطؤ والتي تم الحصول عليها من خلال نظام المعادلات المستخدمة في نموذج تصحيح الخطأ.

1/ تحديد اتجاه العلاقة بين سعر الصرف وبتضخم في المدى الطويل:

فيما يلي جدول يوضح نتائج تصحيح الخطأ للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات:

جدول (30/4)

نتائج اختبار تصحيح الخطأ للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

القرار	مستوى المعنوية	معامل تصحيح الخطأ	اتجاه العلاقة
رفض	0.2334	-0.31701	سعر الصرف إلى ميزان المدفوعات
رفض	0.307	0.00125	ميزان المدفوعات إلى سعر الصرف

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

يظهر الجدول عدم معنوية معامل تصحيح الخطأ في حالة ميزان المدفوعات كمتغير تابع وسعر الصرف كمتغير مستقل ، أي عدم وجود علاقة سببية في المدى الطويل من سعر الصرف إلى ميزان المدفوعات حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لمعامل تصحيح الخطأ

للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات (0.2334) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%). كما نجد أيضاً عدم وجود علاقة سببية في المدى الطويل من ميزان المدفوعات إلى سعر الصرف حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لمعامل العلاقة بين ميزان المدفوعات كمتغير مستقل وسعر الصرف كمتغير تابع (0.307) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%). وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة ذات اتجاهين من سعر الصرف إلى ميزان المدفوعات ومن ميزان المدفوعات إلى سعر الصرف.

2/ تحديد اتجاه العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في المدى القصير:

فيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار (Wald) للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الأجل القصير:

جدول (31/4)

نتائج اختبار (F) بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

الاتجاه	قيمة F	مستوى المعنوية	القرار
سعر الصرف إلى ميزان المدفوعات	3.879124	0.0306	قبول
ميزان المدفوعات إلى سعر الصرف	0.747	0.747	رفض

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views10

يظهر الجدول نتائج اختبار (f) للعلاقة السببية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات إلى وجود علاقة سببية في المدى القصير من سعر الصرف إلى ميزان المدفوعات حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.0306) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. بينما نجد عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير من ميزان المدفوعات إلى سعر الصرف حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.747) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%.

الخاتمة

النتائج
التوصيات

الخاتمة

النتائج

- 1/ أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي.
- 2/ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والنتاج المحلي الإجمالي والتضخم وعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة وميزان المدفوعات.
- 3/ أن هناك علاقة سببية في المدى الطويل من سعر الصرف إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولم تكن هناك علاقة سببية في المدى الطويل من الناتج المحلي الإجمالي إلى سعر الصرف. عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير من سعر الصرف إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن الناتج المحلي الإجمالي إلى سعر الصرف.
- 4/ هناك علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل التضخم.
- 5/ هناك علاقة سببية في المدى الطويل من سعر الصرف إلى التضخم ومن التضخم إلى سعر الصرف أي توجد علاقة ذات اتجاهين من سعر الصرف إلى التضخم ومن التضخم إلى سعر الصرف. - وجود علاقة سببية في المدى القصير من سعر الصرف إلى التضخم بينما لا توجد من التضخم إلى سعر الصرف.
- 6/ هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.
- 7/ عدم وجود علاقة سببية في المدى الطويل من سعر الصرف إلى ميزان المدفوعات ومن ميزان المدفوعات إلى سعر الصرف. وجود علاقة سببية في المدى القصير من سعر الصرف إلى التضخم بينما لا توجد من التضخم إلى سعر الصرف.

التوصيات:

- 1- العمل علي ضبط تغيرات سع الصرف لآتها تؤثر علي التضخم والناج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات .
 - 2- وضع إستراتيجية محددة لتحسين سعر الصرف للجنة السوداني.
 - 3- ضرورة إعطاء سياسة سعر الصرف أهمية أكثر وجعلها أداة لضبط التجارة الخارجية وان تكون السياسة متماشية مع السياسات النقدية والمالية.
 - 4- العمل علي زيادة المعروض من العملات الأجنبية وتحفيز تدفق التحويلات من الخارج نحو الداخل أي الاستمرار في سياسة التعويم للجنة السوداني.
 - 5- العمل علي استهداف التضخم والمحافظة علي استقرار الأسعار بتحفيز المنتجين ورفع الإنتاجية وتعزيز المنافسة في الأسواق لكي نقلل تقلبات سعر الصرف.
 - 6- تحديد العوامل التي تؤثر علي سعر الصرف من اجل تحقيق استقرار سعر الصرف.
 - 7- وضع إستراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية، وهذا يتطلب تطوير البنية الإنتاجية .
 - 8- العمل علي تنويع مصادر الدخل القومي من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية.
 - 9- ضرورة توفر معلومات وإحصاءات مالية ونقدية لكي تكون مؤشر يعتمد عليها الباحثون والمتخصصون في دراستهم.
 - 10- استخدام النماذج الإحصائية باستخدام التقنيات الحديثة .
 - 11- القيام بدراسات مستقبلية في موضوع تغيرات سعر الصرف.
- دراسات مستقبلية مقترحة:**
- 1/ أثر تغيرات سعر الصرف علي درجة الانفتاح الخارجي.
 - 2/ أثر تغيرات سعر الصرف علي النمو الاقتصادي.
 - 3/ أثر سياسة تعويم العملة علي الاقتصاد السوداني.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المصادر:

القرآن الكريم

ثانياً: الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى، 2009م، الاقتصاد النقدي والدولي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة).
2. السيد محمد أحمد السريتي، أسامة أحمد محمد الفيل، 2010م، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: مؤسسة رؤية).
3. السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، 2011م، ط1، الإسكندرية: مؤسسة رؤية.
4. ميرندا زغلول، 2010م، التجارة الدولية، مصر، د. ن.
5. محمد سيد عابد، 1999م، التجارة الدولية، مصر، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر.
6. أحمد الأشقر، 2002م، الاقتصاد الكلي، عمان، الدار العلمية للدولية للنشر والتوزيع.
7. السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، 2012م، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
8. السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، 2008م، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
9. أمين صيد، 2013م، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، لبنان: مكتبة حسن العصرية.
10. إيمان عطية ناصف، 2007م، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
11. إيمان عطية ناصف، 2008م، مبادئ الاقتصاد الدولي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
12. بسام الحجاز، 2003م، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
13. ثامر علوان المصلح، 2015ك، علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة دار الأيام للنشر، عمان.
14. جلال جويده القصاص، 2010م، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الإسكندرية: الدار الجامعية.

15. جمال الدين برقوق ومصطفى يوسف، 2016م، الاقتصاد الدولي، عمان: دار الحامد.
16. جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز، 2010م، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني وونيس فرج، الطبعة الأولى، الرياض: دار المريخ.
17. جون هيدسون، مارك هرندر، 1987م، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة د. طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور، الرياض: دار المريخ للنشر.
18. حسام علي داؤد، 2011م، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة.
19. خالد أحمد فرحان المشهداني، 2016م، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، عمان: دار الأيام للنشر.
20. خالد حسن البيلي، د. ت، الاقتصاد الدولي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، التعليم عن بعد.
21. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، 2001م، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، عمان: دار وائل للنشر.
22. دومنيك سلفاتور، 2011م، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا عادل، الطبعة الخامسة، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
23. رشاد العصار وعليان الشريف، 2006م، المالية الدولية، الطبعة الأولى، (عمان: دار المسيرة للنشر).
24. رضا عبد السلام، 2015م، أصول العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، المنصورة: المكتبة العصرية.
25. رفاه شهاب الحمداني، 2014م، نظرية الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر.
26. زينب حسين عوض الله، 2003م، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية: الفتح للطباعة والنشر.
27. سامي عفيفي حاتم، 1989م، التجارة الخارجية بين التطوير والتنظيم، القاهرة: الدار المصرية.
28. سامي عفيفي حاتم، 1995م، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
29. سمير فخري نعمة، 2011م، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، عمان: دار اليازوري.

30. سي بول هالود، رونالد ماكدونالد، 2007م، النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، ونيس فرح عبد العال، الرياض، دار المريخ للنشر.
31. سيد طه بدوي، 2010م، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية.
32. شقيري نوري موسي وآخرون، 2012م، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة.
33. طارق فاروق الحصري، 2010م، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، القاهرة: المكتبة العصرية للنشر.
34. طالب عوض، 2013م، التجارة الدولية، القاهرة: الشركة العربية المتحدة.
35. عادل أحمد حشيش وآخرين، 1998م، أساسيات الاقتصاد الدولي، لبنان: دار الحلبي الحقوقية.
36. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، 2011، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر.
37. عبد الرازق بن الزاوي، 2016م، سعر الصرف الحقيقي التوازني، عمان: دار اليازوري العلمية.
38. عبد العظيم سليمان المهل، خالد حسن البيلي، 2004م، الاقتصاد الكلي، ط1، الخرطوم: مطبوعات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
39. عبد الكريم جابر العيساوي، 2015م، التمويل الدولي مدخل حديث، الطبعة الثانية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
40. عبد الله الشريف عبد الله الغول، 2007م، موضوعات في الاقتصاد الكلي، مطبوعات جامعة امدرمان الأهلية، الخرطوم.
41. عبد المجيد قدي، 2004م، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
42. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، 2002م، الطبعة الثانية، عمان: دار مجدلاوي للنشر.
43. علي الكنعان، 2012، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، بيروت: دار المنهل اللبناني.
44. غازي عبد الرازق النفاش، 1996م، التمويل والعمليات المصرفية، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر.
45. فايزة علوان، 2016م، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان: دار أمجد للنشر.

46. فرانسيس جيرو نيلاوم، 1991م، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد عزيز، محمود سعيد الفاخري، الطبعة الأولى، بنغازي: منشورات جامعة قاربيونس.
47. فريد بشير وعبد الوهاب الأمين، 2008م، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، المنامة: مركز المعرفة للاستشارات.
48. قسوم خيرى بلال خير، 2013م، الطريق الثالث للتنمية المستدامة في السودان، ط1، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
49. كامل بكري، 2002م، الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل، الإسكندرية: الدار الجامعية.
50. كمال سلطان محمد سلطان، 2015، الاقتصاد الكلي، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
51. مايكل ابجدمان، 1999م، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، الرياض: دار المريخ للنشر.
52. مجدي محمد شهاب، 2012م، الاقتصاد الدولي المعاصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
53. محمد عبد العزيز عجمية، 2000، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، الإسكندرية: مطبعة جامعة الإسكندرية.
54. محمد فوزي أبو السعود وآخرون، 2014م، مبادئ الاقتصاد الكلي، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية.
55. محمد كمال خليل الحمزاوي، 2004م، سوق الصرف الأجنبي ماهيته مدركاته الأساسية، الإسكندرية: منشأة المعارف.
56. محمد ناظم محمد حنفي، 1999م، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، طنطا: الهيئة العامة المصرية للكتاب.
57. محمدي فوزي أبو السعود، 2010م، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الإسكندرية: الدار الجامعية.
58. محمود حسين الوادي وآخرون، 2010، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، عمان. دار المسيرة.
59. محمود عبد الرازق، 2010م، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، الطبعة الأولى، الإسكندرية: الدار الجامعية.
60. محمود يونس وآخرون، 2015م، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، الإسكندرية: الدار الجامعية.

61. مصطفى يوسف كافي، 2014م، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، عمان، مكتبة المجمع العربي للنشر.
62. موردخاي كريانين، 2004م، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الرياض: دار المريخ للنشر.
63. هوشيار معروف، 2013، تحليل الاقتصاد الدولي، عمان: دار جرير.
64. هيل عجمي جميل الجنابي، 2014، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1. إسماعيل محمد إبراهيم محمد، 2016م، أثر سعر الصرف على الأداء الاقتصادي بالسودان 2000 - 2014م، رسالة مقدمة لنيل درجة الفلسفة في الاقتصاد، جامعة الزعيم الأزهرى، الخرطوم بحري.
2. الصادق عثمان حميدة، 2008م، أثر سياسات سعر الصرف على أداء متغيرات الاقتصاد الكلي - دراسة قياسية 1992 - 2003م، أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
3. أمير عوض يوسف المقبول، 2015م، أثر سياسات النقد الأجنبي على إجمالي الناتج المحلي في السودان في الفترة 2005 - 2012م، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
4. جبوري محمد، 2013م، أثر أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان، الجزائر.
5. دوحة سلمى، 2015م، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر.
6. قنيش محمد، 2004م، محاولة تقييم سعر الصرف للدينار الجزائري في ظل التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران.
7. مجدي فتحي محمود، 1999م، سياسات سعر الصرف في السودان، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، الخرطوم.
8. محمد إبراهيم محمد صافي، 2018م، أهم محددات سعر الصرف في السودان باستخدام نماذج المعاملات الآتية 1980 - 2015، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

9. محمد الجلي محمد سليمان، 2002م، أثر تغيير سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان 1970 - 2001م، أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
10. محمد عبد الله يوسف محمد، 2018م، أثر التضخم وسعر الصرف والودائع المصرفية في عائدات شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) في السودان خلال الفترة 1999 - 2016م، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
11. محمد مبارك مصطفى الإمام، 2013م، نظم وسياسات سعر الصرف وأثرهما على التجارة الخارجية في السودان في الفترة 1990 - 2011م، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
12. مشهور هذلول بربور، 2008م، العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985 - 2006م، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
13. معيار منصف، 2007م، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدينار الكويتي باستخدام طريقة (VAR) خلال الفترة 1990 - 2003م، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

رابعاً: التقارير والدوريات:

1. إبراهيم الكراسنة، 2006م، سياسة سعر الصرف، منشورات صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.
2. بنك السودان، التقارير السنوية 1992 - 2019م.
3. بورحلي خالد وعلاوي محمد الحسن، 2019م، تأثير تغيير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي، دار الجزائر في الفترة 1990 - 2012م، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي، ايليزي، دورية سداسية، أكاديمية دولية محكمة، العدد 3.
4. حامد عربي، مؤشرات اقتصادية، مجلة المصرفي، العدد 76، يونيو 2015م.
5. حسن توكّل أحمد فضل، 2016م، أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف في السودان من 1980 - 2014م، مجلة طحنون، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، تصدر عن كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا.
6. حيدر عباس وآخرون، 2005م، محددات سعر الصرف في السودان 1982 - 2004م، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان، إصدار رقم 7.

7. خالد عبد الحميد، 2017م، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات المصري في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1991 - 2017م، مجلة مصر المعاصرة والجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.
8. سليم رشيد عبود، 2014، أثر تقلبات سعر الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة 2005 - 2011م، جامعة كربلاء، كلية الاقتصاد، منشورة في مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد الثاني عشر.
9. عثمان إبراهيم السيد، تنظيم سوق النقد الأجنبي في السودان، (مطبوعات بنك فيصل الإسلامي، السلسلة العربية رقم 16، إصدار مركز البحوث والإحصاءات).
10. محمد عثمان، سياسة سعر الصرف وأثرها مع تجارة السودان الخارجية، منشورات بنك السودان، الإدارة العامة للإحصاء والسياسات .
11. مصطفى محمد عبد الله، 2016م، أثر تقلبات سعر الصرف على تضخم، دراسة تجريبية لحالة السودان، مجلة المصرفي، إدارة البحوث والتنمية، العدد 80.
12. منشورات بنك السودان، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء. 1981
13. منشورات بنك السودان، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، بنك السودان 1991 - 2019م.
14. منشورات بنك السودان، 2016م، تقييم سياسات سعر الصرف في السودان بعد استخدام الحافز، إدارة الإحصاء والسياسات.

خامساً: المراجع الأجنبية :

1. Bisho Paul, Dixon Don, 1992, Foreign exchange handbook, managing risk and opportunity in global currency market, 1st edition, McGraw Hill, p. 26.
2. Brenner M. B. and others, 1987, Micro-economics (USA) Hought Mifflin company Boston, second edition, p. 464.
3. Charles, P. K. and Others, 1986, International economics, USA Home Wood, Ilions, 4th edition, pp 446 - 447.
4. Henning Charles N, Pigott, William Scoff, Robert Henry: 1987, International financial management, McGraw, Hill Kogakusha Ltd. Tokyo, p. 48.
5. Peter, H. L. and Others, 1996, International economics, USA R-R-D-Doonelly & Sens Company, p. 341.

6. Tomas Mayer, James – Deussen berry, Robert Z. Aliber, Money banking and economy. WW Norton Company Published in Canada, 1st edition, p. 55.
7. Husited, Micheal Melvin International economic system, 8th edition, Addison Welsly, New York, 2007, p. 367
8. Graham Donnely, International economic,1987, (London Longman group UK limited), p 46
9. Michel G. Papaioannou, 1995, Exchange rate union verses flexible exchange rate (an empirical investigation eassays in honor of Lawrence), p. 305.

سادساً: الرسائل الأجنبية :

1. Bazargan & lotfalipout (2014): the impact of exchange rate volatility on trade balance of Iran
2. Motlagh, S. N., Hadian, M., Mousavi, A., Alipour, S., Jahangiri, R., and Rostami, M. A., (2018): Investigation the effect of exchange rate fluctuation on the import and export of medicine in Iran from 2001 – 2014, Shriaz E-Medical Journal
3. Tumturk, O. (2018): The impact of exchange rate volatility on export flows in developing courtiers, Ulaslararas Iktisadi ve ideri
4. Havva Mohammed parast Tabas et Mohammad Reza Mirzaeenezhad and Teimour Mohammadi (2012), The Effect of the Real Effective Exchange Rate Fluctuations on Macro-Economic Indicators (Gross Domestic Product (GDP), Inflation and Money Supply); Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business; Vol 4, No 6
5. Mcpherson, (2000), Exchange Rates and Economic Growth in Kenya: An Econometric Analysis

سابعاً: الانترنت:

1. <https://www.aebitoey-sustech.edu>.
2. <https://www.arab,ifbedia.com.20/11/2019>, 7:00pm.
3. <https://www.cbos.gov.sd>.
4. <https://www.core.ac.uk>.
5. <https://www.e.jei.org.com>
6. <https://www.wekepdia.com>.availble 18/7/2022.12:00pm.

الملاحق

ملحق رقم (1)

اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic			
0.9999	2.543883	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.808546	1% level	Test critical values:	
	-3.020686	5% level		
	-2.650413	10% level		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 03/05/21 Time: 06:08
Sample (adjusted): 1999 2018
Included observations: 20 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0258	2.543883	0.432747	1.100857	EX(-1)
0.9648	0.045026	0.860420	0.038742	D(EX(-1))
0.1039	-1.759993	0.847271	-1.491191	D(EX(-2))
0.5265	-0.652342	0.796933	-0.519873	D(EX(-3))
0.0027	-3.765969	0.788398	-2.969082	D(EX(-4))
0.0004	4.895589	0.993291	4.862743	D(EX(-5))
0.1608	-1.494833	1.114355	-1.665775	D(EX(-6))
0.0252	-2.554891	0.980953	-2.506229	C

1.117800	Mean dependent var	0.885528	R-squared
3.535405	S.D. dependent var	0.818753	Adjusted R-squared
3.944813	Akaike info criterion	1.505132	S.E. of regression
4.343106	Schwarz criterion	27.18507	Sum squared resid
4.022564	Hannan-Quinn criter.	-31.44813	Log likelihood
2.494906	Durbin-Watson stat	13.26133	F-statistic
		0.000087	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(EX,1) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic
0.0010	-5.805385
	-4.571559
	-3.690814
	-3.286909

Augmented Dickey-Fuller test statistic
 1% level Test critical values:
 5% level
 10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(EX,3)
 Method: Least Squares
 Date: 03/05/21 Time: 06:11
 Sample (adjusted): 2001 2018
 Included observations: 18 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	-5.805385	3.471088	-20.15100	D(EX(-1),2)
0.0004	5.387751	3.154818	16.99737	D(EX(-1),3)
0.0008	4.908357	2.666899	13.09009	D(EX(-2),3)
0.0026	4.114424	2.076520	8.543682	D(EX(-3),3)
0.5885	0.560982	1.364184	0.765282	D(EX(-4),3)
0.0610	-2.139820	1.010923	-2.163193	D(EX(-5),3)
0.0274	-2.628985	0.715658	-1.881453	D(EX(-6),3)
0.0001	-6.663188	1.382098	-9.209180	C
0.0001	6.994647	0.082868	0.579635	@TREND("1992")
0.831533	Mean dependent var	0.968236	R-squared	
3.343065	S.D. dependent var	0.940002	Adjusted R-squared	
2.745066	Akaike info criterion	0.818868	S.E. of regression	
3.190252	Schwarz criterion	6.034906	Sum squared resid	
2.806451	Hannan-Quinn criter.	-15.70559	Log likelihood	
1.794880	Durbin-Watson stat	34.29271	F-statistic	
		0.000007	Prob(F-statistic)	

Null Hypothesis: GDP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic	
1.0000	2.327487	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.467895	1% level Test critical values:
	-3.644963	5% level
	-3.261452	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(GDP)
 Method: Least Squares
 Date: 03/05/21 Time: 06:12
 Sample (adjusted): 1998 2018
 Included observations: 21 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0367	2.327487	1.086937	2.529832	GDP(-1)
0.0420	-2.255822	1.245931	-2.810600	D(GDP(-1))
0.1658	-1.468261	1.203593	-1.767189	D(GDP(-2))
0.0007	4.417048	1.278693	5.648050	D(GDP(-3))
0.0738	-1.944574	2.439446	-4.743683	D(GDP(-4))
0.1136	-1.696275	2.765566	-4.691158	D(GDP(-5))
0.3632	0.942273	18547.93	17477.21	C
0.0970	-1.788775	2730.962	-4885.076	@TREND("1992")

57991.90	Mean dependent var	0.991509	R-squared
139336.0	S.D. dependent var	0.986937	Adjusted R-squared
22.47150	Akaike info criterion	15925.01	S.E. of regression
22.86941	Schwarz criterion	3.30E+09	Sum squared resid
22.55786	Hannan-Quinn criter.	-227.9508	Log likelihood
2.110533	Durbin-Watson stat	216.8684	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(GDP,1) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat	
0.0000	-11.84552	Phillips-Perron test statistic
	-3.737853	1% level
	-2.991878	5% level
	-2.635542	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

8.07E+09 Residual variance (no correction)
 8.07E+09 HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(GDP,3)
 Method: Least Squares
 Date: 03/05/21 Time: 06:14
 Sample (adjusted): 1995 2018

Included observations: 24 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-11.84552	0.158609	-1.878810	D(GDP(-1),2)
0.2471	1.189155	19169.05	22794.97	C

14598.53	Mean dependent var	0.864462	R-squared
249310.3	S.D. dependent var	0.858301	Adjusted R-squared
25.81639	Akaike info criterion	93847.58	S.E. of regression
25.91456	Schwarz criterion	1.94E+11	Sum squared resid
25.84243	Hannan-Quinn criter.	-307.7966	Log likelihood
2.123872	Durbin-Watson stat	140.3163	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: IV has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat	
0.9967	1.140687	Phillips-Perron test statistic
	-3.724070	1% level
	-2.986225	5% level
	-2.632604	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

27567534 Residual variance (no correction)
 14223014 HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(IV)
 Method: Least Squares
 Date: 03/05/21 Time: 06:15
 Sample (adjusted): 1993 2017

Included observations: 25 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8117	0.240976	0.099653	0.024014	IV(-1)
0.4123	0.834955	1964.791	1640.513	C

2033.668	Mean dependent var	0.002518	R-squared
5365.509	S.D. dependent var	-0.040850	Adjusted R-squared
20.13003	Akaike info criterion	5474.003	S.E. of regression
20.22754	Schwarz criterion	6.89E+08	Sum squared resid
20.15707	Hannan-Quinn criter.	-249.6253	Log likelihood
1.744508	Durbin-Watson stat	0.058070	F-statistic
		0.811709	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(IV) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat	
0.0235	-3.352246	Phillips-Perron test statistic
	-3.737853	1% level
	-2.991878	5% level
	-2.635542	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

28269448 Residual variance (no correction)
 15791583 HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(IV,2)
 Method: Least Squares
 Date: 03/05/21 Time: 06:16
 Sample (adjusted): 1994 2017

Included observations: 24 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0006	-3.980766	0.290916	-1.158069	D(IV(-1))
0.0658	1.936448	1194.619	2313.317	C

812.5159	Mean dependent var	0.418704	R-squared
7123.638	S.D. dependent var	0.392282	Adjusted R-squared
20.16184	Akaike info criterion	5553.323	S.E. of regression
20.26001	Schwarz criterion	6.78E+08	Sum squared resid
20.18788	Hannan-Quinn criter.	-239.9420	Log likelihood
1.598830	Durbin-Watson stat	15.84650	F-statistic
		0.000632	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: G has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat	
1.0000	8.807586	Phillips-Perron test statistic
	-3.711457	1% level
	-2.981038	5% level
	-2.629906	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

10409299 Residual variance (no correction)
 10313242 HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(G)
 Method: Least Squares
 Date: 03/05/21 Time: 06:17
 Sample (adjusted): 1993 2018

Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.763600	0.028235	0.247442	G(-1)
0.3593	-0.934516	884.8088	-826.8676	C

4351.565 Mean dependent var
 6743.006 S.D. dependent var
 19.14993 Akaike info criterion
 19.24671 Schwarz criterion
 19.17780 Hannan-Quinn criter.
 1.833578 Durbin-Watson stat

0.761906R-squared
 0.751986Adjusted R-squared
 3358.086S.E. of regression
 2.71E+08Sum squared resid
 -246.9491Log likelihood
 76.80068F-statistic
 0.000000Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(G,1) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat			
0.0001	-5.964831	Phillips-Perron test statistic		
	-3.737853		1% level	Test critical values:
	-2.991878		5% level	
	-2.635542		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

17346922 Residual variance (no correction)
 16091596 HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(G,3)
 Method: Least Squares
 Date: 03/05/21 Time: 06:18
 Sample (adjusted): 1995 2018

Included observations: 24 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.917610	0.207666	-1.228884	D(G(-1),2)
0.1989	1.324722	909.8429	1205.289	C
31.90417	Mean dependent var		0.614158	R-squared
6849.328	S.D. dependent var		0.596619	Adjusted R-squared
19.67347	Akaike info criterion		4350.163	S.E. of regression
19.77164	Schwarz criterion		4.16E+08	Sum squared resid
19.69951	Hannan-Quinn criter.		-234.0816	Log likelihood
2.113461	Durbin-Watson stat		35.01811	F-statistic
			0.000006	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: BP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic	
0.0219	-3.365905	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.711457	1% level
	-2.981038	5% level
	-2.629906	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(BP)
 Method: Least Squares
 Date: 03/06/21 Time: 20:22
 Sample (adjusted): 1993 2018
 Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0026	-3.365905	0.189436	-0.637624	BP(-1)
0.3561	0.940882	56.76388	53.40811	C

3.203846	Mean dependent var	0.320678	R-squared
331.9867	S.D. dependent var	0.292372	Adjusted R-squared
14.17603	Akaike info criterion	279.2692	S.E. of regression
14.27281	Schwarz criterion	1871791.	Sum squared resid
14.20390	Hannan-Quinn criter.	-182.2884	Log likelihood
1.859770	Durbin-Watson stat	11.32932	F-statistic
		0.002563	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: OP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic	
0.4356	-1.666873	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.711457	1% level Test critical values:
	-2.981038	5% level
	-2.629906	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(OP)
 Method: Least Squares
 Date: 03/06/21 Time: 20:24
 Sample (adjusted): 1993 2018
 Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1085	-1.666873	0.089756	-0.149611	OP(-1)
0.1128	1.645902	0.020923	0.034438	C
0.003077	Mean dependent var		0.103757	R-squared
0.048313	S.D. dependent var		0.066414	Adjusted R-squared
-3.217148	Akaike info criterion		0.046681	S.E. of regression
-3.120371	Schwarz criterion		0.052299	Sum squared resid
-3.189279	Hannan-Quinn criter.		43.82292	Log likelihood
2.118439	Durbin-Watson stat		2.778465	F-statistic
			0.108539	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(OP,1) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic	
0.0012	-4.887845	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.857386	1% level Test critical values:
	-3.040391	5% level
	-2.660551	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
 and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(OP,3)
 Method: Least Squares
 Date: 03/06/21 Time: 20:26
 Sample (adjusted): 2001 2018
 Included observations: 18 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0006	-4.887845	2.025358	-9.899634	D(OP(-1),2)
0.0027	3.967934	1.843090	7.313260	D(OP(-1),3)
0.0060	3.471410	1.564102	5.429638	D(OP(-2),3)
0.0113	3.099669	1.182798	3.666282	D(OP(-3),3)
0.0327	2.476500	0.805581	1.995020	D(OP(-4),3)
0.0691	2.036374	0.438393	0.892732	D(OP(-5),3)
0.1308	1.645993	0.199155	0.327808	D(OP(-6),3)
0.0032	-3.853173	0.009556	-0.036821	C
0.007778	Mean dependent var		0.971603	R-squared
0.136320	S.D. dependent var		0.951725	Adjusted R-squared
-3.877367	Akaike info criterion		0.029952	S.E. of regression
-3.481646	Schwarz criterion		0.008971	Sum squared resid
-3.822802	Hannan-Quinn criter.		42.89630	Log likelihood
2.352583	Durbin-Watson stat		48.87829	F-statistic
			0.000001	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (2)
التكامل المشترك - النموذج الأول

Date: 03/05/21 Time: 06:19
Sample (adjusted): 1994 2017
Included observations: 24 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDP EX IV G
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0048	47.85613	57.53248	0.829563	None *
0.7757	29.79707	15.06717	0.361248	At most 1
0.8770	15.49471	4.309439	0.163850	At most 2
0.9033	3.841466	0.014707	0.000613	At most 3

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0003	27.58434	42.46531	0.829563	None *
0.6714	21.13162	10.75773	0.361248	At most 1
0.8270	14.26460	4.294732	0.163850	At most 2
0.9033	3.841466	0.014707	0.000613	At most 3

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):

	G	IV	EX	GDP
	0.000181	-3.94E-05	0.696653	-0.000130
	0.000320	-0.000222	1.928272	-0.000106
	-0.000136	0.000182	0.290557	3.14E-05
	-0.000393	0.000148	0.149190	0.000108

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

-685.4674	-8813.039	17868.35	-52059.06	D(GDP)
0.003995	0.077815	-0.193179	-0.201193	D(EX)
44.09968	-248.0802	1812.033	-204.9852	D(IV)
7.377509	763.7529	649.3560	466.2878	D(G)

ملحق رقم (3)
تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 03/05/21 Time: 08:00
Sample (adjusted): 1996 2018

Included observations: 23 after adjustments

$$D(GDP,2) = C(1)*(D(GDP(-1)) + 2245.45754238*D(EX(-1)) + 1.14658609077*D(IV(-1)) - 0.692563643115*D(G(-1)) - 30230.4563923) + C(2)*D(GDP(-1),2) + C(3)*D(GDP(-2),2) + C(4)*D(EX(-1),2) + C(5)*D(EX(-2),2) + C(6)*D(IV(-1),2) + C(7)*D(IV(-2),2) + C(8)*D(G(-1),2) + C(9)*D(G(-2),2) + C(10)$$

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0000	-8.356922	1.085853	-0.9074385	C(1)
0.0000	-8.617877	1.218142	-10.49780	C(2)
0.0000	-8.445516	1.178379	-9.952020	C(3)
0.0573	-2.085295	17120.23	-35700.74	C(4)
0.8910	0.139737	16536.79	2310.802	C(5)
0.0002	-5.013129	1.578123	-7.911332	C(6)
0.0068	-3.209766	1.473303	-4.728958	C(7)
0.0905	1.828661	2.468058	4.513242	C(8)
0.0333	2.380847	2.543500	6.055686	C(9)
0.0000	8.517193	28880.28	245978.9	C(10)
19694.17 Mean dependent var			0.983483R-squared	
145203.3 S.D. dependent var			0.972048Adjusted R-squared	
23.33141 Akaike info criterion			24276.27S.E. of regression	
23.82510 Schwarz criterion			7.66E+09Sum squared resid	
23.45557 Hannan-Quinn criter.			-258.3112Log likelihood	
2.304516 Durbin-Watson stat			86.00747F-statistic	
			0.000000Prob(F-statistic)	

ملحق رقم (4)
تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: D(BP,2)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 03/06/21 Time: 21:40
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments
D(BP,2) = C(1)*(D(BP(-1)) - 476.975005093*D(EX(-1)) + 1540.80360926
*OP(-1) + 278.26485965*LOG(GDP(-1)) - 3134.40370205) + C(2)
*D(BP(-1),2) + C(3)*D(BP(-2),2) + C(4)*D(EX(-1),2) + C(5)*D(EX(-2),2) +
C(6)*D(OP(-1)) + C(7)*D(OP(-2)) + C(8)*D(LOG(GDP(-1))) + C(9)
*D(LOG(GDP(-2))) + C(10)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.2334	-1.249864	0.253634	-0.317008	C(1)
0.0731	-1.949487	0.227749	-0.443994	C(2)
0.0025	-3.742550	0.206644	-0.773376	C(3)
0.0624	-2.037920	174.7185	-356.0624	C(4)
0.7799	-0.285323	179.2396	-51.14127	C(5)
0.7655	-0.304592	2004.854	-610.6623	C(6)
0.0687	-1.984543	1927.350	-3824.908	C(7)
0.6842	-0.416033	381.6126	-158.7636	C(8)
0.6788	0.423510	329.0437	139.3532	C(9)
0.6814	0.419979	135.8885	57.07030	C(10)
2.734783 Mean dependent var			0.739706R-squared	
543.8328 S.D. dependent var			0.559503Adjusted R-squared	
14.91433 Akaike info criterion			360.9417S.E. of regression	
15.40802 Schwarz criterion			1693626.Sum squared resid	
15.03849 Hannan-Quinn criter.			-161.5148Log likelihood	
1.548798 Durbin-Watson stat			4.104838F-statistic	
			0.010887Prob(F-statistic)	

ملحق رقم (5)
التكامل المشترك – النموذج الثالث

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
3.2	2.37	10%	4.945807	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	k
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		
Finite Sample: n=35				
			23	Actual Sample Size
3.532	2.618	10%		
4.194	3.164	5%		
5.816	4.428	1%		
Finite Sample: n=30				
3.586	2.676	10%		
4.306	3.272	5%		
5.966	4.614	1%		

ملحق رقم (6)
مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج الأول

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.3673 Prob. F(2,11)	1.098453F-statistic
0.1474 Prob. Chi-Square(2)	3.828839Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 03/05/21 Time: 08:10

Sample: 1996 2018

Included observations: 23

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4924	0.710130	1.428247	1.014241	C(1)
0.5224	-0.660636	1.575915	-1.041106	C(2)
0.5110	-0.679344	1.561376	-1.060712	C(3)
0.5362	-0.638482	19273.23	-12305.61	C(4)
0.9514	0.062406	18528.69	1156.296	C(5)
0.7149	-0.374871	1.621995	-0.608039	C(6)
0.9767	0.029815	1.479753	0.044119	C(7)
0.9016	0.126479	2.464112	0.311659	C(8)
0.9184	-0.104797	2.531732	-0.265319	C(9)
0.5219	0.661507	36970.04	24455.94	C(10)

ملحق رقم (7)
مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.3299 Prob. F(2,11)	1.228667F-statistic
0.1225 Prob. Chi-Square(2)	4.199842Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 03/07/21 Time: 01:04

Sample: 1996 2018

Included observations: 23

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8645	-0.174723	0.286052	-0.049980	C(1)
0.5128	-0.676391	0.249985	-0.169087	C(2)
0.6922	0.406436	0.220221	0.089506	C(3)
0.7789	0.287672	197.3278	56.76560	C(4)
0.9341	-0.084660	187.4908	-15.87299	C(5)
0.7658	-0.305314	2014.627	-615.0947	C(6)
0.7875	0.276173	1924.422	531.4734	C(7)
0.9010	0.127362	409.1326	52.10801	C(8)
0.7739	-0.294453	338.5678	-99.69226	C(9)
0.9812	0.024048	139.5178	3.355120	C(10)
0.2015	1.358538	0.393653	0.534792	RESID(-1)
0.2916	-1.107801	0.405080	-0.448748	RESID(-2)

8.96E-15 Mean dependent var	0.182602R-squared
277.4581 S.D. dependent var	-0.634796Adjusted R-squared
14.88661 Akaike info criterion	354.7556S.E. of regression
15.47905 Schwarz criterion	1384367.Sum squared resid
15.03561 Hannan-Quinn criter.	-159.1961Log likelihood
2.187938 Durbin-Watson stat	0.223394F-statistic
	0.990119Prob(F-statistic)

ملحق رقم (8)
اختلاف التباين للنموذج الأول

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.1994	Prob. F(16,6)	2.007348	F-statistic
0.2495	Prob. Chi-Square(16)	19.37962	Obs*R-squared
0.9873	Prob. Chi-Square(16)	6.074282	Scaled explained SS

ملحق رقم (9)
اختلاف التباين للنموذج الثالث

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.9534	Prob. F(14,8)	0.362934	F-statistic
0.8353	Prob. Chi-Square(14)	8.933875	Obs*R-squared
0.9652	Prob. Chi-Square(14)	6.048838	Scaled explained SS

ملحق رقم (10)
متغيرات الدراسة

LOG(G)	D(IV)	D(EX)	D(GDP)	Response of D(GDP): Period
0.000000	0.000000	0.000000	9237.920	1
3184.504	275.5843	11567.30	16.06384	2
-1334.329	1383.682	-5260.308	29357.35	3
10464.93	19035.36	32710.98	53796.85	4
11768.50	-11859.48	60532.90	68164.12	5
16235.85	78754.73	37577.74	358559.0	6
105907.2	77850.18	427284.5	460364.1	7
90133.55	120018.9	385596.4	1424971.	8
411509.5	793525.0	1446890.	3501241.	9
892137.5	603788.0	3782829.	6361960.	10

LOG(G)	D(IV)	D(EX)	D(GDP)	Response of D(EX): Period
0.000000	0.000000	0.423493	0.101074	1
-0.018662	-0.101134	0.307161	0.103877	2
0.066837	0.385328	0.259977	-0.079486	3
-0.058068	-0.152957	0.204988	0.165879	4
0.094696	0.200694	0.294378	-0.219765	5
-0.089998	-0.139378	0.079964	-0.505591	6
-0.128986	0.232240	-0.574909	0.052670	7
0.123629	-0.529821	0.853193	-3.848975	8
-1.305845	-1.018055	-4.715729	-2.620473	9
-0.105758	0.685003	-1.476761	-10.99708	10

LOG(G)	D(IV)	D(EX)	D(GDP)	Response of D(IV): Period
0.000000	5928.585	-1728.364	-846.7686	1
-506.9604	870.9413	-1533.314	-259.5591	2
148.5778	1931.959	-630.8458	-1801.296	3
-899.7864	2235.154	-1736.656	2337.306	4
796.5453	2984.952	1939.282	-2084.384	5
-1043.156	167.5419	-2730.646	-2318.342	6
-520.1443	8222.267	-4732.459	15916.64	7
5133.445	-4500.985	24102.59	-23360.67	8
-10316.52	3547.916	-40809.63	46508.01	9
20329.46	38628.31	64304.58	30607.87	10

LOG(G)	D(IV)	D(EX)	D(GDP)	Response of LOG(G): Period
0.123829	-0.057976	-0.194886	-0.036526	1
0.118486	0.007926	-0.029716	0.041192	2
0.090759	-0.096971	-0.284929	0.214748	3
0.230380	0.190565	0.013988	-0.295433	4
-0.054539	-0.267233	-0.578574	0.958032	5
0.496374	0.555682	0.881712	0.642662	6
0.118375	-0.804565	0.581079	0.844720	7
0.362494	2.542175	-0.403490	8.874791	8
2.816374	0.042426	11.52378	3.879261	9
-0.124492	2.079172	-0.659878	32.39906	10

Cholesky Ordering: D(GDP) D(EX) D(IV) LOG(G)